

التقرير السنوي 2025



MOSANADA
FACILITIES MANAGEMENT SERVICES

شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق.

صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر





صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

1	1. نبذة عن الشركة
9	2. مساندة في عام 2025
14	3. رسالة رئيس مجلس الإدارة
16	4. مجلس إدارة مساندة و تقرير مجلس الإدارة
28	5. رسالة الرئيس التنفيذي
31	6. الإدارة التنفيذية لمساندة
37	7. أداء الأعمال
48	8. الموارد البشرية والتدريب وتنمية القدرات
50	9. تقرير تأكيد مستقل بشأن الإمتثال بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية لعام 2025
53	10. تقرير حوكمة الشركات
76	11. تقرير تأكيد مستقل بشأن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعام 2025
80	12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
105	13. تقرير هيئة الرقابة الشرعية

جدول المحتويات

نبذة عن الشركة

1

1. نبذة عن الشركة

تأسست شركة مساندة لمساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق. ("مساندة" أو "الشركة") في عام 2013 كشراكة بين مؤسسة أسباير زون، واللجنة الأولمبية القطرية، وشركة كوشمان آند ويكفيلد (قطر) القابضة، وتقدم خدمات متخصصة في إدارة المرافق لعدد من الأصول الكبرى في قطاعات المرافق العامة، والرياضة، والتعليم، والثقافة، والرعاية الصحية، والبنية التحتية في دولة قطر. ومنذ تأسيسها، اضطلعت الشركة بدعم وإدارة مرافق واسعة النطاق وذات تعقيد فني مرتفع.

تعمل مساندة ضمن قطاع متخصص من صناعة إدارة المرافق، حيث تؤدي دوراً إدارياً وتنسيقياً متكاملًا في إدارة الأصول والمواقع ذات الطبيعة المعقدة. ولا يقتصر دورها على تنفيذ الأعمال بصفتها مقاول إدارة مرافق تقليدي، بل تتولى الإشراف على مختلف مسارات الخدمات وتنسيقها ضمن إطار تشغيلي منظم قائم على مؤشرات أداء واضحة وآليات متابعة محددة.



ويتمتع هذا النهج إلى ما يتجاوز التنفيذ التقليدي لخدمات إدارة المرافق الفنية وخدمات المرافق المساندة، إذ يركز على تقديم حلول منسقة لإدارة الأصول تُصمَّم وفق احتياجات العملاء، ومدعومة بأطر حوكمة معتمدة، وآليات لضبط التكاليف، وإجراءات منهجية للرقابة على مستوى الخدمات.

وقد راكمت الشركة خبرة في إدارة مرافق ذات تعقيد تقني عالٍ تتطلب جاهزية تشغيلية مستمرة، وضمان معايير السلامة، وتحسين الأداء بصورة منتظمة.

وخلال العقد الماضي، شاركت مساندة في دعم وإدارة عدد من المشاريع، من بينها أسباير زون، الحي الثقافي كتارا، وعدد من الملاعب ومواقع التدريب التي استُخدمت خلال بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022. ويستند الإطار التشغيلي للشركة إلى معايير إدارية معترف بها دولياً، من بينها شهادة ISO 9001 لإدارة الجودة، وISO 14001 للإدارة البيئية، وISO 45001 للصحة والسلامة المهنية، بما يعكس اعتماد أنظمة عمل منظمة في مجالات الجودة والبيئة والصحة والسلامة.



1. نبذة عن الشركة



ويضم فريق عمل مساندة كوادر مؤهلة في المجالات الهندسية والتشغيلية والتجارية من جنسيات متعددة، بما يدعم تقديم الخدمات عبر فئات متنوعة من الأصول. كما تعتمد الشركة منصة منظمة للتدريب والتطوير، وتشمل اعتمادها كمركز تدريبي معترف به من معهد إدارة أماكن العمل والمرافق (IWFM).

وفي 15 ديسمبر 2025، أُدرجت أسهم مساندة للتداول في السوق الرئيسية لدى بورصة قطر تحت الرمز "MFMS". وقد مثل هذا الإدراج انتقال الشركة إلى كيان مدرج، وبدء خضوعها للإطار التنظيمي ومتطلبات الحوكمة المطبقة على الشركات المدرجة في دولة قطر.

المساهمون المؤسسون في مساندة



1.1 رؤية. الرسالة. القيم الأساسية

رؤيتنا



أن نكون الشركة الرائدة في مجال إدارة المرافق في دولة قطر، والجهة المفضلة للعملاء في إدارة أصولهم.

رسالتنا



تحقيق رؤيتنا من خلال البناء على شراكاتنا القائمة وتعزيز نموذج أعمالنا، بما يدعم أهدافنا عبر النمو المدروس، وتبني الحلول المتطورة، والتحسين المستمر في الأداء.

قيمنا الأساسية



• النزاهة

نلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية، ونعتمد الشفافية والعدالة في جميع تعاملاتنا

• التميز

نحرص على تقديم خدماتنا وفق أعلى مستويات الجودة، ونسعى إلى الارتقاء المستمر بمعايير الأداء

• الابتكار

نؤمن بأهمية الإبداع والخبرة المتخصصة في تطوير حلول عملية وفعالة

• المساءلة

نتحمل مسؤولية قراراتنا وأعمالنا في جميع مراحل سلسلة القيمة



1.2 أبرز ملامح الأداء

تُعد مساندة من الشركات الرائدة في مجال إدارة المرافق في دولة قطر، حيث تقدم خدمات متخصصة ذات طابع استراتيجي تسهم في تعزيز كفاءة إدارة الأصول وتحقيق قيمة تشغيلية مستدامة.

محفظة أصول متنوعة وذات طبيعة معقدة

تدعم الشركة وتدير مجموعة واسعة من الملاعب والمنشآت الثقافية والمرافق الحكومية وبيئات البنية التحتية، التي تتطلب مستويات عالية من التنسيق التشغيلي والالتزام بمعايير السلامة.

عمليات مدعومة بالتقنية

تعتمد مساندة أنظمة إدارة مرافق محوسبة (CAFM) وأدوات تفتيش رقمية لتعزيز أعمال التخطيط والمتابعة وإعداد التقارير والرقابة التشغيلية.

دمج العمليات والممارسات المرتكزة على الاستدامة

تُدمج اعتبارات الاستدامة ضمن خدمات إدارة المرافق من خلال مبادرات رفع كفاءة الطاقة، وترشيد استهلاك المياه، وبرامج الحد من النفايات وإدارتها ضمن منظومة تشغيلية متكاملة.

الصحة والسلامة وإدارة البيئة

تعتمد الشركة أنظمة إدارة معتمدة وفق معايير ISO 9001 و ISO 14001 و ISO 45001. وخلال عام 2025، حققت نسبة امتثال كاملة في جميع عمليات التفتيش الرقابي الخارجي، دون تسجيل أي حالات عدم مطابقة، سواء كانت رئيسية أو ثانوية.

الإدراج في السوق

تم إدراج أسهم الشركة للتداول في السوق الرئيسية لدى بورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025 تحت الرمز "MFMS"، في خطوة شكلت محطة مفصلية في مسيرة الشركة المؤسسية.

الأداء المالي لعام 2025

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حققت الشركة إيرادات بلغت 145.5 مليون ريال قطري، وصافي ربح قدره 40.3 مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر 2025 نحو 137.5 مليون ريال قطري.

كوادر مؤهلة وخبرة تشغيلية واسعة

بلغ عدد موظفي الشركة 678 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2025، يشغل أكثر من 90% منهم وظائف تتطلب مؤهلات أكاديمية تخصصية. وخلال عام 2025، نفذت الشركة أكثر من 13.5 مليون ساعة عمل ضمن الأصول التي تتولى إدارتها، بما يعكس حجم العمليات وطبيعة الالتزامات المرتبطة بعقود إدارة الأصول طويلة الأجل.

نموذج تشغيلي قائم على الأداء

تعتمد الشركة نموذج عمل يقوم على اتفاقيات طويلة الأجل مرتبطة بمؤشرات أداء واضحة مع ملاك الأصول، حيث تتولى تنسيق وإدارة مزودي خدمات إدارة المرافق ضمن أطر حوكمة وتشغيل محددة.

1.3 نموذج التشغيل

تقدم مساندة خدمات إدارة المرافق من خلال نموذجين متكاملين: نموذج إدارة المرافق بالوكالة (FMA) ونموذج الإدارة المتكاملة للمرافق (IFM). ويتيح هذان النموذجان للشركة تقديم الإشراف الاستراتيجي أو التنفيذ التشغيلي المباشر بحسب متطلبات العميل ونطاق المشروع.

تعمل الشركة بصورة رئيسية بموجب عقود طويلة الأجل تتراوح مدتها عادة بين ثلاث وخمس سنوات، وتعتمد إيراداتها في الغالب على أتعاب إدارة ثابتة مرتبطة بمؤشرات أداء محددة. وتتبنى الشركة نموذج عمل خفيف الأصول، إذ لا تمتلك الأصول أو المرافق التي تتولى إدارتها. وفي إطار نموذج إدارة المرافق بالوكالة على وجه الخصوص، لا تتحمل مساندة مخاطر دورة حياة الأصول أو النفقات الرأسمالية المتعلقة بها، وإنما تمارس دور الوكيل الاستراتيجي نيابة عن ملاك الأصول.

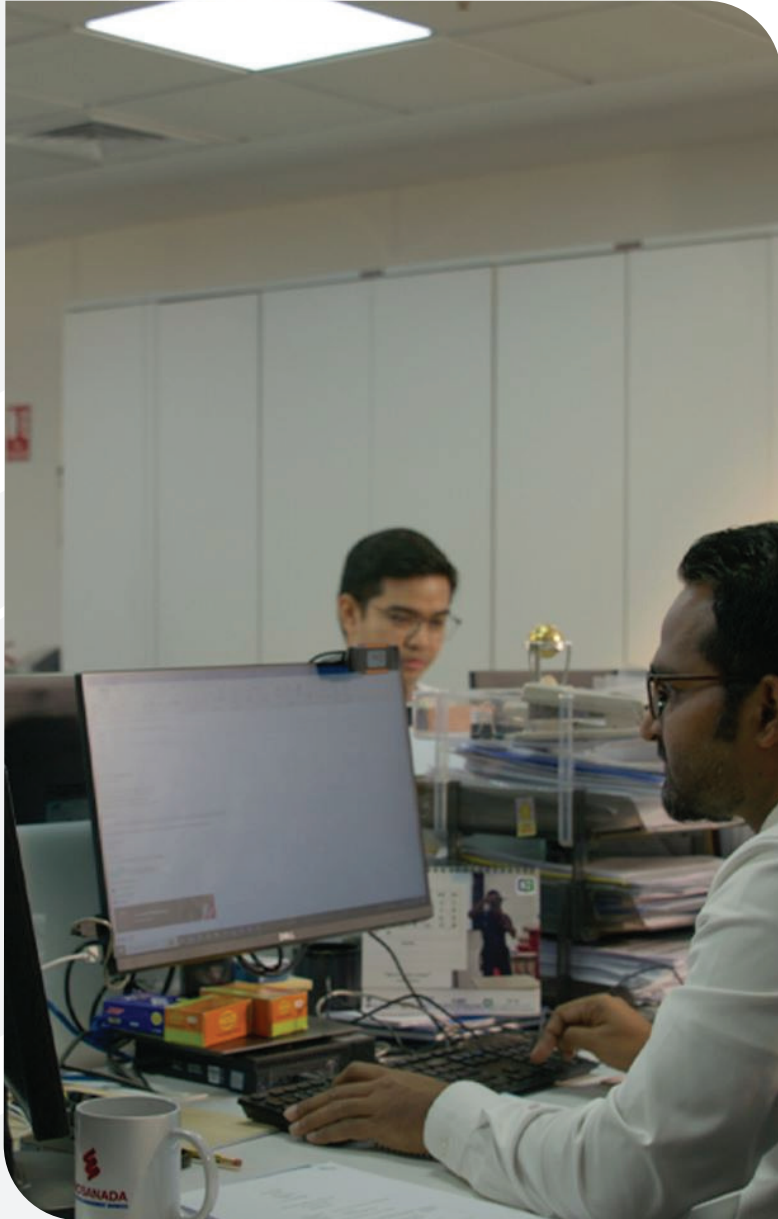
أ. نموذج إدارة المرافق بالوكالة (FMA)

بموجب هذا النموذج، تمثل مساندة ملاك الأصول في أعمال التخطيط الاستراتيجي، والحوكمة، والإشراف على أنشطة إدارة المرافق. وتتولى الشركة تنسيق ومتابعة عدد من مزودي خدمات إدارة المرافق ضمن إطار تعاقدية وأدائي محدد، مع تجميع المسؤولية عن التخطيط، والإشراف على المشتريات، ومراقبة الأداء، وإدارة المخاطر.

ب. الإدارة المتكاملة للمرافق

من خلال هذا النموذج، تقدم مساندة خدمات إدارة المرافق الفنية وخدمات المرافق المساندة بصورة مباشرة ضمن هيكل تشغيلي موحد، ويشمل ذلك صيانة البنية التحتية والأنظمة الرئيسية إلى جانب الخدمات التشغيلية الداعمة.

وعند الحاجة، تتعاون الشركة مع مزودي خدمات متخصصين أو من خلال ترتيبات شراكة أو مشاريع مشتركة، مع احتفاظها بمسؤوليات محددة فيما يتعلق بمؤشرات الأداء والإشراف العام.



1.4 خدمات مساندة

تقدم مساندة خدمات إدارة المرافق والخدمات الاستشارية لملك الأصول في القطاعين العام والخاص في دولة قطر، وتشمل خدماتها ما يلي:

الاستشارات التعاقدية والتجارية



هيكلية عقود إدارة المرافق والتفاوض بشأنها، ومتابعة أدائها، بما في ذلك تقييم المخاطر التجارية، ومراقبة الالتزام التعاقدية، والإشراف على الميزانيات.

مراجعة تصاميم إدارة المرافق



تقديم مدخلات إدارة المرافق بدءاً من مرحلة التصميم المفاهيمي وحتى اكتمال المشروع، بما يدعم الكفاءة التشغيلية على المدى الطويل، وسهولة الصيانة، والالتزام بالمعايير المعمول بها.

التخطيط الاستراتيجي لإدارة المرافق والاستشارات



إعداد استراتيجيات إدارة المرافق بما يشمل تخطيط دورة حياة الأصول، وتعظيم الاستفادة من المساحات، ودمج اعتبارات الاستدامة، وتوظيف الحلول التقنية، وإدارة التكاليف، وتقييم المخاطر التشغيلية.

دعم إدارة الفعاليات



توفير الدعم التشغيلي وخدمات المرافق للفعاليات الكبرى والبارزة، بما يشمل التنسيق التخطيطي، وضمان جاهزية الفعالية، وتنفيذ العمليات عبر مختلف مرافق الحدث.

الإدارة المتكاملة للمرافق



دعم خدمات إدارة المرافق الفنية وخدمات المرافق المساندة بصورة مباشرة، سواء بشكل مستقل أو من خلال ترتيبات شراكة غير مدمجة قانوناً مع مزودي خدمات محليين، ضمن هيكل تشغيلي ونظام تقارير.

الإشراف على المرافق وإدارة مزودي الخدمات



متابعة أنشطة صيانة المرافق والإشراف عليها، بما يشمل تخطيط الصيانة الوقائية والتصحيحية، وتنسيق أعمال مزودي الخدمات من الغير، وتقديم الدعم التشغيلي في المواقع.

التدريب والتطوير



تقديم برامج تدريبية معتمدة في مجال إدارة المرافق من خلال أكاديمية مساندة، بما في ذلك برامج تطوير منهجية للخريجين من المواطنين القطريين، وبرامج تعزيز الكفاءات المهنية للكوادر الفنية.

1.5 المشاريع الرئيسية

دعم المشاريع الوطنية البارزة من خلال خبرة موثوقة في إدارة الطيران.



FIFA WORLD CUP
Qatar 2022

استادات كأس العالم FIFA قطر 2022

العمل بصفة استشاري إدارة مرافق لصالح اللجنة العليا للمشاريع والإرث، مع الإشراف على جاهزية خدمات إدارة المرافق الأساسية والتكاملية في الاستادات والمناطق المحيطة بها استعدادًا لعمليات البطولة.



وزارة الرياضة والشباب
Ministry of Sports and Youth
مجلسة قطر - دولة قطر

أصول وزارة الرياضة والشباب

تم تعيين الشركة في عام 2013 لإدارة محافظة وطنية تضم مرافق رياضية من الدرجة الأولى والدرجة الثانية، بما في ذلك عدد من استادات الدرجة (أ) والمراكز الرياضية الوطنية في مختلف أنحاء دولة قطر.



ASPIRE
ZONE

أسباير زون

تقديم خدمات إدارة المرافق لدعم العمليات على مدار العام والفعاليات الدولية الكبرى، بما في ذلك بطولة العالم للألعاب القوى (2019) وكأس العالم FIFA قطر 2022.



وزارة الداخلية
Ministry of Interior
دولة قطر - دولة قطر

المقر الرئيسي لإحدى الجهات الحكومية (الدوحة)

تقديم خدمات إدارة المرافق الأساسية ضمن هيكل إدارة متكامل للمرافق في مجمع يضم عدة مباني في المقر الرئيسي.



ميناء الدوحة القديم
OLD DOHA PORT

حي الميناء (ميناء الدوحة القديم)

تقديم استشارات إدارة المرافق خلال مرحلتي التصميم والتسليم، والاستمرار في دعم الإشراف التشغيلي على أصول الوجهة، بما في ذلك بوكس بارك، وحي الحديقة، ومرافق المارينا.



كتارا
katara

الحي الثقافي كتارا

تقديم خدمات إدارة مرافق استراتيجية منذ عام 2015، تشمل تخطيط الصيانة والإشراف التشغيلي لأكثر من 40 مرفقًا.

مساندة في عام 2025

2

2.1 الإدراج في بورصة قطر

مقدمة

في 15 ديسمبر 2025، استكملت شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق. ("مساندة" أو "الشركة") إدراج أسهمها في السوق الرئيسية لدى بورصة قطر من خلال آلية الإدراج المباشر. وقد شكّل هذا الإدراج انتقال الشركة من شراكة مملوكة للقطاع الخاص إلى كيان مدرج يخضع للمتطلبات التنظيمية وأطر الحوكمة وقواعد الإفصاح المطبقة على الشركات المدرجة في دولة قطر.

وقد أسهم الإدراج في تنظيم هيكل رأس مال الشركة بصورة رسمية، وتعزيز منظومة التقارير والشفافية والحوكمة في إطار خضوعها لإشراف هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر. وتواصل الشركة ممارسة أعمالها وفق نموذجها التشغيلي المعتمد دون تغيير جوهرى عقب بدء التداول.

أثر الإدراج

عزز الإدراج متطلبات التقارير المالية الدورية، وإفصاحات الحوكمة، وآليات الرقابة التنظيمية المستمرة المطبقة على الشركة. وتسهم هذه الالتزامات في ترسيخ المساءلة تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة، مع الحفاظ على استمرارية العقود التشغيلية وهيكل الإدارة القائم.

معلومات السهم

السوق الرئيسية	البورصة قطر	تاريخ الإدراج 15 ديسمبر 2025
عدد الأسهم المصدرة 17,500,000	رقم التعريف الدولي للأوراق المالية QA000YI47FK6	الرمز MFMS
		الأسهم الحرة المتاحة للتداول 17,500,000

2.2 أبرز المؤشرات المالية – أرقام العام 2025

السنة المالية 2024	السنة المالية 2025	
167.9 مليون ريال قطري	276.7 مليون ريال قطري	إجمالي الأصول
29.3 مليون ريال قطري	139.1 مليون ريال قطري	إجمالي الالتزامات
36.0 ريال قطري للسهم	0.66 ريال قطري للسهم	ربحية السهم
148.6 مليون ريال قطري	145.5 مليون ريال قطري	إجمالي الإيرادات
54.3 مليون ريال قطري	43.5 مليون ريال قطري	إجمالي الربح
54.0 مليون ريال قطري	40.3 مليون ريال قطري	صافي الربح

ملاحظات: زيادة رأس المال في عام 2025 نتيجة إدراج الشركة في بورصة قطر

2.3 أبرز المؤشرات التجارية والتشغيلية

خلال عام 2025، واصلت مساندة تقديم خدمات إدارة المرافق عبر محافظة متنوعة من الأصول العامة والمرافق المرتبطة بالفعاليات، والتي تتسم بطبيعة تشغيلية معقدة. وشهدت الأعمال مستوى عالياً من النشاط على مدار العام، مع التركيز المستمر على جودة الخدمات، ومعايير السلامة، وتنفيذ الالتزامات التعاقدية في المواقع التي تتولى الشركة إدارتها.

أبرز المؤشرات التشغيلية لعام 2025

عمليات التفتيش على السلامة التي تم إجراؤها

22,525

ساعات التدريب المنجزة

23,591

إجمالي ساعات العمل المنجزة

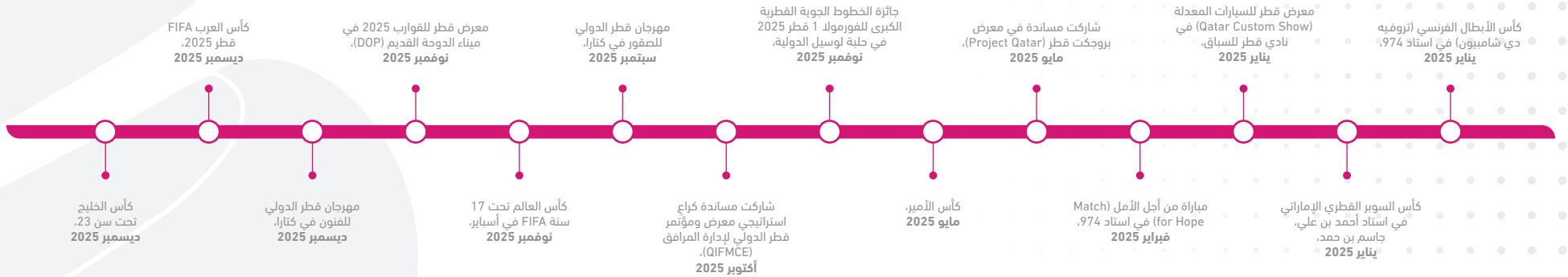
13,657,477

تعكس هذه المستويات من النشاط حجم وكثافة العمليات عبر مختلف المرافق والمواقع التي تتولى مساندة إدارتها.

أبرز الأنشطة التجارية للفعاليات في عام 2025

خلال عام 2025، واصلت الشركة إدارة محافظة متنوعة من التكاليفات عبر الأصول الرياضية والثقافية والبنية التحتية العامة، وضمن الدورات التجارية المعتادة، نفذت الشركة مجموعة متنوعة من التكاليفات الرئيسية.

تشمل المشاركات الرئيسية



2.3 أبرز المؤشرات التجارية والتشغيلية

الصحة والسلامة

تُدمج إدارة الصحة والسلامة ضمن منظومة إطار تنفيذ العمليات والإشراف على المتعاقدين لدى مساندا. وخلال عام 2025، واصلت الشركة تعزيز بيئة الرقابة من خلال ما يلي:

- تنفيذ برامج تدريبية مخصصة حسب طبيعة المهام
- اعتماد تقييمات مخاطر وبيانات أساليب عمل موحدة
- تعزيز إجراءات التحقيق في الحوادث والوقائع مع تطبيق منهجي للأسباب الجذرية
- إضفاء الطابع الرسمي على مراجعات إدارة التغيير
- عقد اجتماعات دورية للتنسيق في مجالات الصحة والسلامة والبيئة مع المتعاقدين
- الاستمرار في تطبيق برنامج السلامة السلوكية SAFE365

وشملت أبرز النتائج خلال العام ما يلي

- انخفاض سنوي في حوادث إصابات العمل المسببة لفقدان الوقت
- نسبة اجتياز 100% في عمليات التفتيش الرقابية الخارجية خلال عام 2025، دون تسجيل أي حالات عدم مطابقة جسيمة أو طفيفة
- نسبة اجتياز 100% لوظيفة الصحة والسلامة والبيئة، دون تطبيق أي مؤشرات أداء رئيسية

كما حافظت الشركة على أنظمة إدارة معتمدة وفق معايير الجودة والبيئة والصحة والسلامة المهنية (ISO)، واستمرت في اعتمادها كمزود خدمات إدارة مرافق معتمد ضمن المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة ومزود عمليات معتمد ضمن المنظومة ذاتها.

الأنظمة الرقمية والتحكم التشغيلي

خلال عام 2025، واصلت الشركة تعزيز قدراتها الرقمية لدعم الإشراف التشغيلي، وإعداد التقارير، وتنسيق القوى العاملة عبر المرافق الخاضعة لإدارتها. وتساهم هذه الأنظمة في تعزيز المتابعة الفورية، وضبط الوثائق، والالتزام بالإجراءات الداخلية والمتطلبات التنظيمية، إلى جانب تحسين كفاءة أعمال الصيانة والأنشطة الميدانية وتوحيدها.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

3

3. رسالة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمين الكرام،

مثلّ العام المنتهي في 31 ديسمبر 2025 محطة مهمة في مسيرة مساندة. ففي 15 ديسمبر 2025، أُدرجت أسهم الشركة للتداول في السوق الرئيسية لدى بورصة قطر، بما كرس انتقالها إلى شركة مدرجة تخضع لأحكام الإفصاح والحوكمة والتنظيم المطبقة في دولة قطر.

ونرحب بالمساهمين الجدد، مدركين ما يترتب على اتساع قاعدة الملكية من مسؤوليات إضافية. إن العمل ضمن بيئة السوق يرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة والانضباط المؤسسي. ويؤكد مجلس الإدارة التزامه بالحفاظ على وضوح التواصل وحسن إدارة الموارد مع تقدم الشركة في هذه المرحلة.

على مدى أكثر من عقد، اضطلعت مساندة بإدارة وتشغيل عدد من أبرز المرافق في دولة قطر وأكثرها تعقيداً من الناحية الفنية، دعماً لأصول تمثل جزءاً من البنية التحتية الوطنية والحياة العامة. وتتطلب هذه البيئات جاهزية تشغيلية مستمرة، وإدارة دقيقة لمعايير السلامة، وإشرافاً منهجياً على الأداء. وقد أسهم العمل في هذه السياقات في ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الانضباط والاستمرارية.

كما أتاح الإدراج إطاراً داعماً للنظر في التوسع الإقليمي بصورة مدروسة. واستناداً إلى خبرتها في إدارة مرافق كبرى وأصول ذات طبيعة معقدة، باشرت الشركة خلال العام اتخاذ خطوات تحضيرية تتعلق بمبادرات توسعية في المملكة العربية السعودية، رهنأ باستكمال الإجراءات التنظيمية ذات الصلة. ويُنظر إلى هذا التوجه باعتباره امتداداً لقدرات الشركة القائمة، وسيتم التعامل معه بالمنهجية ذاتها التي تحكم عملياتها داخل الدولة.

وعقب نهاية العام، شهد الهيكل التنفيذي تطوراً تنظيمياً، حيث انتقل الرئيس التنفيذي السابق للتركيز على المبادرات الإقليمية، وتم تعيين قيادة تنفيذية ذات خبرة لمواصلة إدارة العمليات والأولويات الاستراتيجية. ويتيح هذا الترتيب تخصيص الجهود للتوسع الإقليمي مع الحفاظ على الاستمرارية المؤسسية وعمق الخبرات ضمن الفريق التنفيذي.

ويواصل مجلس الإدارة تركيزه على الإدارة المتحفظة لرأس المال، والإشراف المنهجي على المخاطر، وتعزيز معايير الحوكمة. ويتمثل الهدف في مواصلة البناء المؤسسي على أسس من الاستقرار والانضباط والرؤية طويلة الأجل والانضباط والرؤية طويلة الأجل.

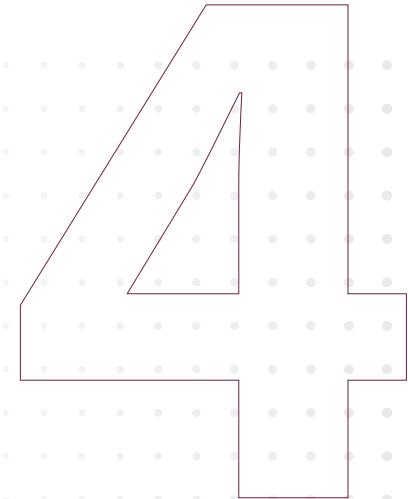
وباسم مجلس الإدارة، أتقدم بخالص التقدير إلى موظفي الشركة على مهنيتهم والتزامهم، وإلى عملائنا وشركائنا ومساهميننا على ثقتهم وتعاونهم المستمر. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عبدالعزیز آل محمود

رئيس مجلس الإدارة

شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق.

مجلس إدارة مساندة وتقرير مجلس الإدارة



4.1 مجلس إدارة مساندة

عبد العزيز آل محمود
رئيس مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

تم تعيين عبدالعزيز آل محمود كأول رئيس مجلس إدارة للشركة في عام 2013. لدى عبدالعزيز خلفية متميزة في إدارة المواقع والفعاليات، والرياضة، وإدارة المرافق، والبناء، وتقنية المعلومات. وهو شخصية بارزة تم تكليفه بتحمل مسؤوليات عدة في قطاع الرياضة في قطر.

بالإضافة إلى مهامه كرئيس مجلس إدارة الشركة، يشغل عبدالعزيز منصب المدير العام لجميع المنشآت الرياضية في قطر، ونائب الرئيس لمشاريع أسباير، ويرأس لجنة المناقصات العامة في أسباير زون.

عمل عبدالعزيز سابقًا كمدير عام لشركة أسباير لوجيستكس، ومنصب الرئيس التنفيذي لنادي السد الرياضي. بالإضافة إلى ذلك، شغل عبدالعزيز منصب مستشار اللجنة العليا للمشاريع والإرث، حيث لعب دورًا محوريًا في تقديم الإرشادات والتوجيهات الاستراتيجية لإدارة المنشآت وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدولة المضيفة في كأس العالم 2022. كما كان رئيسًا للمؤتمر والمعرض السنوي، أسباير فور سبورت.

قبل انضمامه إلى مؤسسة أسباير زون، كان عبدالعزيز يشغل رتبة كابتن في وزارة الداخلية. وقد ساهم أيضًا في العديد من المشاريع، بما في ذلك مشروع القرية الثقافية "كتارا" ومشروع إعادة تطوير طريق سلوى.

حصل عبدالعزيز على درجة الماجستير في إدارة الهندسة من جامعة جورج واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية).

عبدالعزیز هو عضو في مجلس إدارة شركة انطلق للاستشارات التكنولوجية والخدمات ذ.م.م، وهي مشروع مشترك بين أسباير زون وشركة أوريدو، وكذلك في شركة بورنان للتكنولوجيا الرياضية ذ.م.م، وشركة أسباير سبورتس تيرف، وهي الشركة الرائدة في الشرق الأوسط في مجال أبحاث وإدارة العشب الرياضي.





خالد المهدي

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

يُعد خالد المهدي مديرًا رفيع المستوى يتمتع بخبرة تمتد عبر مجالات متعددة. ويحمل معه 18 عامًا من الخبرة في تكنولوجيا المعلومات والتخطيط والهندسة والعمليات والصيانة والعلاقات العامة.

يعمل حالياً كمسؤول حكومي في الديوان الأميري.

عمل سابقاً كمساعد الأمين العام المساعد للدعم الفني في اللجنة الأولمبية القطرية. وقد تولى العديد من المناصب القيادية في مختلف القطاعات، مسهمًا في التطوير الاستراتيجي والتقدمات الفنية.

كما وتدرج خالد في عدة مناصب في المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء في وقت سابق في حياته المهنية.

خالد حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة قطر عام 1995.



غانم الكبيسي

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

يشغل غانم الكبيسي منصب المدير المالي لشركة أسباير لوجيستكس منذ عام 2017 وانضم إلى مجلس الإدارة في عام 2018، حاملاً معه خبرة محددة في المحاسبة والميزانية وإدارة العقود. وبفضل شغفه ومهارته في التركيز على العملاء، فإن مساهمة غانم في مجلس الإدارة تتجاوز المجال المالي الذي اشتهر به.

بدأ غانم حياته المهنية في راس غاز بعد إكمال درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة قطر. بدأ غانم مسيرته المهنية في راس غاز في عام 1999، وسرعان ما تقدم في الرتب داخل وظائف المحاسبة والمالية، وتوج ذلك بتعيينه مديراً للتقارير المالية.

في راس غاز، ترجم غانم استراتيجية العمل إلى نتائج ملموسة من خلال القيادة الحريصة لقسم كبير ومتعدد الوظائف.



حمد لحدان أ. المهندي

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

حمد لحدان المهندي هو مدير إدارة الخدمات المساندة في اللجنة الأولمبية القطرية، وهو أيضًا عضو في اللجنة المنظمة لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية والإقليمية. وهو عضو في مجلس إدارة نادي الدوحة للغولف.

كان نائبًا لرئيس المجلس البلدي المركزي في دورته الخامسة، حيث أشرف على الكثير من أعمال المجلس في التخطيط والجوانب الاقتصادية والاجتماعية للشؤون البلدية والزراعة، فضلًا عن العمل على خطط تطويرها على مستوى الدولة.

يتمتع حمد بخبرة تزيد عن 16 عامًا في إدارة المشاريع، وتطوير العديد من الأندية الرياضية والمراكز الثقافية والاجتماعية، فضلًا عن العديد من المبادرات التي تتعامل مع خدمة المجتمع والعمل الاجتماعي.

● حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية في عام 2003 من جامعة قطر.



نائب روينسون

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

يشغل نائب روينسون في منصب رئيس قسم الاستثمار والاستراتيجية في شركة كوشمان آند ويكفيلد، وهو مسؤول عن تشكيل الاستراتيجية العامة للأعمال لشركة كوشمان آند ويكفيلد، بما في ذلك الاستدامة، والتحول، والابتكار، والتكنولوجيا.

انضم نائب روينسون إلى كوشمان آند ويكفيلد في عام 2016 للمساهمة في بناء قدرات الشركة في مجال الاستثمار الاستراتيجي وعمليات الاندماج والاستحواذ.

قبل انضمامه إلى كوشمان آند ويكفيلد، شغل نائب روينسون منصب شريك استثماري في شركة فيرغو كابيتال، حيث ركز على استثمارات في المنصات الجديدة وتطوير المبادرات الاستراتيجية للشركات التابعة لها. كما وعمل سابقاً في مجموعة التكنولوجيا العالمية لدى مورغان ستانلي، حيث قدم المشورة لشركات رائدة في مجال البرمجيات والإنترنت بشأن الاستحواذات والتخارج من الاستثمارات والمشاريع المشتركة. نائب روينسون هو أيضاً أحد مؤسسي ورئيس مجلس إدارة شركة فيلي كار شير (Philly-Carshare) السابق، والتي استحوذت عليها شركة انتيربرايز هولدنجز في عام 2011.

يحمل نائب روينسون شهادة الماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من كلية دارتموث، وشهادة الماجستير في السياسات العامة من جامعة هارفارد، وشهادة البكالوريوس في المالية والمحاسبة من جامعة ديكسيل.



الشيخ فالح آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

يشغل الشيخ فالح بن سعود آل ثاني حالياً منصب باحث إداري في الديوان الأميري (مكتب سمو الممثل الشخصي لسمو الأمير-حفظه الله-)، حيث تولى منذ عام 2019 عدة تكليفات مرتبطة بالحكومة والرياضة وإدارة المشاريع الوطنية والدولية. وتشمل هذه التكليفات تعيينه عضواً في مجلس إدارة نادي كاس يوبين البلجيكي ابتداءً من موسم 2025/2026، وتكليفه بالإشراف على نادي كولتورال دييورتيفا ليونيسا في إسبانيا ضمن أنشطة مؤسسة أسباير الأوروبية. كما كُلف بالإشراف على مؤسسة أسباير خلال المرحلة الانتقالية في عام 2024 لضمان الاستقرار واستمرار الإنتاجية.

وقد ساهم الشيخ فالح في التحضيرات الخاصة بالأحداث الرياضية الكبرى بدولة قطر بما في ذلك كأس العالم 2022 وكأس آسيا 2023 من خلال عمله في اللجنة التسييرية برئاسة سمو الممثل الشخصي للأمير، والتي كانت مسؤولة عن تنظيم بطولة كأس العالم 2022. كما شغل عضوية لجنة ترسيم الحدود الجوية بالهيئة العامة للطيران المدني، حيث اضطلع بدور محوري في تنفيذ القرارات الاستراتيجية لتعزيز السلامة والأمن والجاهزية التشغيلية في مطار حمد الدولي ومطار الدوحة الدولي أثناء بطولة كأس العالم 2022.

يحمل الشيخ فالح درجة الماجستير في إدارة سلسلة التوريد العالمية من جامعة جنوب كاليفورنيا، وباكوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أليانت الدولية، وأكمل برنامجاً تنفيذياً في القيادة والسياسات العامة في جامعة هارفارد.



عبد الرحمن المالكي

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

عبد الرحمن المالكي محترف متميز في مجال الهندسة وإدارة المشاريع، ويمتلك ما يزيد عن 22 عامًا من الخبرة في التخطيط، والتصميم، والبناء، وإدارة منشآت البنى التحتية الكبرى والمنشآت الرياضية. على مدار مسيرته المهنية، لعب دورًا محوريًا في تشكيل المشهد الرياضي في قطر، حيث قاد تنفيذ المشاريع البارزة وأشرف على عمليات متخصصة في إدارة المنشآت.

عين عبد الرحمن مؤخرًا في منصب وكيل وزارة مساعد لشؤون الرياضة بوزارة الرياضة والشباب. وقد شغل قبل ذلك منصب مدير إدارة المنشآت والمشاريع في وزارة الرياضة والشباب، حيث تولى مسؤولية الإشراف على التخطيط والتطوير وإدارة مشاريع البنية التحتية الرياضية الوطنية. وتضمن قيادته أن تقوم المنشآت الرياضية في قطر بتلبية أعلى المعايير الدولية، بما يتماشى مع رؤية الدولة للتفوق الرياضي واستدامة البنية التحتية.

كما ولعب سابقًا دورًا رئيسيًا في كأس العالم 2022 كمدير لمواقع التدريب، حيث ضمن جاهزية المنشآت التشغيلية وصيانتها على مستوى عالمي خلال البطولة. قبل ذلك، شغل منصب مدير إدارة المشاريع الهندسية في اللجنة الأولمبية القطرية (2009 – 2015)، حيث أشرف على مشاريع متعددة بمليارات الريالات، بما في ذلك صالة لوسيل متعددة الاستخدامات، وصالة علي بن حمد آل ثاني، وأستاذ التنس. تتنوع خبرته لتشمل إدارة العقود، وتقييم المخاطر للمشاريع، وإدارة الأمور المالية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة في المشاريع الكبيرة.

حصل عبد الرحمن على شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة قطر (1999)، وتُظهر التزامه بتطويره المهني من خلال تدريبات مكثفة في إدارة المشاريع، والتفاوض على العقود، وتقييم المخاطر، والقيادة، التي اكتسبها من خلال برامج في أوروبا وقطر.

4.2 تقرير مجلس الإدارة

مقدمة

يقدم مجلس إدارة شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق. تقريره عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

شهد العام تحولاً مؤسسياً مهماً، حيث تم بتاريخ 17 نوفمبر 2025 تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة قطرية، تلاه إدراج أسهمها للتداول في السوق الرئيسية لدى بورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025. وعليه، يُعد عام 2025 عاماً انتقالياً، إذ مارست الشركة أعمالها خلال معظم العام بصفتها السابقة قبل استكمال إجراءات التحول والإدراج.

وخلال العام، تولى المجلس الإشراف على أداء الشركة التشغيلي والمالي وتوجهاتها الاستراتيجية، إلى جانب متابعة إجراءات التحول المؤسسي والاستعداد للإدراج.

أداء الشركة

للسنة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغت إيرادات الشركة نحو 145.5 مليون ريال قطري، مقارنة بـ 148.6 مليون ريال قطري في العام السابق، فيما بلغ صافي الربح 40.3 مليون ريال قطري. وبلغ إجمالي الأصول في نهاية العام 276.7 مليون ريال قطري.

وحافظت الشركة على مستوى سيولة مناسب، مدعوماً بإدارة منضبطة لرأس المال العامل.

ويرى المجلس أن نتائج العام تعكس استمرار جودة تقديم الخدمات عبر محفظة مشاريع الشركة.

توزيعات الأرباح عن السنة المالية 2024

في خلال الجمعية العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ 17 نوفمبر 2025، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بواقع 0,60 ريال قطري للسهم، بإجمالي قدره 42 مليون ريال قطري. وقد تم صرف التوزيعات في فبراير 2026 من خلال شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، وفقاً للإجراءات التنظيمية المعمول بها.

4.2 تقرير مجلس الإدارة (تابع)

إطار الحوكمة

قبل التحول، كانت الشركة تعمل كشركة مساهمة خاصة ذات مساهمين ذوي صلة حكومية، وطبقت ممارسات حوكمة متوافقة مع هيكل ملكيتها والمتطلبات القانونية ذات الصلة، بما في ذلك الإشراف المباشر من مجلس الإدارة وتفعيل لجان متخصصة.

وبعد التحول إلى شركة مساهمة عامة في نوفمبر 2025 وإدراج الأسهم في ديسمبر من العام ذاته، بدأ المجلس في مواصلة إطار الحوكمة مع المتطلبات المطبقة على الشركات المدرجة، بما شمل تعزيز آليات الرقابة الداخلية، وتطوير إجراءات التقارير، وتحديث هيكل اللجان.

ويجري استكمال بعض المتطلبات الخاصة بالشركات المدرجة خلال عام 2026 ضمن الإطار الزمني التنظيمي المحدد.

التطورات التشغيلية والاستراتيجية

واصلت الشركة خلال العام تقديم خدمات إدارة المرافق وإدارة المشاريع والخدمات الاستشارية عبر محافظة من الأصول الرياضية والثقافية ومرافق البنية التحتية العامة داخل دولة قطر. وانصبت الجهود التشغيلية على ضمان استمرارية الخدمات، وتعزيز معايير السلامة، والالتزام بالمتطلبات التعاقدية، وضبط التكاليف عبر جميع العقود.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، ركز المجلس على ثلاثة محاور رئيسية:

- تعزيز موقع الشركة ضمن القطاع المتخصص لإدارة المرافق، لا سيما في ما يتعلق بالأصول الكبيرة والحساسة من حيث الأداء.
- تهيئة الشركة للعمل كشركة مدرجة، بما في ذلك تقوية منظومة التقارير وهيكل الحوكمة.
- دفع مبادرات التوسع الإقليمي، حيث تم خلال عام 2025 اتخاذ خطوات تحضيرية تتعلق بشراكة محتملة في المملكة العربية السعودية، وقد أُعلن بعد نهاية العام عن التقدم في تأسيس المشروع المشترك والحصول على الموافقات اللازمة من المجلس، رهناً بالمتطلبات التنظيمية.

4.2 تقرير مجلس الإدارة (تابع)

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

واصل المجلس الإشراف على دمج اعتبارات الاستدامة والمسؤولية المؤسسية ضمن عمليات الشركة. وشملت المبادرات تنفيذ إجراءات لتعزيز الكفاءة البيئية في المرافق المُدارة، إلى جانب برامج تطوير الكوادر البشرية. ويرى المجلس أن الممارسات المسؤولة مدمجة بصورة مناسبة ضمن الإطار التشغيلي للشركة.

الموارد البشرية والقدرات

يدرك المجلس أن الكفاءات البشرية والخبرة الفنية تمثلان ركيزة أساسية في تقديم الخدمات للأصول المتخصصة والكبيرة. وخلال العام، واصلت الإدارة التركيز على تطوير القدرات، وتنفيذ برامج تدريب منظمة، وتعزيز الاستقرار المؤسسي بما يدعم المتطلبات التشغيلية.

النظرة المستقبلية

يتطلع المجلس إلى المرحلة المقبلة، مع التركيز على دعم النمو المستدام والحفاظ على الانضباط التشغيلي وسلامة منظومة الحوكمة. وتشمل الأولويات مواصلة تنفيذ استراتيجية التوسع الإقليمي، وتعزيز الحضور في السوق المحلي، وتطوير العمليات التشغيلية، واستكمال مواءمة إطار الحوكمة كشركة مدرجة.

التوصيات

يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية بالموافقة على توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم، بما يعادل 0.05 ريال قطري للسهم الواحد.

ويخضع هذا المقترح لاعتماد الجمعية العامة، وسيتم تنفيذه وفقاً للمتطلبات والإجراءات التنظيمية المعمول بها.

4.2 تقرير مجلس الإدارة (تابع)

ختاماً

يرى المجلس أن عام 2025 جمع بين الاستمرارية التشغيلية والتحول المؤسسي. ويتقدم المجلس بخالص التقدير لإدارة الشركة وموظفيها على مهنتهم وجهودهم المتواصلة، كما يعرب عن شكره للمساهمين وأصحاب المصلحة على ثقتهم ودعمهم.

كما يعرب المجلس عن بالغ تقديره لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، ولسعادة رئيس مجلس الوزراء على دعمهم المتواصل.

ويعبر المجلس كذلك عن شكره لوزارة التجارة والصناعة، وهيئة قطر للأسواق المالية، وبورصة قطر، وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية على تعاونهم ودعمهم.
بالتنابة عن مجلس الإدارة،

عبدالعزیز آل محمود

رئيس مجلس الإدارة
شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق.

رسالة الرئيس التنفيذي

5

5. رسالة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمين الكرام،



مثل شهر ديسمبر 2025 محطة بارزة في مسيرة مساندة، حيث أُدرجت أسهم الشركة للتداول في السوق الرئيسية لدى بورصة قطر. ويعكس هذا التطور نضج مسيرة مؤسسية امتدت لأكثر من عقد، ارتكزت على الانضباط التشغيلي، والعمق الفني، والقدرة على إدارة أصول ذات أهمية وطنية بكفاءة واتساق.

وخلال 2025، ظل تركيزنا منصّباً على جودة التنفيذ واستمرارية الأداء. فقد شمل العام دعم عدد من الفعاليات الوطنية والدولية الكبرى، من بينها سباق جائزة قطر الكبرى للفورمولا 1 برعاية الخطوط الجوية القطرية في طلبة لوسيل الدولية، وبطولة كأس العالم تحت 17 سنة في أسباير، ومهرجان قطر الدولي للصقور في كتارا، ومعرض قطر للقوارب 2025. وتطلبت هذه المهام تخطيطاً منسقاً، وتنفيذاً دقيقاً، وإشرافاً صارماً على معايير السلامة، غالباً عبر مواقع متعددة وجدول زمنية مكثفة. وفي الوقت ذاته، حافظنا على استقرار العمليات عبر محفظتنا من الأصول الرياضية والثقافية ومرافق البنية التحتية العامة، بما رسخ مكانتنا في البيئات التشغيلية ذات المتطلبات العالية.

ويظل نموذج عمل مساندة المتخصص أحد أبرز عناصر تميزها في السوق. فمن خلال أداء دور وكيل إدارة المرافق والجهة المنسقة لمزودي الخدمات، نوفر إطاراً موحداً للإشراف وإدارة الأداء وتنسيق مقدمي الخدمات المتخصصة. وبشكل التوازن بين وضوح الإطار التشغيلي والمرونة التنفيذية أساس قدرتنا على التعامل بكفاءة مع متطلبات الحجم والتعقيد الفني، مع الحفاظ على الانضباط المالي. وهذه المنهجية تمكّنتنا من العمل بثقة في القطاعات القائمة والقطاعات الناشئة على حد سواء.

وبالتوازي مع أشطتنا داخل دولة قطر، أحرزنا تقدماً في الأعمال التحضيرية المرتبطة بالتوسع الإقليمي، بما في ذلك خطوات تأسيس هيكل مشروع مشترك في المملكة العربية السعودية. ويُعد هذا التوجه امتداداً طبيعياً لخبرتنا في إدارة المرافق الكبرى والأصول المعقدة. ويشهد السوق السعودي وتيرة تطوير متسارعة تتوافق مع قدراتنا، غير أن نهجنا يظل مدروساً، قائماً على الشراكات المنظمة والتنفيذ المنضبط، بعيداً عن التوسع غير المحسوب.

كما شهدت الفترة انتقالاً قيادياً يهدف إلى دعم هذه المرحلة. فبعد نهاية السنة، توليت مهام الرئيس التنفيذي، فيما تولى الرئيس التنفيذي السابق مسؤولية دفع مبادرات النمو الإقليمي، بما في ذلك المشروع في المملكة العربية السعودية. ويعكس هذا الترتيب استمرارية في التوجه لا تغييراً فيه، إذ يتيح قيادة مركزية داخل دولة قطر وأخرى مخصصة للامتداد الإقليمي. ومع تعيين رئيس تنفيذي للشؤون المالية، أصبح الفريق التنفيذي مهيكلاً لدعم الاستقرار التشغيلي، والانضباط المالي، والتنفيذ الاستراتيجي بالتوازي.

5. رسالة الرئيس التنفيذي (تابع)

وتبقى الجاهزية والمرونة التشغيلية ركيزة أساسية في أعمالنا. فالإشراف على السلامة، واعتماد أنظمة متابعة مدعومة بالتقنية، وإدارة المخاطر بصورة منهجية، وتطوير قدرات الكوادر، جميعها عناصر مدمجة في عملياتنا اليومية. ويظل العنصر البشري جوهر قطاع إدارة المرافق، ويواصل احتراف فرقنا والتزامهم تشكيل الأساس المتين لأدائنا.

ومع انطلاقنا كشركة مدرجة، تبقى أولوياتنا واضحة: تنفيذ متسق، وتوسع إقليمي مدروس، وتعزيز حضورنا في السوق المحلي، وبناء قيمة مستدامة على المدى الطويل. وسنواصل البناء على الأسس التي ترسخت خلال العقد الماضي، مع الالتزام بمعايير المساءلة والاعتمادية التي يتطلع إليها مساهمونا وأصحاب المصلحة.

وأتقدم بخالص الشكر إلى مجلس الإدارة على توجيهاته، وإلى مساهمينا على ثقتهم، وإلى عملائنا على تعاونهم المستمر، وإلى موظفينا على التزامهم وجهودهم طوال الفترة.

مع خالص التحية،

أحمد حديد

الرئيس التنفيذي

شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق.

الإدارة التنفيذية لمساندة

6

6. الإدارة التنفيذية في مساندة

يتولى فريق الإدارة التنفيذية العليا في مساندة مسؤولية القيادة اليومية لأعمال الشركة، وتنفيذ أهدافها الاستراتيجية، ومتابعة الأداء التشغيلي عبر محفظتها من خدمات إدارة المرافق والخدمات الاستشارية. ويعمل الفريق التنفيذي بالتنسيق الوثيق مع مجلس الإدارة بما يدعم التنفيذ المنهجي، وإدارة المخاطر بكفاءة، وتعزيز المنظومة التشغيلية للشركة بصورة مستمرة.

وخلال 2025 وبداية 2026، نفذت الشركة انتقالاً قيادياً مخططاً يتماشى مع مرحلتها التطويرية التالية. حيث انتقل السيد مارك جون كوك من منصب الرئيس التنفيذي ليتولى دوراً استشارياً لمجلس الإدارة، مع التركيز على دعم مبادرات النمو الإقليمي. واعتباراً من 2 فبراير 2026، تم تعيين السيد أحمد طلال فؤاد حديد رئيساً تنفيذياً للشركة. كما تم تعيين السيد بول براين دوغلاس-فليت رئيساً تنفيذياً للشؤون المالية.

ويتيح هذا الهيكل القيادي تركيزاً واضحاً على الأداء التشغيلي داخل دولة قطر، مع دعم أجندة التوسع الإقليمي ومواصلة التطور المؤسسي للشركة بصفتها شركة مدرجة.





أحمد حديد الرئيس التنفيذي

السيرة الذاتية

يتمتع أحمد حديد بخبرة تزيد على 18 عامًا في مجالي تمويل الشركات والتمويل التشغيلي، حيث يحمل خبرة واسعة في قيادة مهام إعادة الهيكلة، ووضع استراتيجيات وحدات الأعمال، وتنفيذ المعاملات الهادفة إلى تحسين الأداء التشغيلي وتحقيق النمو، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - صياغة الشراكات الاستراتيجية والتفاوض بشأنها، مع التركيز على خلق القيمة للمساهمين.

شغل أحمد سابقًا منصب المدير المالي للشركة منذ يونيو 2024. حيث كان مسؤولًا عن إعداد التقارير المالية والإدارية، وإدارة الخزائن، وعلاقات المستثمرين، إلى جانب الإشراف على العمليات المالية والخدمات المشتركة في الشركة.

وقبل انضمامه إلى الشركة، تولى أحمد منصب رئيس الشؤون المالية ومدير تمويل الشركات في إحدى المجموعات الكبرى العاملة في قطاعات الإنشاءات والتجارة والخدمات المتخصصة في قطر والمنطقة. كما عمل سابقًا لدى شركة ديلويت ضمن فريق الاستشارات المالية.

ويحمل أحمد درجة الماجستير في التمويل والاستثمار من جامعة نوتنغهام في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد المالي من الجامعة الهاشمية في الأردن.



بول دوغلاس-فليت المدير المالي

السيرة الذاتية

يشغل بول دوغلاس-فليت منصب المدير المالي التنفيذي لشركة مساندة، ويتولى مسؤولية الإشراف على الاستراتيجية المالية للشركة وأدائها وإطار الحوكمة، بالإضافة إلى دعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وأهداف النمو للشركة.

يمتلك بول خبرة تزيد عن 17 عامًا في مناصب قيادية تنفيذية ومالية عليا عبر قطاعات إدارة المرافق، والصناعات، والخدمات المهنية.

شغل مناصب تنفيذية ومالية عليا في شركة Thematic Limited، وهي مجموعة خاصة تعمل في مجال صيانة المرافق، حيث تولى منصب المدير المالي للمجموعة قبل تعيينه رئيسًا تنفيذيًا، مع مسؤولية عن الاستراتيجية، والإشراف التشغيلي، وإدارة مجلس الإدارة، وعمليات الاستحواذ، والأداء المالي العام. وقبل ذلك، شغل بول مناصب مالية عليا في شركة BWA Water Additives، وهي شركة دولية متخصصة في إضافات معالجة المياه، حيث شارك بشكل وثيق في صفقات مؤسسية رئيسية، ومبادرات التحول المالي، وأنشطة التوسع العالمي. وفي بدايات مسيرته المهنية، تلقى بول تدريبه وتدرّج في مناصب التدقيق والاستشارات لدى شركة ديلويت.

بول زميل في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، ويحمل درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف الأولى في الرياضيات من جامعة ليفربول، حيث تخرّج في صدارة دفعته ونال جوائز ومنحًا أكاديمية تقديرًا لتفوقه العلمي.



مارتين كامبل مدير حلول الأعمال

السيرة الذاتية

التحق مارتين كامبل بالشركة في فبراير 2014، وبضطلع بمسؤولية قيادة التغيير في الشركة، على مستوى التطوير الإستراتيجي ومستوى الأعمال. وهو المسؤول عن كل وظائف الامتثال ودعم عمليات الأعمال من خلال تحديد فرص تحسين الكفاءة لدعم استمرارية الأعمال ونموها.

يتمتع مارتين بخبرة تجاوزت 35 سنة من العمل في مجال الإنشاءات والصيانة، وهو متخصص في إدارة المرافق. واشتملت أدواره السابقة على إدارة أنشطة الانتقال إلى الموقع والعمليات لأول عقد إقليمي رفيع المستوى في المملكة المتحدة. وسبق له أيضًا العمل على عقود خاصة مثل العمل كمدير حساب لثلاثة من مطارات الركاب الكبرى، فضلًا عن الأدوار الاستشارية لصالح مزودي خدمات إدارة المرافق في المملكة المتحدة وخارجها.

يحمل مارتين درجة ماجستير إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال في جامعة ستراثكلويد، وهو مدير إنشاءات مُعتمد، ومساح معتمد وعضو مُعتمد في معهد إدارة أماكن العمل والمرافق.



ماهيش سيداييت

مدير العمليات (إدارة المرافق الرياضية)

السيرة الذاتية

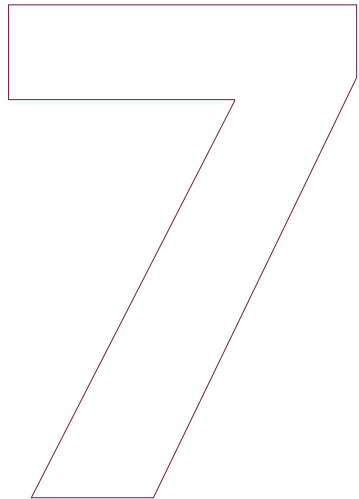
يتمتع ماهيش بخبرة تجاوزت 31 عامًا، وبدأ مسيرته المهنية بالعمل في إدارة المرافق بقطاع أشباه الموصلات. ثم تابع بعد ذلك كمحاضر في الهندسة الكهربائية في معهد التعليم الفني بسنغافورة، قبل انتقاله إلى قطر عام 2007 ليعمل تحت مظلة يو جي ال. وقد بنى ماهيش مسيرته المهنية في الشركة، وتقلّد منصب مدير العمليات (إدارة المرافق المستدامة) في أكتوبر 2024.

يتخصص ماهيش في إدارة المرافق، ويتمتع بخبرة في إدارة الصيانة والأنظمة الكهربائية وتكنولوجيا الإضاءة ومحطات التبريد المركزي. كما طوّر ماهيش مهاراته في إدارة المرافق الرياضية، واستمر في توسعة معرفته في إدارة الفعاليات ونفّذ عددًا من الفعاليات الرياضية الكبرى في مختلف المواقع داخل دولة قطر بما في ذلك كأس العالم 2022.

وأظهر ماهيش أيضًا حماسه تجاه مهنته من خلال تعليم وتطوير الكفاءات الفنية لدى فريقه، وممارس دورًا جوهريًا في تطوير أعمال إدارة المرافق في قطر.

يحمل ماهيش درجة بكالوريوس الهندسة الكهربائية والإلكترونية ودرجة الماجستير في الإدارة الهندسية. وهو أيضًا عضو مُعتمد في معهد إدارة أماكن العمل والمرافق.

أداء الأعمال



7.1 نظرة عامة على الأداء المالي

يعكس الأداء المالي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 استمرار تنفيذ أعمالها عبر محفظة عقودها، إلى جانب مواصلة التركيز على ضبط التكاليف وإدارة السيولة.

الإيرادات والربحية

الإيرادات

بلغت الإيرادات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 145.5 مليون ريال قطري (2024: 148.6 مليون ريال قطري). ويعكس الانخفاض بشكل رئيسي الأثر الكامل لتجديد عقدين من عقود المرافق في 1 يوليو 2024 بقيم تعاقدية معدلة أقل. وظل الأداء في بقية المحفظة مستقرا إلى حد كبير، مدعوما بأوامر التغيير.

التكاليف والربح الإجمالي

بلغت تكلفة الإيرادات 102.0 مليون ريال قطري (2024: 94.3 مليون ريال قطري)، مما نتج عنه إجمالي ربح قدره 43.5 مليون ريال قطري (2024: 54.3 مليون ريال قطري). وانخفض هامش إجمالي الربح إلى 29.9% (2024: 36.5%)، ويعكس ذلك بشكل رئيسي هيكل الهوامش للعقود المجددة المشار إليها أعلاه. وظلت الهوامش في بقية المحفظة متنسقة إلى حد كبير كنسبة مئوية، مع مراعاة التغييرات المعتادة على مستوى العقود.

الإيرادات الأخرى والإيرادات التمويلية

بلغت الإيرادات الأخرى 1.2 مليون ريال قطري (2024: 0.4 مليون ريال قطري). وبلغ صافي الإيرادات التمويلية 3.6 مليون ريال قطري (2024: 2.5 مليون ريال قطري)، ويعكس ذلك دخل الاستثمارات خلال العام.

المصروفات العمومية والإدارية

بلغت المصروفات العمومية والإدارية 6.7 مليون ريال قطري (2024: 8.3 مليون ريال قطري)، ويعكس ذلك انخفاض قاعدة التكاليف الإدارية خلال العام نتيجة مبادرات ضبط التكاليف.

صافي الربح

سجلت الشركة إجمالي دخل شامل قدره 40.3 مليون ريال قطري عن العام (2024: 54.0 مليون ريال قطري).

7.1 نظرة عامة على الأداء المالي (تابع)

المركز المالي

إجمالي الأصول

بلغ إجمالي الأصول 276.7 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 167.9 مليون ريال قطري). ويعكس الارتفاع بشكل رئيسي زيادة رصيد النقد في نهاية العام والتحركات في رأس المال العامل.

المركز النقدي

بلغ النقد وما في حكمه 186.8 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 94.9 مليون ريال قطري). نتجت الزيادة في النقد وما في حكمه عن متحصلات نقدية مستحقة لمساهم مؤسس ناشئة عن الإدراج وكانت لا تزال مدرجة في الميزانية في نهاية العام، إضافة إلى التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية خلال العام.

حقوق الملكية وهيكل رأس المال

بلغ إجمالي حقوق الملكية 137.5 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 138.7 مليون ريال قطري). وخلال العام، ارتفع رأس المال إلى 70.0 مليون ريال قطري (2024: 15.0 مليون ريال قطري) من خلال رسملة الأرباح المحتجزة.

الالتزامات ورأس المال العامل

بلغ إجمالي الالتزامات 139.1 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 29.3 مليون ريال قطري). ويعود الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة المبالغ المستحقة لطرف ذي علاقة بمبلغ 66.4 مليون ريال قطري والناشئة عن الإدراج كما هو موضح أعلاه، إضافة إلى الاعتراف بتوزيعات أرباح مستحقة الدفع بقيمة 42.0 مليون ريال قطري. ولم يكن لدى الشركة أي قروض بنكية كما في 31 ديسمبر 2025.

7.1 نظرة عامة على الأداء المالي (تابع)

أداء التدفق النقدي

بلغ صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية 25.2 مليون ريال قطري (2024: 46.4 مليون ريال قطري)، ويعكس الربحية التشغيلية والتحركات في رأس المال العامل خلال العام. وحفقت الأنشطة الاستثمارية صافي تدفقات نقدية داخلية قدرها 2.5 مليون ريال قطري (2024: 41.1 مليون ريال قطري)، ويعكس ذلك بشكل رئيسي دخل الاستثمارات. كما حققت الأنشطة التمويلية صافي تدفقات نقدية داخلية قدرها 64.3 مليون ريال قطري (2024: صافي تدفقات نقدية خارجة قدرها 44.3 مليون ريال قطري)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى معاملات مع طرف ذي علاقة والناشئة عن الإدراج.

ونتيجة لذلك، ارتفعت النقدية وما في حكمها إلى 186.8 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 94.9 مليون ريال قطري).

7.2 نموذج التشغيل والموقع في السوق

تعمل مساندة بصورة رئيسية كوكيل استراتيجي لإدارة المرافق (FMA) ومزود لخدمات الإدارة المتكاملة للمرافق (IFM) عبر الأصول الرياضية والثقافية والبنية التحتية العامة ذات الطبيعة المعقدة في دولة قطر.

ويرتكز نموذج تشغيل الشركة على الإشراف المنظم على مزودي الخدمات ضمن أطر حوكمة وأداء محددة. ومن خلال نموذج وكيل إدارة المرافق، تقوم مساندة بتجميع مسؤوليات إدارة المرافق ضمن هيكل تنسيقي موحد يشمل حوكمة العقود، والرقابة على المشتريات، وضبط الميزانيات، ومتابعة الأداء.

وبالتوازي مع ذلك، تقدم الشركة خدمات إدارة المرافق المتكاملة (الأساسية والتكميلية) ضمن هياكل تشغيلية موحدة من خلال أنشطة الإدارة المتكاملة للمرافق، سواء بصورة مباشرة أو بالتعاون مع مزودي خدمات متخصصين بحسب درجة تعقيد الأصل والمتطلبات الفنية.

ويتميز نهج الشركة بكونه خفيف الأصول ويركز على الإدارة، مع كثافة رأسمالية محدودة. وعادة ما تُبرم العقود لفترات متعددة السنوات، وتخضع لنطاقات خدمة محددة ومعايير أداء واضحة. ويدعم هذا النموذج المرونة التشغيلية وقابلية التوسع عبر المرافق المعقدة.

وكما في 31 ديسمبر 2025، أدارت مساندة محفظة من المنشآت الرياضية والوجهات الثقافية ذات المتطلبات الفنية العالية في دولة قطر. وقد أسهمت الخبرة في البيئات الحساسة تشغيليًا في تشكيل هياكل الحوكمة وأطر التقارير وتعزيز قدرات القوى العاملة لدى الشركة.

ويتسم قطاع إدارة المرافق في دولة قطر بمناقصات قائمة على الأداء، وشروط تعاقدية محددة، ومعايير خدمة متطورة. وفي هذا السياق، تركز مكانة مساندة على الإشراف الفني، والحوكمة المنظمة لمزودي الخدمات، والجاهزية التشغيلية عبر المرافق المعقدة وواسعة النطاق.



7.3 استراتيجية الأعمال والنمو

ترتكز استراتيجية نمو مساندة على التوسع المنضبط داخل دولة قطر، إلى جانب الامتداد المدروس لنموذجها التشغيلي إلى أسواق إقليمية مختارة.

التركيز على النمو في قطر

في دولة قطر، تتمثل استراتيجية الشركة في الحفاظ على حضورها الراسخ في قطاع الرياضة والفعاليات الكبرى، مع التوسع التدريجي في نطاق القطاعات التي تخدمها. وإلى جانب المنشآت واسعة النطاق وبنية الفعاليات التحتية، تواصل الشركة السعي إلى فرص في قطاعات تتسم بالتعقيد الفني ومتطلبات تشغيلية طويلة الأجل، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، والدفاع، والتطوير الحضري.

ويظل نهج الشركة في النمو داخل قطر انتقائيًا وفائقًا على الأداء. وتستند أنشطة التقديم للمناقصات إلى خبرات قطاعية متخصصة، وسجل تشغيلي مثبت، وإلمام ببيئات الأصول المعقدة. كما تحرص الإدارة على التركيز على التسعير التنافسي، والتحديد الواضح لنطاق الخدمات، وضمان الموازنة بين القدرات التشغيلية والالتزامات التعاقدية.

ويُعد الاحتفاظ بالتكليفات القائمة عنصرًا مهمًا في استراتيجية الشركة. وتهدف استمرارية العمليات، وتراكم المعرفة بالأصول، وتقديم الخدمات بصورة منظمة، إلى دعم القدرة التنافسية في عمليات إعادة الطرح وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء.

التوسع الإقليمي

إلى جانب أنشطتها المحلية، أحرزت مساندة تقدمًا في الخطوات التحضيرية للتوسع الإقليمي، مع تركيز خاص على المملكة العربية السعودية.

وتعمل الشركة على تأسيس هيكل تشغيلي قائم على الشراكة مع شريك استراتيجي محلي في المملكة. وتهدف المبادرة المقترحة إلى دعم تقديم خدمات إدارة مرافق متخصصة في قطاعات الرياضة والترفيه والفعاليات، حيث تنطبق خبرة الشركة في إدارة المنشآت المعقدة والفعاليات البارزة بشكل مباشر.

ولأغراض الاستثمار في المشروع المشترك المقترح، وافق مجلس الإدارة على تأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل في دولة قطر. ويظل استكمال الشراكة مرهونًا باستيفاء المتطلبات التنظيمية والإجرائية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

ويرى مجلس الإدارة أن هذه المبادرة تمثل امتدادًا مدروسًا لنموذج التشغيل والخبرة القطاعية الراسخة لدى الشركة، بما يتماشى مع توجهات تطوير البنية التحتية الإقليمية، ومصممًا للحفاظ على الانضباط المالي.

7.4 إدارة المخاطر

تعمل مساندة في بيئة تعتمد على العقود وتتسم بكثافة تقديم الخدمات، حيث تُعد إدارة المخاطر الفعالة عنصرًا أساسيًا للحفاظ على استمرارية العمليات، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وخلق القيمة على المدى الطويل. ونظرًا لحجم وطبيعة المرافق ذات الطابع الفني التي تتولى إدارتها، تعتمد الشركة نهجًا متناسبًا ومتكاملًا في تحديد المخاطر وإدارتها عبر مختلف أنشطتها.

تُدمج اعتبارات المخاطر ضمن هيكل الحوكمة، وآليات الرقابة الإدارية، وعمليات اتخاذ القرار التشغيلية اليومية. وتتولى الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية تحديد وإدارة المخاطر التشغيلية والتعاقدية والمالية ومخاطر الامتثال الناشئة عن أنشطة الشركة. وتشمل المراجعات الإدارية الدورية تقييم أداء العقود، والانضباط في التكاليف، ومعايير السلامة، والالتزامات التنظيمية.

ويعكس ملف مخاطر الشركة خصائص بيئة عملها، بما في ذلك العقود القائمة على الأداء، ودورات المناقصات التنافسية، ومتطلبات السلامة التشغيلية، والتوقعات التنظيمية المتغيرة. ومع تقدم الشركة في مسيرتها كشركة مدرجة، تم توجيه اهتمام إضافي نحو تعزيز عمليات إعداد التقارير ومواءمة الحوكمة بما يتوافق مع معايير السوق العامة.

ويعتقد مجلس الإدارة الإشراف على المخاطر الجوهرية. ويتم تصعيد المسائل المهمة والمخاطر الناشئة إلى المجلس عند الاقتضاء، بما يتيح إشرافًا مستنيرًا ونظرًا استراتيجيًا مناسبًا. ويعزز هذا الهيكل مبدأ المساءلة مع الحفاظ على المرونة الملائمة لحجم الشركة وطبيعة عملياتها.

وتحتفظ الشركة بشهادات أنظمة إدارة معترف بها دوليًا، بما في ذلك ISO 9001 (إدارة الجودة)، وISO 14001 (إدارة البيئة)، وISO 45001 (الصحة والسلامة)، والتي تدعم العمليات التشغيلية المنظمة والتحسين المستمر عبر مختلف أنشطتها.



7.5 البيئة والاستدامة

تُدمج اعتبارات الاستدامة ضمن نهج مساندة في إدارة المرافق، مع التركيز على الإدارة المسؤولة للموارد وتحسين الأداء طويل الأمد للأصول التي تتولى إدارتها. ونظرًا لحجم المرافق الخاضعة للإدارة وكثافة عملياتها التشغيلية، تُعد الكفاءة البيئية والالتزام بالمعايير جزءًا من تقديم الخدمة اليومي، وليست مبادرات منفصلة.

المبادرات الرئيسية

- تطبيق ممارسات كفاءة الطاقة، وتقليل النفايات، وترشيد استهلاك المياه في المرافق الخاضعة للإدارة.
- خفض استهلاك ورق الطباعة وأحبار الطابعات من خلال ضوابط وسياسات جديدة للطباعة.
- الحصول على اعتماد ISO 14001 من قبل جهتي تدقيق خارجيتين هما FGI و Bureau Veritas.
- تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستدامة على جميع المشاريع.

نهج الشركة

يُدمج تنفيذ الاستدامة من خلال فريق داخلي يتمتع بخبرات متخصصة، بما يتيح دمج الاعتبارات البيئية ضمن الإدارة التشغيلية، والمهام الاستشارية، وأنشطة تخطيط دورة حياة الأصول.

ومساندة مزود مسجل لخدمات إدارة المرافق ضمن المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة (GSAS)، كما أنها حاصلة على اعتماد المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة (GSAS) لتشغيل المرافق، بما يدعم تقديم الخدمات بما يتماشى مع معايير المباني الخضراء والاستدامة المعمول بها. كما تقدم الشركة خدمات استشارية في مجال الاستدامة، تشمل دعم استراتيجيات التشغيل المستدام، وتحسين أنظمة التبريد المركزي، ودمج حلول الطاقة المتجددة وإجراءات كفاءة الطاقة، حيثما تقتضي الشروط التعاقدية ذلك.

7.6 المسؤولية الاجتماعية للشركة

بصفتها مزودًا لخدمات إدارة المرافق عبر أصول ذات أهمية وطنية، تدرك مساندة أن ممارسة الأعمال بمسؤولية لا تقتصر على تقديم الخدمات فحسب، بل تمتد لتشمل المشاركة المجتمعية، ورعاية القوى العاملة، والالتزام بالمعايير الأخلاقية، ودعم أهداف التنمية الوطنية.

المبادرات الرئيسية

خلال العام، دعمت الشركة مجموعة من المبادرات المجتمعية والأنشطة الخيرية، بما في ذلك:

- دعم المبادرات الخيرية من خلال حملات التبرع لصالح للجمعيات الخيرية المحلية وتوفير معدات تقنية ومواد تعليمية لدار الأيتام في الهند
- رعاية المدارس المحلية والفعاليات الرياضية والتعليمية عبر تقديم الجوائز والتمويل وتوفير الكوادر.
- تنفيذ خطط الاستجابة للطوارئ والتدريب عليها ضمن محافظة خدمات إدارة المرافق التكميلية (SFM)، مدعومة بعمليات تدقيق للسلامة في المواقع وتدقيقات لامتثال المتعاقدين وفق معايير ISO.
- دمج التوعية بالصحة النفسية واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) ضمن اجتماعات لجان السلامة، وإطلاق مبادرات تحفيزية للمتعاقدين والموظفين.

الهيكل الوظيفي ورفاهية الموظفين

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الموظفين المباشرين 678 موظفًا، بمتوسط قوى عاملة بلغ 667 موظفًا خلال العام.

وتظل رفاهية الموظفين أولوية للشركة، مدعومة بحزم مزايا منظمة والالتزام بقانون العمل في دولة قطر. وتشمل المزايا التأمين الصحي الخاص، وتوفير السكن من قبل الشركة عند الاقتضاء، والنقل من وإلى مواقع العمل، والاستحقاقات النظامية. كما تُمنح مزايا إضافية لمستويات الإدارة العليا بما يتناسب مع طبيعة الدور والمسؤولية.

خلال العام، تم تقديم 1,034 ساعة من التدريب التشغيلي الخارجي، مع التركيز على السلامة التشغيلية، والقدرات الفنية، والتطوير الإشرافي. وتواصل الشركة إجراء تدقيقات لرفاهية العمال وفحوصات امتثال السكن دعمًا لمعايير مناسبة للعيش والعمل.



7.6 المسؤولية الاجتماعية للشركة (تابع)

التنوع والمساواة في المعاملة

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الموظفين الذكور 607 موظفين (89.53%)، وعدد الموظفات 71 موظفة (10.47%). ويعكس هذا التوزيع طبيعة الأدوار التشغيلية والفنية في قطاع إدارة المرافق. وتؤكد الشركة التزامها بالمساواة في المعاملة وتطبيق ممارسات توظيف عادلة على جميع مستوياتها التنظيمية.

حقوق الإنسان والسلوك الأخلاقي

تطبق مساندة ممارسات توظيف أخلاقية صارمة، وتحظر العمل القسري، وعمل الأطفال، وأي شكل من أشكال الاستغلال. وتعمل الشركة بما يتوافق مع قوانين العمل والمعايير الأخلاقية للتوظيف المعمول بها، وتمتد هذه الالتزامات لتشمل المتعاقدين وشركاء الأعمال.

كما تعتمد الشركة إطارًا لمكافحة الرشوة والفساد يحدد معايير السلوك والمساءلة على مستوى المؤسسة. وتوفر قنوات إبلاغ داخلية تتيح للموظفين رفع المخاوف بسرية، بما يعزز الشفافية والمساءلة في العمليات.

التقطير

تدعم مساندة أهداف التوظيف الوطنية وتعمل تدريجيًا على دمج مبادرات التقطير ضمن استراتيجيتها المؤسسية الشاملة، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 كما حدتها الدولة، وذلك من خلال تنمية الكفاءات الوطنية، ودعم توظيف الوظائف، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لدولة قطر. وفي هذا السياق، تتعاون الشركة مع الجهات والوزارات المعنية، وتستخدم منصة "كوادر" بشكل استباقي لاستقطاب وتوظيف الكفاءات القطرية.

7.7 الحوكمة والامتثال

عقب تحول مساندة إلى شركة مساهمة عامة قطرية بتاريخ 17 نوفمبر 2025، وإدراج أسهمها للتداول في السوق الرئيسية لبورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025، باتت الشركة تعمل ضمن إطار حوكمة الشركات المطبق على الكيانات المدرجة في دولة قطر.

وتلتزم الشركة بمزاولة أنشطتها وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقانون الشركات التجارية، وسائر القوانين واللوائح ذات الصلة. وخلال العام، أشرف مجلس الإدارة على عملية موازنة إطار الحوكمة لدى الشركة بما يتوافق مع المتطلبات المطبقة على الشركات المساهمة العامة.

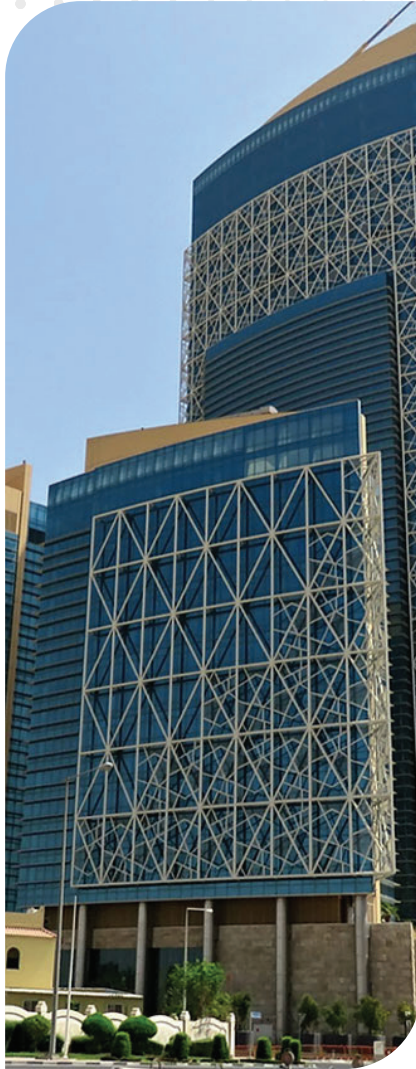
ويرتكز إطار الحوكمة على تحديد واضح للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ويضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية النهائية عن رسم التوجه الاستراتيجي، والإشراف على الأداء، ومتابعة المخاطر، ومراقبة الالتزام بالمتطلبات التنظيمية. فيما تتولى الإدارة التنفيذية إدارة العمليات اليومية ضمن الصلاحيات المفوضة لها من قبل المجلس.

وتحكم السياسات واللوائح الداخلية والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة الجوانب الأساسية المتعلقة بصنع القرار، وإعداد التقارير المالية، وممارسات الإفصاح، وإدارة تعارض المصالح، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وتسهم هذه المنظومة في تعزيز المساءلة والشفافية وترسيخ ضوابط داخلية مناسبة على مستوى الشركة ككل.

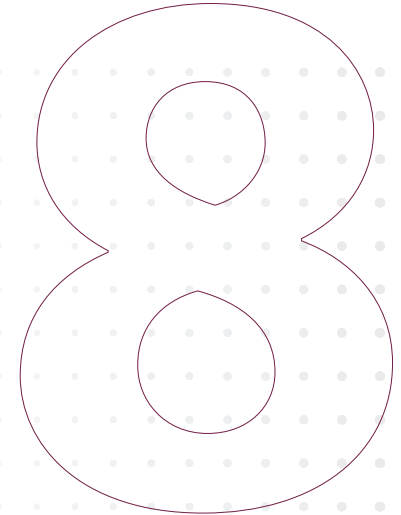
وقد أرسلت الشركة آليات إشراف وتقارير تضمن تصعيد المسائل الجوهرية إلى مجلس الإدارة في الوقت المناسب، والحفاظ على الالتزام بمتطلبات الإدراج والإفصاح. وبعد الإدراج، تم إجراء مزيد من التحسينات على عمليات التقارير ووثائق الحوكمة بما يتماشى مع معايير السوق العامة، وضمن الأطر الزمنية التنظيمية المطبقة على الشركات المدرجة حديثاً.

ويحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة عن متابعة ممارسات الحوكمة والإشراف على التطوير المستمر لإطار الحوكمة في الشركة، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة وطبيعة أعمالها التشغيلية.

وترد تفاصيل إضافية حول ممارسات حوكمة الشركة، وتشكيل مجلس الإدارة، وهياكل اللجان، في تقرير حوكمة الشركات المدرج ضمن هذا التقرير السنوي.



الموارد البشرية والتدريب وتنمية القدرات



8. الموارد البشرية والتدريب وتنمية القدرات

تؤمن مساندة بأن كوادرها تشكّل الركيزة الأساسية لتقديم خدمات مرافق عالية الجودة ولدعم الأداء المستدام طويل الأجل للأصول التي تتولى إدارتها. وتضم الشركة نخبة من المهنيين ذوي الخبرة في تخصصات رئيسية تشمل الهندسة، وإدارة المشاريع، والسلامة، والتخصصات الفنية، ممن يمتلكون خبرات واسعة في إدارة مرافق معقدة ومشاريع كبيرة النطاق ضمن قطاعات تتسم بمتطلبات تشغيلية دقيقة، بما في ذلك الرياضة، والرعاية الصحية، والمرافق الثقافية، والبنية التحتية الحكومية.

ويرتكز نهج الشركة على تنمية القدرات عبر جميع مستوياتها التنظيمية من خلال برامج تدريب منظمة، وتطوير مستمر، ومسارات واضحة للمهني. كما توفر مساندة المرافق والوقت والموارد اللازمة لدعم تطوير الموظفين، بما يعزز الكفاءة ويرتقي بالفعالية المؤسسية.

ويُعد التدريب والتطوير عنصرًا أساسيًا ومتكاملًا ضمن إطار إدارة الأداء في الشركة. ويتم تحديد الاحتياجات التدريبية الفردية بالتعاون بين الموظفين ومديريهم المباشرين، استنادًا إلى نتائج مراجعات الأداء، على أن تُدرج ضمن عملية التقييم السنوي. كما تُعد خطط التدريب بالتنسيق مع مديري الإدارات ومديري المشاريع المعنيين، وتُعتمد من قبل الإدارة التنفيذية العليا لضمان توافقها مع المتطلبات التشغيلية وأولويات الأعمال.

وفي عام 2014، أصبحت الشركة أول مزود خدمات إدارة مرافق في المنطقة يحصل على صفة «مركز تدريب معترف به» من معهد إدارة أماكن العمل والمرافق (IWFM).

المبادرات الرئيسية

• أكاديمية مساندة

تأسست في عام 2015، وتقدم ورش عمل وبرامج تدريبية منظمة تهدف إلى تعزيز القدرات الفنية والتشغيلية عبر مختلف الإدارات، بما يتماشى مع أولويات تطوير الشركة.

• برنامج تدريب الخريجين

قامت مساندة بتدريب أكثر من 45 مواطنًا قطريًا في مجال إدارة المرافق، دعمًا لإعداد الجيل القادم من المتخصصين في هذا القطاع وتعزيز أفضل الممارسات في القطاعين الحكومي والخاص في الدولة.

• اعتماد مركز التدريب المعترف به من معهد إدارة أماكن العمل والمرافق

تُعد مساندة أول مزود خدمات إدارة مرافق في المنطقة يحصل على اعتماد «مركز معترف به» من معهد إدارة أماكن العمل والمرافق، بما يعزز تبني أفضل الممارسات العالمية في التعلم والتطوير المهني، وينعكس إيجابًا على الموظفين والعملاء والأعمال ككل.



تقرير تأكيد مستقل بشأن الإمتثال بقواعد حوكمة لشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية لعام 2025

9

9. تقرير تأكيد مستقل بشأن الإمتثال بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية لعام 2025

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في مساندة فاسيليتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ق.ع.

تقرير حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقاً للمادة 11 من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، كلفنا مجلس إدارة مساندة فاسيليتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ق.ع. ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدود على تقييم مجلس إدارة "الشركة" ما إذا كان لدى "الشركة" إجراءات في مكانها بما يتوافق مع القوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة الصادرة من الهيئة القطرية لسوق المال والالتزام بالنظام كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة "الشركة" مسؤولية إعداد تقرير حوكمة الشركات الذي يغطي الحد الأدنى من متطلبات المادة 11 من النظام. قدم مجلس الإدارة تقريره حول الالتزام بالقوانين والتشريعات ذات الصلة الصادرة من الهيئة القطرية لسوق المال والالتزام بالنظام ("البيان")، الذي تمت مشاركته مع مزارر في 5 مارس 2026، والذي أرفق كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.

تتضمن هذه المسؤولية صياغة وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة. إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة بنشاطاتها.

مسؤولياتنا

مسؤوليتنا هي فحص البيان الذي أعدته "الشركة" وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. فمنا بدأه مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000 (المراجع)، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على مستوى ذو معنى من التأكد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للنظام، كأساس لنتيجة التأكيد المحدود التي توصلنا إليها.

كما نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، الذي يتضمن الاستقلالية، الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال الشركة للمدونة وظروف المشاركة الأخرى، ونظرنا في المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها أخطاء جوهرية. وفي سبيل التوصل إلى فهم لالتزام الشركة بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والالتزام بالشركة بالنظام، وظروف المهمة الأخرى، لقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان من أجل تصميم إجراءات تأكيد مناسبة للظروف.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناء على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

إن إجراءات تأكيدنا المحدود لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفعالية الإجراءات التي طبقها مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام. تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- مراجعة التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق من التزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية بما يشمل النظام؛
- مراجعة الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من الالتزام بالنظام؛ و
- القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام "الشركة" بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها).

لم نقم، كجزء من هذه المهمة، بأية إجراءات تدقيق أو مراجعة أو تحقق من البيان أو السجلات الأساسية الخاصة به أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي لـ "الشركة" وتقرير حوكمة الشركات السنوي للذان من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيذكر البيان وتقرير التأكيد المحدود حوله في تقرير حوكمة الشركات السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص البيان والقيود عليه

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به. تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة في بعض المعايير النوعية في تطبيق قوانين هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، فإن العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد متطلبات الحوكمة والقانونية تعتمد على الموظفين الذين يطبقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات أن يحتفظ بسجل تدقيق.

المعايير

تعتمد معايير هذه المهمة على تقييم العملية الخاصة بالالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والنظام.

النتيجة

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبنية في هذا التقرير ورهناً بها.

9. تقرير تأكيد مستقل بشأن الإمتثال بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية لعام 2025 (تابع)

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في مساندة فاسيليتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ق.ع. (تتمة)

النتيجة (تتمة)

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن مجلس الإدارة لم يعرض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، التزام "الشركة" بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية والنظام كما في 31 ديسمبر 2025.

تأكيد على الأمر

دون تعديل استنتاجنا، نلقت الانتباه إلى بيان حوكمة الشركة الصادر عن مجلس الإدارة، والذي يوضح بعض حالات عدم الالتزام بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك - من بين أمور أخرى - ما يلي (كما هو مفصّل عنه في تقرير تقييم الإدارة):

- المادة (7) المتعلقة باستكمال تقييم نظام الرقابة الداخلية وفقاً لمتطلبات القواعد.
- المادة (4) المتعلقة بعدم إنشاء لجننتين منفصلتين للتدقيق والمخاطر.
- المادة (14) المتعلقة بتطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وفقاً للقواعد المعدلة.

وقد تم تعديل قواعد حوكمة الشركات المدرجة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2025 الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، والذي منح الشركات المدرجة فترة سماح مدتها سنة واحدة للامتثال لأحكامه. وكما في 31 ديسمبر 2025، فإن الشركة بصدد تعزيز إفصاحاتها للامتثال لمتطلبات هذه المادة خلال فترة السماح الممنوحة.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في "الشركة" وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في "الشركة" وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. إلى أقصى حد يسمح به القانون، ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في "الشركة" وهيئة قطر للأسواق المالية، لتقرير التأكيد المستقل المحدود هذا، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في "الشركة" وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يُنسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية لـ "الشركة") أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

مهاب سامي مسلم
سجل مراقبي الحسابات رقم (349)
بترخيص من هيئة الأسواق المالية: مدقق خارجي.
رخصة رقم 1201911

5مارس 2026
الدوحة، دولة قطر

مرفق: بيان إدارة "الشركة" عن الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات ذات الصلة بهيئة قطر للأسواق المالية بما يشمل النظام.

تقرير حوكمة الشركات

10

10. تقرير حوكمة الشركات

10.10. تقرير حوكمة

10.10.1. بيان الالتزام بنظام الحوكمة

تلتزم الشركة بمبادئ ومتطلبات الحوكمة المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025، وقانون الشركات التجارية، وسائر القوانين واللوائح ذات الصلة.

أدرجت الشركة في بورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025. وقد دخل نظام حوكمة الشركات المدرجة حيز النفاذ خلال عام 2025، ونص على منح الشركات المدرجة مهلة توفيق الأوضاع لتمكينها من مواءمة هيكل الحوكمة والترتيبات المعتمدة لديها مع متطلباته المحدثة.

ويؤكد مجلس الإدارة أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، باشرت الشركة أعمالها وفق إطار الحوكمة المعمول به عند الإدراج، وعملت على مواءمة وثائق الحوكمة والسياسات وموثائق النجان مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة. وقد اعتمد مجلس الإدارة، قبل إصدار هذا التقرير، وثائق الحوكمة المحدثة بما يعكس أحكام نظام 2025، على أن يُستكمل التوافق الهيكلي لبعض ترتيبات الحوكمة ضمن مهلة توفيق الأوضاع المقررة بموجب النظام.

وقد اعتمد مجلس الإدارة تقرير الحوكمة هذا، ويعكس التزام الشركة بمبادئ الشفافية والمساءلة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

10.10.2. التعريفات

1. النظام الأساسي: النظام الأساسي للشركة، بصيغته المعدلة من وقت لآخر.
2. المجلس أو مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة
3. عضو المجلس: شخص طبيعي أو شخص اعتباري يتم انتخابه، أو شخص طبيعي تعينه الدولة لشغل مقعد في مجلس الإدارة
4. أمين سر المجلس: الشخص الذي يعينه المجلس وفقاً لهذا النظام، ويتولى تنظيم وتنسيق المسائل المتعلقة بالمجلس والشركة
5. الرئيس: رئيس مجلس إدارة شركة مدرجة، أو الشخص المسؤول عن إدارة الكيان القانوني المدرج وفقاً للقانون والنظام الأساسي واللوائح الداخلية.
6. قانون الشركات التجارية: القانون رقم (11) لعام 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية، وتعديلاته من وقت لآخر.
7. الشركة: شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق.
8. ايداع: الشركة المرخص لها من قبل هيئة قطر للأسواق المالية بمزاولة أعمال الإيداع والتسجيل المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية.

9. المدقق الخارجي: شخص مرخص وفقاً لأحكام القانون ومسجل في قائمة المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية لمراجعة وتدقيق البيانات والتقارير المالية وإبداء الرأي بشأنها وفقاً للمعايير المعمول بها.

10. الأقارب من الدرجة الأولى: الأب، الأم، الزوج، الزوجة، والأولاد.

11. العضو المستقل: شخص طبيعي يستوفي معايير الاستقلالية المنصوص عليها في نظام حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية، ويكون قادرًا على ممارسة حكم موضوعي ومحايد بما يحقق مصلحة الشركة. وتتحقق الاستقلالية باستيفاء المعايير الدنيا التالية:

لا يملك هو/هي أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي أسهم في الشركة، وألا يكون أي منهم من كبار المساهمين في أي من الشركات التابعة للشركة.

ألا يكون هو/هي أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى عضواً في مجموعة أو تجمع من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يمارسون سيطرة على الشركة.

ألا يكون له/لها أو لأي من أقاربه من الدرجة الأولى، أو للشركات التي يملكونها، أي علاقة تعاقدية أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الشركة، بما في ذلك تقاضي أي راتب أو منفعة مادية من الشركة قد تؤثر في قدرته/قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة (باستثناء المكافآت والبدلات المستحقة عن عضوية المجلس).

ألا يعمل أو يملك أسهماً في جهة تقدم للشركة خدمات استشارية أو مهنية، مثل التدقيق الخارجي أو التعميد أو غيرها من الخدمات، سواء بصفته/بصفتها الشخصية أو من خلال أحد أقاربه من الدرجة الأولى. كما يجب ألا يكون له/لها أو لأي من أقاربه من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المشاريع أو الارتباطات التي تبرمها الشركة.

ألا يكون من أقارب الدرجة الأولى لأي عضو في المجلس أو لأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للشركة.

ألا يعمل أو يكون قد عمل لدى الشركة خلال السنوات الخمس السابقة، هو/هي أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى.

أن يكون حاصلًا/حاصلة على مؤهل جامعي، وأن يتمتع/تتمتع بخبرة لا تقل عن خمس سنوات في المجال المالي أو في مجال متخصص ذي صلة بأعمال الشركات.

ألا تتجاوز مدة عضوية العضو المستقل دورتين متتاليتين في مجلس الإدارة.

12. المعلومات: المعلومات والبيانات والمستندات المتعلقة بتأسيس الشركة وأنشطتها وتقاريرها وغيرها من المعلومات التي يتعين على الشركة الإفصاح عنها وإتاحتها للمساهمين، بما يمكنهم من الاطلاع عليها والحصول عليها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام والتشريعات الأخرى المعتمدة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية.

13. المطلع: أي شخص يطلع، بحكم منصبه، على بيانات أو معلومات جوهرية عن الشركة أو عملائها غير متاحة للجمهور، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء لجانه، وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا، وموظفي الشركة أو أي شركة ضمن مجموعتها، وأزواجهم

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

وأولادهم الأصغر، إضافة إلى أي أشخاص آخرين يطعون على تلك المعلومات بحكم علاقات تعاقدية أو مهنية أو غيرها، وأي أشخاص حصلوا على تلك المعلومات بأي وسيلة قبل إتاحتها للجمهور.

14. البيانات والمعلومات الجوهرية: أي بيانات أو معلومات من شأنها التأثير في سعر الورقة المالية الصادرة عن الشركة أو حجم تداولها، أو قد تؤدي عند إتاحتها إلى جذب المستثمرين أو إحجامهم عن الاستثمار في الأوراق المالية.

15. عضو غير التنفيذي: عضو مجلس إدارة غير متفرغ لإدارة الشركة بدوام كامل، أو لا يتقاضى أجرًا منها.

16. الهيئة: هيئة قطر للأسواق المالية.

17. نظام حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية / نظام حوكمة 2025: قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025 بشأن إصدار نظام حوكمة الشركات المدرجة

18. البورصة: بورصة قطر.

19. الطرف ذي الصلة: يعتبر الشخص طرفًا ذا علاقة بالشركة إذا كان عضوًا في مجلس إدارة الشركة أو أي شركة ضمن مجموعتها، أو عضوًا في إدارتها التنفيذية العليا أو في الإدارة التنفيذية العليا لأي شركة ضمن مجموعتها، أو كان يملك ما لا يقل عن (5%) من أسهم الشركة أو أي شركة ضمن مجموعتها، أو كان من أقارب أي من المذكورين حتى الدرجة الثانية، وكذلك كل شخص اعتباري يسيطر عليه عضو في مجلس إدارة الشركة أو أي شركة ضمن مجموعتها، أو عضو في إدارتها التنفيذية العليا، وأقاربهم حتى الدرجة الثانية، أو إذا كان مشاركًا في مشروع أو شراكة من أي نوع مع الشركة أو أي شركة ضمن مجموعتها.

20. الأقارب من الدرجة الثانية: الجد، الجدة، الأخ، الأخوات، والأحفاد.

21. أصحاب المصلحة: كل من له مصلحة في الشركة تستند إلى حق أو مركز قانوني، مثل المساهمين، والموظفين، والداننين، والعملاء، والموردين، وغيرهم.

22. المعاملات: المعاملات التجارية أو المالية من النوع ذاته التي تعادل قيمتها أو تتجاوز 10% من حجم أعمال الشركة خلال سنة واحدة، أو تزيد على متوسط إجمالي معاملات الشركة خلال السنوات الثلاث الماضية.

10.3. سياسات وإجراءات الشركة

تطبق الشركة نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025 من خلال وثائق الحوكمة والسياسات وموائيق اللجان المعتمدة من مجلس الإدارة.

وخلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وهي الفترة الممتدة من تاريخ إدراج الشركة في 15 ديسمبر 2025 وحتى نهاية السنة، باشرت الشركة أعمالها وفق أطر وسياسات حوكمة منسجمة مع المتطلبات التنظيمية المعمول بها عند الإدراج.

وعقب صدور نظام 2025، وضمن مهلة توفيق الأوضاع المنصوص عليها في المادة (2) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025، أجرى مجلس الإدارة مراجعة شاملة لإطار

الحوكمة المعتمد لدى الشركة. وتم تحديث وثائق الحوكمة القائمة، كما جرى اعتماد عدد من السياسات والموائيق الإضافية بما يتوافق مع الأحكام المحدثة للنظام.

وقد اعتمد مجلس الإدارة وثائق الحوكمة وموائيق اللجان المحدثة في شهر مارس 2026.

ويشرف مجلس الإدارة على تنفيذ متطلبات الحوكمة من خلال تقارير اللجان، والتقارير الدورية المقدمة من الإدارة التنفيذية العليا، وعرض المسائل الجوهرية على المجلس للنظر فيها واتخاذ القرار بشأنها.

وتشمل الموائيق والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة ما يلي:

1. **ميثاق المجلس:** يحدد أدوار ومسؤوليات وصلاحيات وآليات عمل مجلس الإدارة وفقًا للقوانين المعمول بها ونظام حوكمة الشركات المدرجة.

2. **سياسة تقييم مجلس الإدارة:** تحدد الإطار والإجراءات الخاصة بالتقييم الدوري لأداء وفاعلية مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه.

3. **سياسة عضوية مجلس الإدارة:** تبين معايير وشروط الأهلية والإجراءات المتعلقة بترشيح وتعيين وإعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

4. **اختصاصات رئيس مجلس الإدارة:** تحدد مهام وصلاحيات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة في قيادة المجلس والإشراف على حسن سير أعماله.

5. **اختصاصات أمين سر مجلس الإدارة:** تحدد دور ومسؤوليات وصلاحيات أمين السر وخطوط الإبلاغ الخاصة به، بما في ذلك إدارة شؤون الحوكمة، وتنسيق الاجتماعات، وحفظ السجلات، ودعم المجلس ولجانه وفقًا لنظام حوكمة الشركات المدرجة.

6. **سياسة الإفصاح والتواصل:** تضع إطارًا للإفصاح في الوقت المناسب وبشكل دقيق وشفاف عن البيانات والمعلومات الجوهرية، وتنظيم التواصل مع المساهمين وأصحاب المصلحة.

7. **سياسة التعامل في الأوراق المالية ومنع استغلال المعلومات الداخلية:** تحدد الضوابط الكفيلة بمنع إساءة استخدام البيانات والمعلومات الجوهرية غير المتاحة للجمهور وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

8. **ميثاق لجنة التدقيق:** يحدد تشكيل لجنة التدقيق وصلاحياتها ومسؤولياتها في الإشراف على التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق.

9. **ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز:** يبين دور اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها وتشكيلها وآليات عملها.

10. **ميثاق لجنة المخاطر والالتزام:** يحدد دور اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها وتشكيلها وآليات عملها.

11. **سياسة المكافآت والحوافز:** تضع المبادئ والترتيبات والإجراءات المنظمة لمنح المكافآت والحوافز على مستوى الشركة، بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات المدرجة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

10.4. مجلس الإدارة

أهلية وتشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من سبعة أعضاء، وجميعهم مستوفون لشروط الأهلية والملاءمة القانونية لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. وقد تم تعيين مجلس الإدارة الحالي بتاريخ 17 نوفمبر 2025 لمدة خمس سنوات، وذلك وفقاً للنظام الأساسي للشركة والأحكام ذات الصلة في نظام حوكمة الشركات المدرجة المتعلقة بأول مجلس إدارة عقب الإدراج.

وقد قدم أعضاء مجلس الإدارة إقرارات وتعهدات رسمية بمناسبة إدراج الشركة، أكدوا فيها توافر الأهلية القانونية، وحسن السيرة، والالتزام بمتطلبات الأهلية المنصوص عليها في القوانين واللوائح ذات الصلة.

12 . سياسة التدقيق الداخلي: تحدد مبادئ الحوكمة المطبقة على وظيفة التدقيق الداخلي وتوضح دورها ضمن هيكل الحوكمة العام للشركة.

13 . سياسة التدقيق الخارجي: تبين الإطار الحاكم لتعيين المدقق الخارجي واستقلالتيه والإشراف عليه وآليات التقارير وتقييم أدائه.

14 . دليل الحوكمة المؤسسية: يشكل مرجعاً موحدًا يوضح إطار الحوكمة العام للشركة وسياساتها وإجراءاتها.

15 . سياسة توزيع الأرباح: تضع آلية منظمة وشفافة لتوزيع الأرباح على المساهمين.

16 . سياسة إعلان توزيعات الأرباح: تبين المبادئ والإرشادات المنظمة لإعلان وتوزيع الأرباح بما يحقق التوازن بين مكافأة المساهمين والمحافظة على الاستقرار المالي.

17 . سياسة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: تضع ضوابط تحديد ومراجعة واعتماد والإفصاح عن التعاملات التي تشمل أطرافاً ذات علاقة بما يمنع تعارض المصالح ويكفل العدالة في التعامل.

18 . سياسة الإبلاغ عن المخالفات: تضع إطاراً يمكن الموظفين وغيرهم من أصحاب المصلحة من الإبلاغ بحسن نية عن أي مخالفات أو تجاوزات أو إخلال بالقوانين أو اللوائح أو السياسات الداخلية، دون التعرض لأي إجراءات انتقامية.

19 . ميثاق التدقيق الداخلي: يحدد الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومسؤولياتها وخطوط الإبلاغ الخاصة بها، ويبين موقعها ضمن إطار حوكمة الشركة.

20 . سياسة حماية حقوق المساهمين: تبين المبادئ والآليات التي تعتمدها الشركة لحماية حقوق المساهمين وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك المتطلبات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

21 . سياسة حماية حقوق أصحاب المصلحة: تحدد الحقوق المقررة لأصحاب المصلحة والالتزام الشركة باحترامها وحمايتها ونيسير ممارستها وفقاً للقوانين واللوائح ومعايير الحوكمة المعمول بها.

22 . سياسة تعارض المصالح: تضع الإطار الخاص بتحديد حالات تعارض المصالح والإفصاح عنها وإدارتها وتوثيقها بما يدعم موضوعية اتخاذ القرار ويحمي مصالح الشركة ومساهميها، وفقاً للقوانين المعمول بها ونظام حوكمة الشركات المدرجة.

23 . إجراءات الترشيح: تحدد الإطار والإجراءات المنظمة لعملية ترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

24 . مدونة السلوك المهني: تبين القيم والمبادئ والممارسات المهنية التي يتعين على الإدارة وموظفي الشركة الالتزام بها واعتمادها في أعمالهم.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

عبد العزيز آل محمود رئيس مجلس الإدارة



السيرة الذاتية

تم تعيين عبدالعزيز آل محمود كأول رئيس مجلس إدارة للشركة في عام 2013. لدى عبدالعزيز خلفية متميزة في إدارة المواقع والفعاليات، والرياضة، وإدارة المرافق، والبناء، وتقنية المعلومات. وهو شخصية بارزة تم تكليفه بتحمل مسؤوليات عدة في قطاع الرياضة في قطر.

بالإضافة إلى مهامه كرئيس مجلس إدارة الشركة، يشغل عبدالعزيز منصب المدير العام لجميع المنشآت الرياضية في قطر، ونائب الرئيس لمشروع أسباير، ويرأس لجنة المناقصات العامة في أسباير زون.

عمل عبدالعزيز سابقاً كمدير عام لشركة أسباير لوجيستكس، ومنصب الرئيس التنفيذي لنادي السد الرياضي. بالإضافة إلى ذلك، شغل عبدالعزيز منصب مستشار للجنة العليا للمشاريع والإرث، حيث لعب دوراً محورياً في تقديم الإرشادات والتوجيهات الاستراتيجية لإدارة المنشآت وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدولة المضيفة في كأس العالم 2022. كما كان رئيساً للمؤتمر والمعرض السنوي، أسباير فور سيورث.

قبل انضمامه إلى مؤسسة أسباير زون، كان عبدالعزيز يشغل رتبة كابتن في وزارة الداخلية، وقد ساهم أيضاً في العديد من المشاريع، بما في ذلك مشروع القرية الثقافية "كتارا" ومشروع إعادة تطوير طريق سلوى.

حصل عبدالعزيز على درجة الماجستير في إدارة الهندسة من جامعة جورج واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية).

عبدالعزیز هو عضو في مجلس إدارة شركة انطلق للاستشارات التكنولوجية والخدمات ذ.م.م، وهي مشروع مشترك بين أسباير زون وشركة أوريدو، وكذلك في شركة بورنان للتكنولوجيا الرياضية ذ.م.م، وشركة أسباير سيورثس تيرف، وهي الشركة الرائدة في الشرق الأوسط في مجال أبحاث وإدارة العشب الرياضي.

خالد المهندي نائب رئيس مجلس الإدارة



السيرة الذاتية

يُعد خالد المهندي مديراً رفيع المستوى يتمتع بخبرة تمتد عبر مجالات متعددة، ويحمل معه 18 عامًا من الخبرة في تكنولوجيا المعلومات والتخطيط والهندسة والعمليات والصيانة والعلاقات العامة.

يعمل حالياً كمسؤول حكومي في الديوان الأميري.

عمل سابقاً كمساعد الأمين العام المساعد للدعم الفني في اللجنة الأولمبية القطرية. وقد تولى العديد من المناصب القيادية في مختلف القطاعات، مسهماً في التطوير الاستراتيجي والتقدمات الفنية.

كما وتدرج خالد في عدة مناصب في المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء في وقت سابق في حياته المهنية.

خالد حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة قطر عام 1995.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)



حمد لحدان أ. المهدي

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

حمد لحدان المهدي هو مدير إدارة الخدمات المساندة في اللجنة الأولمبية القطرية، وهو أيضا عضو في اللجنة المنظمة لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية والإقليمية، وهو عضو في مجلس إدارة نادي الدوحة للغولف.

كان نائباً لرئيس المجلس البلدي المركزي في دورته الخامسة، حيث أشرف على الكثير من أعمال المجلس في التخطيط والدوايب الاقتصادية والاجتماعية للشؤون البلدية والزراعة، فضلاً عن العمل على خطط تطويرها على مستوى الدولة.

يتمتع حمد بخبرة تزيد عن 16 عامًا في إدارة المشاريع، وتطوير العديد من الأندية الرياضية والمراكز الثقافية والاجتماعية، فضلاً عن العديد من المبادرات التي تتعامل مع خدمة المجتمع والعمل الاجتماعي.

حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية في عام 2003 من جامعة قطر.



غانم الكبيسي

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

يشغل غانم الكبيسي منصب المدير المالي لشركة أسياير لوجيستكس منذ عام 2017 وانضم إلى مجلس الإدارة في عام 2018، حاملاً معه خبرة محددة في المحاسبة والميزانية وإدارة العقود. وبفضل شغفه ومهارته في التركيز على العملاء، فإن مساهمة غانم في مجلس الإدارة تتجاوز المجال المالي الذي اشتهر به.

بدأ غانم حياته المهنية في راس غاز بعد إكمال درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة قطر. بدأ غانم مسيرته المهنية في راس غاز في عام 1999، وسرعان ما تقدم في الرتب داخل وظائف المحاسبة والمالية، وتوج ذلك بتعيينه مديراً للتقارير المالية.

في راس غاز، ترجم غانم استراتيجية العمل إلى نتائج ملموسة من خلال القيادة الحريصة لقسم كبير ومتعدد الوظائف.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)



الشيخ فالح آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

يشغل الشيخ فالح بن سعود آل ثاني حالياً منصب باحث إداري في الديوان الأميري (مكتب سمو الممثل الشخصي لسمو الأمير-حفظه الله-)، حيث تولى منذ عام 2019 عدة تكليفات مرتبطة بالحوكمة والرياضة وإدارة المشاريع الوطنية والدولية. وتشمل هذه التكليفات تعيينه عضواً في مجلس إدارة نادي كاس يوبين البلجيكي ابتداءً من موسم 2026/2025، وتكليفه بالإشراف على نادي كولتورال ديورتيفا ليونيسا في إسبانيا ضمن أنشطة مؤسسة أسباير الأوروبية، كما كُلف بالإشراف على مؤسسة أسباير خلال المرحلة الانتقالية في عام 2024 لضمان الاستقرار واستمرار الإنتاجية.

وقد ساهم الشيخ فالح في التحضيرات الخاصة بالأحداث الرياضية الكبرى بدولة قطر بما في ذلك كأس العالم 2022 وكأس آسيا 2023 من خلال عمله في اللجنة التسييرية برئاسة سمو الممثل الشخصي للأمير، والتي كانت مسؤولة عن تنظيم بطولة كأس العالم 2022. كما شغل عضوية لجنة ترسيم الحدود الجوية بالهيئة العامة للطيران المدني، حيث اضطلع بدور محوري في تنفيذ القرارات الاستراتيجية لتعزيز السلامة والأمن والجاهزية التشغيلية في مطار حمد الدولي ومطار الدوحة الدولي أثناء بطولة كأس العالم 2022.

يحمل الشيخ فالح درجة الماجستير في إدارة سلسلة التوريد العالمية من جامعة جنوب كاليفورنيا، وكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أليانز الدولية، وأكمل برنامجاً تنفيذياً في القيادة والسياسات العامة في جامعة هارفارد.



نائبيل روبينسون

عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

يشغل نائبيل روبينسون في منصب رئيس قسم الاستثمار والاستراتيجية في شركة كوشمان آند وكيفيلد، وهو مسؤول عن تشكيل الاستراتيجية العامة للأعمال لشركة كوشمان آند وكيفيلد، بما في ذلك الاستدامة، والتحول، والابتكار، والتكنولوجيا.

انضم نائبيل إلى كوشمان آند وكيفيلد في عام 2016 للمساهمة في بناء قدرات الشركة في مجال الاستثمار الاستراتيجي وعمليات الاندماج والاستحواذ.

قبل انضمامه إلى كوشمان آند وكيفيلد، شغل نائبيل منصب شريك استثماري في شركة فيرغو كابيتال، حيث ركز على استثمارات في المنصات الجديدة وتطوير المبادرات الاستراتيجية للشركات التابعة لها. كما وعمل سابقاً في مجموعة التكنولوجيا العالمية لدى مورغان ستانلي، حيث قدم المشورة لشركات رائدة في مجال البرمجيات والإنترنت بشأن الاستحواذات والتخارج من الاستثمارات والمشاريع المشتركة. نائبيل هو أيضاً أحد مؤسسي ورئيس مجلس إدارة شركة فيلي كار شير (PhillyCarshare) السابق، والتي استحوذت عليها شركة انتربرايز هولدنجز في عام 2011.

يحمل نائبيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من كلية دارتموث، وشهادة الماجستير في السياسات العامة من جامعة هارفارد، وشهادة الكالوريوس في المالية والمحاسبة من جامعة ديكسيل.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)



عبد الرحمن المالكي
عضو مجلس الإدارة

السيرة الذاتية

عبد الرحمن المالكي محترف متميز في مجال الهندسة وإدارة المشاريع، ويمتلك ما يزيد عن 22 عامًا من الخبرة في التخطيط، والتصميم، والبناء، وإدارة منشآت البنية التحتية الكبرى والمنشآت الرياضية. على مدار مسيرته المهنية، لعب دورًا محوريًا في تشكيل المشهد الرياضي في قطر، حيث قاد تنفيذ المشاريع البارزة وأشرف على عمليات متخصصة في إدارة المنشآت.

عين عبدالرحمن مؤخرًا في منصب وكيل وزارة مساعد لشؤون الرياضة بوزارة الرياضة والشباب، وقد شغل قبل ذلك منصب مدير إدارة المنشآت والمشاريع في وزارة الرياضة والشباب، حيث تولى مسؤولية الإشراف على التخطيط والتطوير وإدارة مشاريع البنية التحتية الرياضية الوطنية، وتضمن قيادته أن تقوم المنشآت الرياضية في قطر بتلبية أعلى المعايير الدولية، بما يتماشى مع رؤية الدولة للتفوق الرياضي واستدامة البنية التحتية.

كما ولعب سابقًا دورًا رئيسيًا في كأس العالم 2022 كمدير لمواقع التدريب، حيث ضمن جاهزية المنشآت التشغيلية وصيانتها على مستوى عالمي خلال البطولة. قبل ذلك، شغل منصب مدير إدارة المشاريع الهندسية في اللجنة الأولمبية القطرية (2009 - 2015)، حيث أشرف على مشاريع متعددة بمليارات الريالات، بما في ذلك حالة لوسيل متعددة الاستخدامات، وصالة علي بن حمد آل ثاني، واستاد التنس، تنوع خبرته لتشمل إدارة العقود، وتقييم المخاطر للمشاريع، وإدارة الأمور المالية، والتنسيق مع أصحاب المصلحة في المشاريع الكبيرة.

حصل عبدالرحمن على شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة قطر (1999)، وتظهر التزامه بتطويره المهني من خلال تدريبات مكثفة في إدارة المشاريع، والتفاوض على العقود، وتقييم المخاطر، والقيادة، التي اكتسبها من خلال برامج في أوروبا وقطر.

يتجاوز سن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة واحدًا وعشرين عامًا، ويتمتع بالأهلية الكاملة. ولم يسبق إدانة أي من أعضاء مجلس الإدارة في جريمة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (40) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، أو المادتين (334) و(335) من القانون رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية. كما لا يوجد أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة محظور عليه مزاوله العمل في الجهات الخاضعة لإشراف الهيئة وفقًا للمادة (35/فقرة 12) من القانون رقم (8) لسنة 2012.

وقد قدم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تعهدات وإقرارات خطية إلى هيئة قطر للأسواق المالية، أكد فيها عدم صدور أي حكم بإدانته في جريمة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وعدم شهر إفلاسه (ما لم يكن قد رُذِّ إليه إعتباره)، وعدم وجود أي مانع بحول دون عضويته في مجلس إدارة شركة خاضعة لإشراف الهيئة، وذلك وفقًا للقوانين المعمول بها ونظام حوكمة الشركات المدرجة.

كما لم يُشهر إفلاس أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة (ما لم يكن قد رُذِّ إليه إعتباره)، ولم يتخلف عن سداد ديونه، أو يتسبب في إلحاق خسائر بالشركة، أو يُفصل سابقًا بسبب سوء سلوكه، أو توجد لديه أي حالة تعارض مصالح تؤثر في حياده أو استقلاله.

يضم مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين، بما يحقق الحد الأدنى المنصوص عليه في نظام حوكمة الشركات المدرجة بوجود وجود ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل، ووفقًا لميثاق المجلس، فإن رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي، ولا يشغل عضوية أي من لجان المجلس.

وقد تم تعيين مجلس الإدارة من قبل المساهمين المؤسسين بتاريخ 17 نوفمبر 2025، وذلك وفقًا للنظام الأساسي للشركة.

وعقب صدور نظام 2025، اعتمدت الشركة إجراءات رسمية للترشيح متوافقة مع الملحق رقم (2) من النظام. وقد انعكست هذه الإجراءات في سياسة عضوية مجلس الإدارة وفي اختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز، وتُطبق على الترشيحات المستقبلية وإعادة التعيين وشغل المقاعد الشاغرة وفقًا للمتطلبات المعمول بها.

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة مستقبلاً من قبل الجمعية العامة بطريق الاقتراع السري. ويكون لكل مساهم صوت واحد عن كل سهم لانتخاب عضو من أعضاء مجلس الإدارة، ويجوز له توزيع أصواته على أكثر من مرشح، على ألا يُمنح السهم الواحد أكثر من صوت لمرشح واحد. كما ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسًا ونائبًا للرئيس بالاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات.

ويعكس تشكيل مجلس الإدارة توازنًا مناسبًا من حيث المهارات والخبرات والكفاءات ذات الصلة بأنشطة الشركة ومسؤوليات الإشراف المنوطة به، وذلك على النحو الذي يتضح من الخلفيات المهنية لأعضائه. وتلتزم الشركة بالحدود القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمهام الخارجية التي يشغلها أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك القيود المرتبطة برئاسة أو نيابة رئاسة مجالس الإدارة أو تعدد العضويات، وذلك وفقًا لنظام حوكمة الشركات المدرجة.

ويشغل رئيس مجلس الإدارة منصبه بصفته ممثلًا لأحد المساهمين المؤسسين ذوي الصفة الحكومية. ووفقًا لنظام حوكمة الشركات المدرجة، لا تسري القيود المتعلقة بالحد الأقصى لعدد عضويات أو رئاسات مجالس الإدارة على ممثلي الجهات الحكومية. وتُعد المناصب الخارجية التي يشغلها الرئيس في هذه الصفة غير خاضعة للقيود العديدة المنصوص عليها في النظام.

وتنظم أحكام النظام الأساسي للشركة الإجراءات المتعلقة بشغور مقاعد مجلس الإدارة، أو فقدان الأهلية، أو عدم أداء المهام، أو فقدان الاستقلالية. ويتم شغل أي مقعد شاغر وفقًا لترتيب أصوات المساهمين لمرشح يحل محل سلفه لما تبقى من مدته، أو من خلال الجمعية العامة وفقًا للمتطلبات المعمول بها.

ووفقًا للنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية، يُطبق شرط تملك أسهم الضمان لأعضاء مجلس الإدارة، مع مراعاة الاستثناءات المقررة للأعضاء المستقلين وممثلي الجهات الحكومية. وحيثما اقتضى الأمر، تم إيداع أسهم الضمان لدى جهة الإيداع المركزية للأوراق المالية وفقًا للمتطلبات المعمول بها.

وتخضع حالات تعارض المصالح لسياسة تعارض المصالح والإطار المنظم للتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدين من مجلس الإدارة، وذلك وفقًا لآليات الإفصاح والاعتماد المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة.

ترشيح أعضاء مجلس الإدارة: الفئات والإجراءات والمتطلبات

يجوز أن تكون عضوية مجلس الإدارة لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري، وذلك وفقًا للقوانين المعمول بها ومتطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

وفي حال تعيين شخص اعتباري عضوًا في مجلس الإدارة، فإنه يُمثل بشخص طبيعي يعينه لهذا الغرض. ويحتفظ الشخص الاعتباري بحقه في استبدال ممثله المعين، شريطة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك إخطار الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، والتأكد من استيفاء الممثل المقترح لشروط الأهلية المنصوص عليها في القوانين المعمول بها ونظام حوكمة الشركات المدرجة. ويتحمل الممثل المعين ذات الواجبات والمسؤوليات والالتزامات المقررة لبقية أعضاء مجلس الإدارة.

ميثاق المجلس

اعتمدت الشركة ميثاقًا لمجلس الإدارة يحدد مهامه وصلاحياته ومسؤولياته، ويكون ملزمًا لجميع أعضاء مجلس الإدارة وأمين سر المجلس. وقد تمت مراجعة الميثاق وتحديثه بما يتوافق مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة، واعتمده مجلس الإدارة في مارس 2026.

ويقر ميثاق المجلس المسؤولية الشاملة لمجلس الإدارة عن أداء الشركة وتوجهها العام، بما في ذلك تحديد الأهداف، واعتماد الاستراتيجيات والسياسات وإطار الحوكمة، والإشراف على تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية العليا. كما يحدد مسؤوليات المجلس فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، وتفويض الصلاحيات، وتعيين رئيس مجلس الإدارة ونائبه والإدارة التنفيذية العليا، والإشراف عليهم.

وينص الميثاق على إشراف مجلس الإدارة على إدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة الداخلية، وترتيبات التدقيق، والالتزام، بما في ذلك اعتماد استراتيجية المخاطر ومستوى المخاطر المقبول والسياسات ذات الصلة ومراجعتها دوريًا، ومتابعة تنفيذها. كما يتناول مسؤوليات المجلس فيما يتعلق بالسلوك المهني والأخلاقي، والقيم المؤسسية، ومدونات السلوك، وآليات الإبلاغ عن المخالفات، وضوابط التعامل في الأوراق المالية، والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ويبين الميثاق كذلك مسؤوليات مجلس الإدارة بشأن استمرارية الأعمال، وخطط التعاقب الوظيفي، وأعمال اللجان، والتواصل مع الإدارة التنفيذية العليا، إضافة إلى واجباته القانونية المتعلقة باجتماعات الجمعية العامة، واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية المدققة، وترشيح المدقق الخارجي.

10.5. عملية تقييم مجلس الإدارة وممارساته

عملية تقييم مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة إطارًا منظمًا للتقييم السنوي، وذلك وفقًا لنظام حوكمة الشركات المدرجة. ويحدد هذا الإطار، كما ورد في سياسة تقييم مجلس الإدارة المعتمدة في مارس 2026 والمدمومة بأدوات التقييم ذات الصلة، آلية تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه، بما في ذلك التقييمات الفردية والجماعية، وكذلك تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا في ضوء المهام والمسؤوليات المنوطة بكل منهم.

ويشمل إطار التقييم، من بين أمور أخرى، مراجعة هيكل مجلس الإدارة وحجمه وتكوينه، وفاعلية لجانه، ومدى حضور ومساهمة أعضائه، والتوصيات المقدمة خلال السنة، ومدى ملاءمة المهارات والخبرات الجماعية للمجلس في ضوء أنشطة الشركة ومرحلة تطورها.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز الإشراف على عملية التقييم، مع إمكانية الاستعانة بخبرات خارجية عند الاقتضاء. كما يجري المجلس مراجعة سنوية لاستقلالية أعضائه وحيادهم، استنادًا إلى الإفصاحات والتعهدات المقدمة من الأعضاء المستقلين.

ويقوم مجلس الإدارة كذلك بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا في تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة من المجلس، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، كما يراجع المعلومات المتعلقة بالمتطلبات والشكاوى والمقترحات وسائر المسائل ذات الصلة. وتؤخذ نتائج التقييم في الاعتبار ضمن الدور الإشرافي المستمر للمجلس وعملية تطوير منظومة الحوكمة.

ونظرًا لتوقيت تعيين مجلس الإدارة وإدراج الشركة، لم تكتمل دورة تقييم سنوية كاملة خلال فترة التقرير

ممارسات مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة مجموعة من ممارسات الحوكمة الداعمة لأداء مهامه على نحو فعال، وذلك على النحو المبين في ميثاق المجلس والسياسات ذات الصلة. ويتولى المجلس الإشراف على الالتزام بهذه الممارسات، ويقوم بمراجعة دورية لفاعلية إطار الحوكمة، بما في ذلك من خلال عمليات تقييم المجلس.

وقد اعتمد مجلس الإدارة سياسات وضوابط تهدف إلى تحديد حالات تعارض المصالح والإفصاح عنها وإدارتها. وتدعم هذه الترتيبات موضوعية اتخاذ القرار، وتُلزم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالتصرف بما يحقق مصلحة الشركة وفقًا للقوانين ومتطلبات الحوكمة المعمول بها.

تضارب المصالح

وضعت الشركة إطارًا للحوكمة يعالج واجب الولاء وتجنب تعارض المصالح بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وذلك وفقًا لنظام حوكمة الشركات المدرجة. ويتم إحاطة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بواجب الولاء والأمانة تجاه الشركة، وبمسؤوليتهم الشخصية بموجب القوانين واللوائح المعمول بها في حال الإخلال بذلك.

وقد اعتمدت الشركة سياسة مكتوبة لتعارض المصالح تحدد إجراءات تحديد حالات التعارض الفعلية أو المحتملة والإفصاح عنها وإدارتها. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك مصالح الأطراف ذات العلاقة، في العقود أو التعاملات التي تكون الشركة طرفًا فيها، والامتناع عن المشاركة في المداولات أو التصويت بشأن المسائل ذات الصلة. ويشترط لاعتماد أي تعامل ينطوي على تعارض مصالح التأكد من عدم مشاركة العضو المعني في المداولات أو التصويت بشأنه.

ويحظر إطار الحوكمة إساءة استخدام أصول الشركة أو أموالها أو معلوماتها السرية أو الفرص المتاحة لها لتحقيق منفعة شخصية، كما يقيد مزاوله أنشطة تنافس أنشطة الشركة. ويتم الاحتفاظ بالسجلات والقيود المناسبة المتعلقة بحالات تعارض المصالح والإفصاحات المرتبطة بها.

وتنص سياسة تعارض المصالح على معالجة أي إخلال بواجبات تعارض المصالح أو الولاء وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إخطار هيئة قطر للأسواق المالية عند الاقتضاء. وخلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لم تُسجل أي مخالفات تتعلق بتعارض المصالح.

وتتم معالجة حالات التعارض المحتملة الناشئة عن تأثير المساهمين من خلال إطار الحوكمة المعتمد لدى الشركة، بما في ذلك متطلبات تشكيل مجلس الإدارة، ووجود أعضاء مستقلين، وهيكل اللجان، وضوابط التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، بما يدعم موضوعية اتخاذ القرار والمعاملة العادلة لجميع المساهمين.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

التدريب والتأهيل

وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة (2025)، يلتزم مجلس الإدارة بضمان حصول الأعضاء المعيّنين حديثاً على برامج تأهيل مناسبة، وتنفيذ برامج تدريب مستمرة لدعم قيامهم بمهامهم على نحو فعال.

ونظراً لإدراج الشركة بتاريخ 15 ديسمبر 2025، وعدم انعقاد أي اجتماعات لمجلس الإدارة بين تاريخ الإدراج و31 ديسمبر 2025، لم يُنفذ برنامج تدريبي منظم خلال فترة التقرير.

وعقب الإدراج، باشرت الشركة تنظيم وتأطير برنامج تدريبي مستمر لأعضاء مجلس الإدارة، يتضمن برامج منظمة تهدف إلى تعريفهم بأنشطة الشركة وأهدافها الاستراتيجية وإطار الحوكمة المعتمد والتزاماتها التنظيمية وأهم مجالات المخاطر والرقابة، بما في ذلك إحاطات تقدمها الإدارة التنفيذية العليا والمستشارون ذوو الصلة.

وتشمل مسؤوليات أمين سر مجلس الإدارة تنظيم البرامج والعروض التقديمية المتعلقة بأنشطة الشركة والقطاعات التي تعمل بها. وعند تعيين أمين السر، سيتم تفعيل هذه المسؤوليات وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة وميثاق المجلس.

ويتولى مجلس الإدارة، من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز، الإشراف على المسائل المتعلقة بتدريب أعضاء المجلس وتطويرهم المهني. ويجري إعداد برامج تدريب مستمرة لدعم اطلاع الأعضاء على المستجدات التنظيمية والمسائل ذات الصلة بأنشطة الشركة وإطار الحوكمة المعتمد.

وسيتّم الاحتفاظ بالتوثيق الرسمي للبرامج التدريبية وسجلات الحضور والإقرارات ذات الصلة وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة، وذلك ضمن إطار الحوكمة المعتمد خلال الفترة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026.

10.6. عضو مجلس الإدارة، الصلاحيات، والمسؤوليات والواجبات

صلاحيات مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي

استناداً إلى قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة الساريين خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وفي تاريخ هذا التقرير، يتولى مجلس الإدارة إدارة الشركة وتصريف شؤونها، باستثناء المسائل المحجوزة صراحةً للجمعية العامة بموجب القانون أو النظام الأساسي.

وفي هذا الإطار، فإن مجلس الإدارة:

- يمارس جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة ضمن الحدود المقررة في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي؛
- قد يجوز له تفويض بعض صلاحياته إلى عضو أو أكثر من أعضائه أو إلى لجان المجلس، دون الإخلال بمسؤوليته النهائية
- يحدد الأشخاص المخولين بالتوقيع عن الشركة ونطاق صلاحياتهم؛
- يدعو الجمعية العامة للانعقاد وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي؛ و
- يضمن إعداد محاضر اجتماعات المجلس وحفظها وفقاً للمتطلبات القانونية المعمول بها.

وتستند الصلاحيات المبينة أعلاه إلى أحكام النظام الأساسي المعمول به حالياً. وستعمل الشركة، عند الاقتضاء، على مواءمة النظام الأساسي مع إطار الحوكمة المحدث المعتمد بموجب نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025)، وذلك خلال الفترة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026.

واجبات مجلس الإدارة

إلى جانب صلاحياته المقررة قانوناً، يبشّر مجلس الإدارة مهامه وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025. وقد انعكست هذه الواجبات في ميثاق المجلس المعتمد في مارس 2026.

ووفقاً للنظام وميثاق المجلس، يلتزم مجلس الإدارة بما يلي:

- انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه بالاقتراع السري لمدة محددة؛
- اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة ومتابعة تنفيذها؛
- اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة وتحديد الأدوار والمسؤوليات الرئيسية بما يمنع تعارض أو تداخل الصلاحيات؛
- تحمل المسؤولية النهائية عن الإشراف على فاعلية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام، بما في ذلك من خلال لجان المجلس العاملة بموجب ميثاق معتمدة؛
- ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية ومتطلبات الحوكمة المعمول بها؛
- حماية حقوق المساهمين وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات؛
- اعتماد تعيين وعزل الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا، بما في ذلك مسؤولي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام عند الاقتضاء؛
- اعتماد مكافآت الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لسياسة المكافآت المعتمدة؛
- التأكد من توافر المؤهلات والخبرات والنزاهة والكفاءة المهنية اللازمة لدى أعضاء الإدارة التنفيذية العليا؛
- اعتماد السياسات المتعلقة بحماية البيئة وإدارة مخاطر التغيير المناخي، والإشراف على وضع آليات التقييم والمتابعة المناسبة؛
- الإشراف على سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية للشركة؛
- ضمان وجود خطط تعاقب وظيفي مناسبة للإدارة التنفيذية العليا؛
- تشكيل لجان مجلس الإدارة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة وتحديد اختصاصاتها؛
- اعتماد المعايير والآليات الخاصة بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا؛
- مراجعة التقارير الدورية المقدمة من الإدارة بشأن العمليات والأداء المالي وإدارة المخاطر والالتزام؛
- اعتماد المعايير المناسبة لخطط استمرارية الأعمال والإشراف على تنفيذها.

وتُنَفَّذ هذه الواجبات من خلال ميثاق المجلس ووثائق الحوكمة ذات الصلة المتوافقة مع نظام 2025، على أن يستكمل التوافق الرسمي للنظام الأساسي مع إطار الحوكمة المحدث خلال الفترة الانتقالية الممنوحة من هيئة قطر للأسواق المالية.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لقانون الشركات التجارية والنظام الأساسي ونظام حوكمة الشركات المدرجة، يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بما يلي:

- التصرف بحسن نية وبما يحقق مصلحة الشركة؛
- بذل العناية والمهارة والحرص الواجب في أداء مهامه؛
- الحفاظ على سرية المعلومات غير المتاحة للجمهور المتعلقة بالشركة؛
- تجنب حالات تعارض المصالح والإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المسائل المعروضة على المجلس؛
- حضور اجتماعات المجلس والمشاركة الفاعلة في المداولات؛ و
- المشاركة في برامج التدريب والتطوير المهني اللازمة لدعم أداء مهامه بكفاءة.

ويحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول في الوقت المناسب على المعلومات والسجلات والبيانات اللازمة لأداء مهامهم. كما يجوز للمجلس أو لأي عضو، عند الاقتضاء، الاستعانة بمشورة مهنية مستقلة على نفقة الشركة، وذلك وفقاً لأحكام ميثاق المجلس.

10.7. اجتماعات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة

تنظم أحكام النظام الأساسي للشركة إجراءات دعوة مجلس الإدارة للانعقاد وسير اجتماعاته، وتطبق هذه الإجراءات بما يتوافق مع نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2025. وينظم النظام الأساسي، من بين أمور أخرى:

- صلاحية رئيس مجلس الإدارة في دعوة المجلس للانعقاد؛
- حق أعضاء مجلس الإدارة في طلب عقد اجتماع؛
- النصاب القانوني لصحة الاجتماعات وانعقادها؛
- تفويض الحضور والتصويت وفقاً للأحكام المعمول بها؛
- إعداد محاضر الاجتماعات وحفظها؛ و
- الأثار المترتبة على عدم الحضور.

وينص النظام الأساسي على حد أدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً، وينظم الحد الأقصى للفترة الفاصلة بين الاجتماعات. كما يجيز عقد الاجتماعات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، شريطة توافر الضوابط التي تكفل سرية المداولات وسلامتها وتوثيقها على النحو السليم.

ويقضي نظام حوكمة الشركات المدرجة بانعقاد مجلس الإدارة ست مرات على الأقل سنوياً، وألا تتجاوز المدة الفاصلة بين الاجتماعات ثلاثة أشهر، ما لم توجد مبررات لذلك. وقد تم تضمين هذه المتطلبات في ميثاق المجلس المعتمد في مارس 2026.

وقد أدرجت الشركة بتاريخ 15 ديسمبر 2025، ولم تُعقد أي اجتماعات لمجلس الإدارة خلال الفترة من تاريخ الإدراج وحتى 31 ديسمبر 2025. وتم إعداد جدول اجتماعات المجلس ولجانه لعام 2026 بما يضمن الالتزام بالحد الأدنى لعدد الاجتماعات والمتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في نظام الحوكمة.

وتتضمن إجراءات المجلس ما يلي:

- تعميم إشعارات الاجتماعات وجدول الأعمال قبل انعقادها بوقت كافٍ؛
- توفير المستندات والمعلومات المالية الداعمة قبل المداولات بمدة مناسبة؛
- دعوة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لحضور الاجتماعات عند الاقتضاء؛
- إثبات الآراء المخالفة أو الملاحظات غير المحسومة في محاضر الاجتماعات؛ و
- ويمارس كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مهامه باستقلالية في أداء واجباته.

قرارات مجلس الإدارة

تنظم أحكام النظام الأساسي للشركة إجراءات إصدار قرارات مجلس الإدارة، وتطبق بما يتوافق مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين، ويكون لرئيس المجلس صوت مرجح عند تساوي الأصوات.

ويُعد محضر مفصل لكل اجتماع من اجتماعات المجلس، يتضمن الحضور والمداولات والقرارات المتخذة وأي اعتراضات أو آراء مخالفة أبقاها الأعضاء. ويوقع المحضر من رئيس مجلس الإدارة وأمين سر المجلس وفقاً للنظام الأساسي.

وفي حالات الضرورة أو الاستعجال، يجيز النظام الأساسي إصدار قرارات المجلس بالتمرير، شريطة الموافقة الخطية بالإجماع من جميع الأعضاء. وتعرض هذه القرارات لاحقاً على المجلس وتُثبت في محضر أول اجتماع تالي له.

أمانة سر مجلس الإدارة

ينص النظام الأساسي على جواز تعيين أمين سر لمجلس الإدارة وتحديد الصلاحيات اللازمة لدعم المجلس في أداء مهامه.

وقد أدرجت الشركة بتاريخ 15 ديسمبر 2025، وحتى 31 ديسمبر 2025 لم يكن قد تم تعيين أمين سر رسمي للمجلس. وعقب الإدراج، باشرت الشركة إجراءات تعيين أمين سر مؤهل بما يتوافق مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025)، وذلك ضمن مسار مواءمة الحوكمة خلال الفترة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026.

ووفقاً لنظام الحوكمة وميثاق المجلس المعتمد في مارس 2026، يتولى أمين سر المجلس إعداد محاضر الاجتماعات وحفظها، بما يشمل بيانات الحضور والمداولات والقرارات وأي اعتراضات، وحفظ سجلات المجلس والمستندات المعروضة عليه، وضمان توجيه الإخطارات اللازمة لاجتماعات المجلس، بما في ذلك في الحالات العاجلة، وتعميم جداول الأعمال والمستندات الداعمة على الأعضاء قبل الاجتماعات بوقت مناسب. كما يتابع تنفيذ قرارات المجلس، ويدعم التنسيق بين الأعضاء وبين المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ويضمن تمكين الأعضاء من الاطلاع في الوقت المناسب على السجلات والمعلومات اللازمة لأداء مهامهم.

ويُعد تعيين أمانة سر مجلس الإدارة واستكمال تنظيم مهامها جزءاً من خطة مواءمة الحوكمة خلال الفترة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

10.8. لجان مجلس الإدارة

10.8.1. هيكل اللجان عند الإدراج

استنادًا إلى النظام الأساسي للشركة الساري في تاريخ الإدراج وخلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، شكّل مجلس الإدارة لجانًا منبثقة عنه لمساندته في أداء مهامه الإشرافية.

وفي تاريخ إدراج الشركة في 15 ديسمبر 2025 وكذلك في 31 ديسمبر 2025، كان هيكل اللجان قائمًا وفقًا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 ("نظام 2016").

في ذلك الوقت، كان المجلس قد شكّل:

- لجنة التدقيق والمخاطر
- لجنة الترشيحات والمكافآت

وقد عكس إطار اللجان المعتمد خلال فترة التقرير متطلبات الحوكمة السارية بموجب نظام 2016 والنظام الأساسي للشركة المعمول به آنذاك.

لجنة التدقيق والمخاطر

كما في 31 ديسمبر 2025، كانت لجنة التدقيق والمخاطر مؤلفة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأسها عضو مستقل. وكانت اللجنة تعين مجلس الإدارة في الإشراف على سلامة البيانات المالية للشركة قبل عرضها على المجلس، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، ووظائف الالتزام، وأداء واستقلالية كل من التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي. كما قامت اللجنة بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وردود الإدارة عليها، والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ورفعت إلى مجلس الإدارة تقارير عن مداولاتها وتوصياتها.

وكان تشكيل اللجنة في 31 ديسمبر 2025 على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	الموقع	تاريخ التعيين
الشيخ فالح بن سعود آل ثاني	قطري	رئيس اللجنة	17 نوفمبر 2025
غانم فيصل محمد لسود الكبيسي	قطري	عضو اللجنة	17 نوفمبر 2025
عبد الرحمن عبدالله حسن محمد المالكي	قطري	عضو اللجنة	17 نوفمبر 2025

لجنة الترشيحات والمكافآت

كما في 31 ديسمبر 2025، كانت لجنة الترشيحات والمكافآت مؤلفة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

وتتولى اللجنة المسؤولية عن المسائل المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة وإعادة تعيينهم، وتقييم استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين، ومراجعة تشكيل المجلس ولجانه، ووضع خطط التعاقب، واقتراح سياسات المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا ورفعها إلى المجلس لاعتمادها. كما تشرف اللجنة على عمليات تقييم مجلس الإدارة ولجانه، وترفع توصياتها في هذا الشأن إلى مجلس الإدارة.

وكان تشكيل اللجنة في 31 ديسمبر 2025 على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	الموقع	تاريخ التعيين
نثانييل روبينسون	أمريكي	رئيس اللجنة	17 نوفمبر 2025
خالد حمد احمد الحسن المهدي	قطري	عضو اللجنة	17 نوفمبر 2025
حمد لحدان علي ابوجمهور المهدي	قطري	عضو اللجنة	17 نوفمبر 2025

10.9. المواءمة مع نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025)

في أغسطس 2025، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية قرار مجلس إدارتها رقم (5) لسنة 2025 بشأن نظام حوكمة الشركات المدرجة ("نظام 2025")، والذي حل محل نظام 2016، وتضمن متطلبات محدثة تتعلق بهيكل لجان مجلس الإدارة وتشكيلها واختصاصاتها. وقد مُنحت الشركات المدرجة مهلة انتقالية حتى أغسطس 2026 لتنفيذ المتطلبات الهيكلية ومتطلبات الحوكمة المستحدثة بموجب نظام 2025.

وعقب إدراج الشركة بتاريخ 15 ديسمبر 2025، قام مجلس الإدارة بمراجعة هيكل اللجان في ضوء أحكام نظام 2025، والذي يقتضي، من بين أمور أخرى، فصل مهام التدقيق عن مهام الإشراف على إدارة المخاطر والالتزام، من خلال إنشاء لجنة مستقلة للمخاطر والالتزام منفصلة عن لجنة التدقيق.

وخلال عام 2026، اعتمد مجلس الإدارة موافقة لجان محدثة متوافقة مع نظام 2025، تعكس فصل مهام التدقيق عن مهام الإشراف على إدارة المخاطر والالتزام، وتحديث اختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز. ويجري استكمال إعادة تشكيل هيكل اللجان رسميًا، بما في ذلك إنشاء لجنة مستقلة للمخاطر والالتزام وأي تعديلات لازمة على تشكيل اللجان، وذلك ضمن المهلة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026. وإلى حين استكمال إعادة التشكيل رسميًا، تواصل لجنة التدقيق والمخاطر القائمة ممارسة مهام الإشراف على التدقيق والمخاطر وفقًا لاختصاصاتها المنصوص عليها في النظام الأساسي. ويتم الإفصاح عن تشكيل اللجان وأي تعديلات تطرأ عليه إلى هيئة قطر للأسواق المالية وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

لجنة التدقيق

اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2026 ميثاقًا محدثًا للجنة التدقيق متوافقًا مع متطلبات نظام 2025، يحدد اختصاصات اللجنة وصلاحياتها والتزاماتها المتعلقة بالتقارير.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

وبموجب الميثاق المحدث، تتولى لجنة التدقيق مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على سلامة واكتمال البيانات المالية السنوية والمرحلية والإفصاحات ذات الصلة قبل عرضها على المجلس. كما تشرف اللجنة على فاعلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ووظيفة التدقيق الداخلي، واستقلالية المدقق الخارجي ونطاق عمله وأدائه. وترجع اللجنة نتائج أعمال التدقيق، وردود الإدارة، وإجراءات المعالجة، وتتابع تنفيذ التوصيات.

ويجوز للجنة الحصول على المعلومات اللازمة من الإدارة التنفيذية العليا ووظيفة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي لأداء مهامها، كما يجوز لها الاستعانة بمشورة مهنية مستقلة على نفقة الشركة ضمن نطاق اختصاصها. وترفع اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بشأن المسائل الناشئة عن مداولائها، وتعرض عليه المسائل الجوهرية لاتخاذ القرار بشأنها.

ويقضي نظام 2025 بأن تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، وأن يكون غالبية أعضائها من الأعضاء المستقلين، وأن يرأسها عضو مستقل. ويجري استكمال التوافق الرسمي لتشكل اللجنة مع هذه المتطلبات ضمن المهلة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026. وإلى حين إعادة التشكيل رسمياً، تستمر ممارسة مهام الإشراف المتعلقة بالتدقيق من خلال لجنة التدقيق والمخاطر القائمة وفقاً للنظام الأساسي للشركة.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز

اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2026 ميثاقاً محدثاً للجنة الترشيحات والمكافآت والحوافز متوافقاً مع نظام 2025.

وبموجب الميثاق المحدث، تعين اللجنة مجلس الإدارة في المسائل المتعلقة بترشيح أعضاء المجلس وإعادة تعيينهم، وتقييم الاستقلالية، ومراجعة تشكيل المجلس ولجانه، ووضع خطط التعاقب على مستوى المجلس والإدارة التنفيذية العليا. كما تشرف اللجنة على حوكمة أطر المكافآت والحوافز المطبقة على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وترجع سياسات المكافآت، وترفع توصياتها إلى المجلس وفقاً للحدود القانونية ومتطلبات توزيع الأرباح المعمول بها.

ويجوز للجنة طلب المعلومات اللازمة من الإدارة، كما يجوز لها الاستعانة بمشورة مهنية مستقلة ضمن نطاق اختصاصها. وترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة، الذي يحتفظ بالمسؤولية النهائية عن القرارات المتعلقة بالترشيحات والمكافآت.

ويقضي نظام 2025 بأن تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة. ويجري استكمال التوافق الرسمي لتشكل اللجنة مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة ضمن المهلة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026.

لجنة المخاطر والالتزام

يقضي نظام 2025 بإنشاء لجنة مستقلة للمخاطر والالتزام منفصلة عن لجنة التدقيق.

وحتى تاريخ هذا التقرير، لم يتم تشكيل لجنة مستقلة للمخاطر والالتزام بشكل رسمي. وتستمر مهام الإشراف على إدارة المخاطر والالتزام في ممارستها من خلال لجنة التدقيق والمخاطر القائمة وفقاً للنظام الأساسي للشركة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2026 ميثاقاً للجنة المخاطر والالتزام متوافقاً مع نظام 2025، ينص على الإشراف على إطار إدارة المخاطر على مستوى الشركة، ومستويات المخاطر المقبولة، ومتابعة المخاطر الجوهرية والناشئة، والإشراف على إطار الالتزام، بما في ذلك المسائل التنظيمية الجوهرية ومعالجة أوجه الإخلال الجسيمة. كما ينظم الميثاق آليات رفع التقارير وتصعيد المسائل الجوهرية المتعلقة بالمخاطر والالتزام إلى مجلس الإدارة.

وسيمت استكمال التشكيل الرسمي للجنة المخاطر والالتزام خلال المهلة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026.

10.10. التواصل بين مجلس الإدارة والمساهمين

وضع مجلس الإدارة ترتيبات تتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة ونظام حوكمة الشركات المدرجة (2025) بشأن حماية حقوق المساهمين وتنظيم اجتماعات الجمعية العامة.

وتُعد إعلانات دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وتتضمن جدول الأعمال والمسائل المقترحة عرضها للتصويت والمستندات الداعمة عند الاقتضاء. ويجوز للمساهمين حضور الاجتماعات شخصياً أو ممارسة حق التصويت بالوكالة وفقاً للإجراءات المبينة في دعوة الاجتماع والتشريعات ذات الصلة.

وتُعرض القرارات كبنود مستقلة متى اقتضى القانون ذلك، بما في ذلك التصويت المنفصل على انتخاب أو عزل كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة. ويتولى رئيس الجمعية العامة إدارة أعمال الاجتماع وفقاً للمتطلبات المعمول بها، ويكفل تمكين المساهمين من الاطلاع على المعلومات اللازمة لممارسة حقوقهم في التصويت. كما تُعد محاضر اجتماعات الجمعية العامة وتتاح ضمن المدد المحددة قانوناً.

وتحتفظ الشركة بموقع إلكتروني رسمي يتضمن قسماً مخصصاً للمستثمرين، تُنشر من خلاله البيانات المالية وإفصاحات الحوكمة والإعلانات التنظيمية والمعلومات المتعلقة باجتماعات الجمعية العامة، وذلك وفقاً للمتطلبات المعمول بها.

ويتعامل مجلس الإدارة مع المساهمين بما يتوافق مع التزامات الإفصاح ومبدأ المساواة بين المساهمين، بما يضمن عدم تزويد أي مساهم بمعلومات جوهرية غير معلنه.

10.11. الإدارة التنفيذية العليا

تعمل الإدارة التنفيذية العليا ضمن إطار الحوكمة والرقابة متوافق مع نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025). وتتولى الإدارة التنفيذية العليا، برئاسة الرئيس التنفيذي، مسؤولية إدارة العمليات اليومية للشركة وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجيات والسياسات وحدود المخاطر المعتمدة من المجلس. ويخضع تعيين وعزل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لاعتماد مجلس الإدارة.

وكما في 31 ديسمبر 2025، كان السيد مارك جون كوك يشغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة.

واعتباراً من 2 فبراير 2026، وضمن خطة تعاقب معتمدة من مجلس الإدارة، تم تعيين السيد أحمد طلال فواد حديد رئيساً تنفيذياً للشركة بموجب قرار من مجلس الإدارة. وفي التاريخ ذاته، تم تعيين السيد بول براين دوغلاس-فليت مديراً مالياً للشركة بموجب اعتماد المجلس.

وقد تنحى السيد مارك جون كوك عن منصب الرئيس التنفيذي في إطار هذا الانتقال المخطط له، ويواصل دعم الشركة بصفة استشارية مع التركيز على مبادرات التوسع الإقليمي.

ويُبين أدناه تشكيل الإدارة التنفيذية العليا كما في تاريخ هذا التقرير.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

أحمد حديد
الرئيس التنفيذي



السيرة الذاتية

يتمتع أحمد حديد بخبرة تزيد على 18 عامًا في مجال تمويل الشركات والتمويل التشغيلي، حيث يحمل خبرة واسعة في قيادة مهام إعادة الهيكلة، ووضع استراتيجيات وحدات الأعمال، وتنفيذ المعاملات الهادفة إلى تحسين الأداء التشغيلي وتحقيق النمو، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - صياغة الشراكات الاستراتيجية والتفاوض بشأنها، مع التركيز على خلق القيمة للمساهمين.

شغل أحمد سابقاً منصب المدير المالي للشركة منذ يونيو 2024، حيث كان مسؤولاً عن إعداد التقارير المالية والإدارية، وإدارة الخزائنة، وعلاقات المستثمرين، إلى جانب الإشراف على العمليات المالية والخدمات المشتركة في الشركة.

وقبل انضمامه إلى الشركة، تولى أحمد منصب رئيس الشؤون المالية ومدير تمويل الشركات في إحدى المجموعات الكبرى العاملة في قطاعات الإنشاءات والتجارة والخدمات المتخصصة في قطر والمنطقة، كما عمل سابقاً لدى شركة ديلويت ضمن فريق الاستشارات المالية.

ويحمل أحمد درجة الماجستير في التمويل والاستثمار من جامعة نوتنغهام في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد المالي من الجامعة الهاشمية في الأردن.

بول دوغلاس-فليت
المدير المالي



السيرة الذاتية

يشغل بول دوغلاس-فليت منصب المدير المالي التنفيذي لشركة مساندة، ويتولى مسؤولية الإشراف على الاستراتيجية المالية للشركة وأدائها وإطار الحوكمة، بالإضافة إلى دعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وأهداف النمو للشركة.

يمتلك بول خبرة تزيد عن 17 عامًا في مناصب قيادية تنفيذية ومالية عليا عبر قطاعات إدارة المرافق، والصناعات، والخدمات المهنية. شغل مناصب تنفيذية ومالية عليا في شركة Thermatic Limited، وهي مجموعة خاصة تعمل في مجال صيانة المرافق، حيث تولى منصب المدير المالي للمجموعة قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً، مع مسؤولية عن الاستراتيجية، والإشراف التشغيلي، وإدارة مجلس الإدارة، وعمليات الاستحواذ، والأداء المالي العام، وقبل ذلك، شغل بول مناصب مالية عليا في شركة BWA Water Additives، وهي شركة دولية متخصصة في إضافات معالجة المياه، حيث شارك بشكل وثيق في صفقات مؤسسية رئيسية، ومبادرات التحول المالي، وأنشطة التوسع العالمي. وفي بدايات مسيرته المهنية، تلقى بول تدريبه وتدرجه في مناصب التدقيق والاستشارات لدى شركة ديلويت.

بول زميل في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، ويحمل درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف الأولي في الرياضيات من جامعة ليفربول، حيث تخرج في صدارة دفعته ونال جوائز ومنحاً أكاديمية تقديراً لتفوقه العلمي.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)



ماهيش سيدابيت
مدير العمليات (إدارة المرافق الرياضية)

السيرة الذاتية

يتمتع ماهيش بخبرة تجاوزت 31 عامًا، وبدأ مسيرته المهنية بالعمل في إدارة المرافق بقطاع أشباه المواصلات. ثم تابع بعد ذلك كمحاضر في الهندسة الكهربائية في معهد التعليم الفني بسنغافورة، قبل انتقاله إلى قطر عام 2007 ليعمل تحت مظلة يو جي ال. وقد بنى ماهيش مسيرته المهنية في الشركة، وتقلد منصب مدير العمليات (إدارة المرافق المستدامة) في أكتوبر 2024.

يتخصص ماهيش في إدارة المرافق، ويتمتع بخبرة في إدارة الصيانة والأنظمة الكهربائية وتكنولوجيا الإضاءة ومحطات التبريد المركزي. كما طور ماهيش مهاراته في إدارة المرافق الرياضية، واستمر في توسعة معرفته في إدارة الفعاليات ونقذ عددًا من الفعاليات الرياضية الكبرى في مختلف المواقع داخل دولة قطر بما في ذلك كأس العالم 2022.

وأظهر ماهيش أيضًا حماسه تجاه مهنته من خلال تعليم وتطوير الكفاءات الفنية لدى فريقه، ومارس دورًا جوهريًا في تطوير أعمال إدارة المرافق في قطر.

يحمل ماهيش درجة بكالوريوس الهندسة الكهربائية والإلكترونية ودرجة الماجستير في الإدارة الهندسية، وهو أيضًا عضو مُعتمد في معهد إدارة أماكن العمل والمرافق.



مارتين كامبل
مدير حلول الأعمال

السيرة الذاتية

التحق مارتين كامبل بالشركة في فبراير 2014، ويضطلع بمسؤولية قيادة التغيير في الشركة، على مستوى التطوير الإستراتيجي ومستوى الأعمال، وهو المسؤول عن كل وظائف الامتثال ودعم عمليات الأعمال من خلال تحديد فرص تحسين الكفاءة لدعم استمرارية الأعمال ونموها.

يتمتع مارتين بخبرة تجاوزت 35 سنة من العمل في مجال الإنشاءات والصيانة، وهو متخصص في إدارة المرافق، واشتملت أحواره السابقة على إدارة أنشطة الانتقال إلى الموقع والعمليات لأول عقد إقليمي رفيع المستوى في المملكة المتحدة، وسبق له أيضًا العمل على عقود خاصة مثل العمل كمدير حساب لثلاثة من مطارات الركاب الكبرى، فضلًا عن الأدوار الاستشارية لصالح مزودي خدمات إدارة المرافق في المملكة المتحدة وخارجها.

يحمل مارتين درجة ماجستير إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال في جامعة سترانكلاند، وهو مدير إنشاءات مُعتمد، ومساح مُعتمد وعضو مُعتمد في معهد إدارة أماكن العمل والمرافق.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

وظيفة الإشراف على الالتزام

اعتمدت الشركة ترتيبات للإشراف على الالتزام من خلال إطار الحوكمة والضوابط الإدارية المعمول بها. وخلال فترة التقرير وعقب الإدراج، كانت مسؤوليات الالتزام تُمارس من قبل أعضاء محددين من الإدارة التنفيذية العليا ووظائف الدعم ذات الصلة، مع رفع المسائل إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المختصة وفقاً لخطوط التقارير الداخلية المعتمدة.

وكما في تاريخ هذا التقرير، لم يتم بعد إنشاء وظيفة مستقلة للالتزام أو تعيين مسؤول التزام رئيسي وفقاً لما يقضي به نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025). وتعمل الشركة على استكمال تنظيم هذه الوظيفة ضمن الفترة الانتقالية المقررة، بما في ذلك اعتماد السياسات والإجراءات المرتبطة بها.

وقد تم في عام 2026 استكمال التقييم الرسمي لتصميم وتنفيذ وفعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025، وذلك وفقاً لإطار (COSO). وقد أدرج استنتاج الإدارة والتقارير ذات الصلة ضمن التقرير السنوي الصادر في عام 2026.

مهام مسؤول الالتزام

ينص نظام حوكمة الشركات المدرجة على مهام محددة يجب الاضطلاع بها ضمن إطار الالتزام بالشركة، تشمل متابعة المستجدات التنظيمية، ومراجعة السياسات والإجراءات الداخلية، والإبلاغ عن المخالفات، والحفاظ على قنوات التواصل المناسبة مع هيئة قطر للأسواق المالية.

وكما في 31 ديسمبر 2025، لم تكن هذه المهام قد أُسندت رسمياً إلى منصب مستقل لمسؤول التزام رئيسي داخل الشركة. وخلال فترة التقرير، كانت هذه المسؤوليات تُمارس من خلال فريق الإدارة التنفيذية العليا، تحت إشراف مجلس الإدارة ووفقاً للترتيبات الحوكمية القائمة آنذاك.

ويجري تنفيذ إنشاء وظيفة التزام مستقلة ضمن الفترة الانتقالية المقررة بموجب نظام حوكمة الشركات المدرجة.

وخلال فترة التقرير، كانت مسائل الالتزام تُرفع إلى لجنة التدقيق والمخاطر وإلى مجلس الإدارة من خلال الإدارة التنفيذية العليا. وإلى حين الاستكمال الرسمي لإنشاء وظيفة التزام مستقلة وتشكيل لجنة المخاطر والالتزام، يستمر العمل وفق هذا الهيكل خلال الفترة الانتقالية المنصوص عليها في نظام 2025.

اعتمدت الشركة هيكلًا تنظيميًا معتمدًا من مجلس الإدارة يحدد خطوط التقارير والمسؤوليات الوظيفية وآليات المساءلة. ويكفل هذا الهيكل الفصل المناسب بين وظائف الإدارة التشغيلية ووظائف الرقابة، بما في ذلك الشؤون المالية، والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، والالتزام، وذلك في إطار منظومة الحوكمة المعتمدة لدى الشركة.

ويتم تفويض الصلاحيات إلى أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بموجب اعتماد مجلس الإدارة وضمن حدود محددة. ولا يترتب على أي تفويض من هذا القبيل إعفاء الرئيس التنفيذي من مسؤوليته أمام مجلس الإدارة عن الإدارة الشاملة للشركة.

ويجوز لمجلس الإدارة تفويض الرئيس التنفيذي بتمثيل الشركة في تعاملاتها مع الغير وإبرام التصرفات ضمن حدود الصلاحيات المعتمدة، مع احتفاظ المجلس بحق فرض القيود أو الشروط التي يراها مناسبة على هذه الصلاحيات.

ويلتزم أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ولسياسات الشركة المعتمدة، كما يلتزمون برفع أي مخالفات جوهرية أو تعرضات كبيرة للمخاطر أو حالات إخلال بالالتزام أو غيرها من المسائل ذات الصلة بالحوكمة إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المختصة، وذلك وفقاً لإطار الحوكمة المعتمد.

ووفقاً لهيكل اللجان القائم حالياً، تُرفع المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر والالتزام إلى لجنة التدقيق والمخاطر، وذلك إلى حين الاستكمال الرسمي لتشكيل لجنة مستقلة للمخاطر والالتزام ضمن المهلة الانتقالية المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025).

10.12. إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

إدارة المخاطر

وضعت الشركة آليات لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بما يتناسب مع حجم أنشطتها وطبيعتها وتعقيدها.

وخلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كانت مسؤوليات إدارة المخاطر مدمجة ضمن مهام الإدارة التنفيذية العليا. وقد جرى تحديد المخاطر التشغيلية والمالية ومخاطر الالتزام وتقييمها من خلال تقارير الإدارة الدورية، ومراجعات الأداء، وآليات التصعيد المعتمدة.

ويمارس مجلس الإدارة إشرافه على ملف المخاطر من خلال المراجعة الدورية لتقارير الإدارة، ومن خلال لجنة التدقيق والمخاطر القائمة إلى حين تشكيل لجنة مستقلة للمخاطر والالتزام. ويتم رفع المسائل المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك التعرضات الجوهرية والناشئة والحوادث الجسيمة وحالات الإخلال بالالتزام، إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المختصة وفقاً لإطار الحوكمة المعتمد.

وكما في 31 ديسمبر 2025 وفي تاريخ هذا التقرير، لم تكن الشركة قد أنشأت وظيفة مستقلة قائمة بذاتها لإدارة المخاطر. وخلال عام 2026، اعتمد مجلس الإدارة ميثاق لجنة المخاطر والالتزام المتوافق مع نظام حوكمة الشركات المدرجة (2025)، بما يكرس فصل مهام التدقيق عن مهام الإشراف على المخاطر والالتزام، ويضع إطاراً أكثر تنظيمياً واستقلالية للإشراف على المخاطر. ويجري استكمال التشكيل الرسمي للجنة مستقلة للمخاطر والالتزام، إلى جانب تعزيز وظيفة إدارة المخاطر تدريجياً، ضمن الفترة الانتقالية المنتهية في أغسطس 2026.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

10.13. الرقابة الداخلية

يحتمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على فاعلية إطار الرقابة الداخلية لدى الشركة وعلى عمليات إعداد التقارير المالية.

وخلال فترة التقرير المنتهية في 31 ديسمبر 2025، استندت بيئة الرقابة الداخلية إلى ضوابط إدارية معتمدة، وفصل مناسب للمهام، وهياكل واضحة للمساءلة، وإشراف لجنة التدقيق. كما قدم المدقق الخارجي تأكيداً مستقلاً بشأن البيانات المالية السنوية.

وتماشياً مع متطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة وضمن مهلة توفيق الأوضاع المقررة، اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2026 ميثاقاً للتدقيق الداخلي ووثائق حوكمة ذات صلة، أرسيت إطاراً رسمياً لوظيفة تدقيق داخلي مستقلة ترتبط وظيفياً بلجنة التدقيق. ويحدد هذا الإطار الغرض من وظيفة التدقيق الداخلي وصلحياتها ونطاق عملها وخطوط تقاريرها ومسئولياتها، كما يجيز تنفيذ أعمال التدقيق الداخلي من خلال إدارة داخلية أو عبر الاستعانة بجهة خارجية يعينها مجلس الإدارة.

ويجري العمل على تنفيذ هذا الإطار، بما في ذلك تعيين وظيفة التدقيق الداخلي وإعداد خطة تدقيق مبنية على المخاطر مع تقارير دورية منظمة إلى لجنة التدقيق، وذلك تحت إشراف اللجنة.

وعقب التشغيل الكامل لوظيفة التدقيق الداخلي، سيقوم مجلس الإدارة بتقييم فاعلية ترتيبات الرقابة الداخلية والتأكدات المرتبطة بها ضمن دوره الإشرافي المستمر على الحوكمة.

10.14. سياسة المكافآت والحوافز

المبدأ العام

تحدد سياسة المكافآت والحوافز المبادئ المنظمة لتحديد المكافآت والحوافز في الشركة، بما يشمل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين.

وترتبط نتائج المكافآت بالأداء العام للشركة، والأداء الفردي، ومؤشرات الأداء الرئيسية، والأهداف الاستراتيجية المعتمدة. ويتم تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في ضوء هذه المعايير.

ويتم الإفصاح عن المسائل المتعلقة بالمكافآت، بما في ذلك مكافآت مجلس الإدارة والمكافآت الجوهرية، وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

العلاقة مع هيئة قطر للأسواق المالية

تخضع المكافآت والبدلات والحوافز الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك إجراءات الإخطار والاعتماد المنصوص عليها لدى هيئة قطر للأسواق المالية.

وبموجب هذه المتطلبات، يتم إخطار هيئة قطر للأسواق المالية بالمكافآت المقررة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، مرفقة بالإيضاحات والتأكدات اللازمة وفقاً للقانون، بما في ذلك التأكيد على الالتزام بالحدود القانونية المقررة.

ويقر مجلس الإدارة بصلاحيات الهيئة الرقابية فيما يتعلق بالمكافآت والحوافز، بما في ذلك صلاحية مراجعة أو تقييد ترتيبات المكافآت في حال عدم الالتزام بالفوانين أو التعليمات التنظيمية المعمول بها.

10.15. حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة

حقوق المساهمين

يقر مجلس الإدارة بالحقوق الأساسية للمساهمين المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك حق تملك الأسهم والتصرف فيها، والحصول على توزيعات الأرباح وفقاً لما تقره الجمعية العامة من توزيعات معتمدة، والحصول على المعلومات في الوقت المناسب، والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة (شخصياً أو بالوكالة)، وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، والاعتراض على قرارات الجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون.

وخلال فترة التقرير المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تمت ممارسة حقوق المساهمين وصونها من خلال أحكام النظام الأساسي، وإجراءات الجمعية العامة، وممارسات الإفصاح، والإطار التنظيمي المعمول به. وضمن مهلة توفيق الأوضاع الممنوحة بموجب نظام حوكمة الشركات المدرجة، اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2026 سياسة حماية حقوق المساهمين، التي تضع إطاراً منظماً للتواصل مع المساهمين، وضمان المساواة بينهم، وحماية حقوق الأقلية، والإفصاح المتعلق بهيكل رأس المال والمعاملات الجوهرية.

ويحرص مجلس الإدارة على تحقيق المساواة بين المساهمين من الفئة ذاتها، وضمان الشفافية بشأن أي تغييرات في رأس المال أو فئات الأسهم، وتوفير الإفصاح المناسب فيما يتعلق بالمعاملات الاستثنائية، بما في ذلك الاندماجات والاستحواذات والتصرفات الجوهرية، وذلك وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

موافقة الجمعية العامة والتصويت المساهمين

ينص النظام الأساسي للشركة على أن المسائل الجوهرية، بما في ذلك تعديل النظام الأساسي، وزيادة رأس المال أو تخفيضه، والاندماج، والتصفية، وسائر المسائل غير العادية، تخضع لاعتماد الجمعية العامة وفقاً للنصاب ونسب التصويت المقررة قانوناً.

وتمنح كل سهم حقوق تصويت متساوية، ويتمتع المساهمون بحق الأولوية في الاكتتاب عند زيادة رأس المال، ما لم يتم تقييد هذا الحق أو التنازل عنه وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها.

ويحتفظ المساهمون بحق الطعن في قرارات الجمعية العامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية إذا صدرت بالمخالفة للقانون أو للنظام الأساسي.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

حقوق أصحاب المصلحة

يقر مجلس الإدارة بأن إطار الحوكمة لدى الشركة يمتد ليشمل حماية حقوق أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون والدائنون والعملاء والموردون وسائر المتعاملين، وذلك وفقاً للقوانين المعمول بها والرتيبات التعاقدية ذات الصلة.

وخلال فترة التقرير المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تمت مراعاة حقوق أصحاب المصلحة من خلال الالتزامات التعاقدية والإجراءات الداخلية والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية. كما أتاحت للموظفين قنوات داخلية مناسبة لإبداء آرائهم بشأن المسائل التي تمس مصالحهم.

وضمن مهلة توفيق الأوضاع المقررة بموجب نظام حوكمة الشركات المدرجة، اعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2026 سياسة حماية حقوق أصحاب المصلحة، التي تنظم مبادئ المعاملة العادلة، وآليات التواصل والتصعيد، وترتيبات الإبلاغ عن المخالفات، وحماية حقوق الدائنين.

ويجوز لأصحاب المصلحة الذين تربطهم بالشركة علاقات تعاقدية إثارة أي ملاحظات تتعلق بممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من خلال آليات الشكاوى والتصعيد المعتمدة وفقاً للسياسات ذات الصلة. كما تحتفظ الشركة بترتيبات تهدف إلى حماية حقوق الدائنين ومعالجة المخاطر المرتبطة بالإعسار وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

10.16 الإفصاحات

ملكية المساهمين حسب الجنسية

كما في 2 فبراير 2026، توزعت قاعدة مساهمي الشركة على النحو التالي:

عدد المستثمرين حسب الجنسية:

قطري: 177 مساهماً (82.33%)

دول مجلس التعاون الخليجي: 2 مساهمين (0.93%)

أجنبي: 14 مساهماً (6.51%)

عربي: 22 مساهماً (10.23%)

نسبة الملكية حسب الجنسية:

قطري: 81.12%

دول مجلس التعاون الخليجي: 0.00%

أجنبي: 18.79%

عربي: 0.09%

المساهمون الحكوميون

الجهات التالية تعد من المساهمين الحكوميين في الشركة:

مؤسسة أسباير زون – نسبة ملكية 33.75% (23,625,000 سهم)

اللجنة الأولمبية القطرية – نسبة ملكية 22.50% (15,750,000 سهم)

المساهمون الرئيسيون

وفقاً لمتطلبات الإفصاح، فإن المساهمين الذين يمتلكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة هم كما يلي:

• أسباير مؤسسة أسباير زون – نسبة ملكية 33.75% (23,625,000 سهم)

• اللجنة الأولمبية القطرية – نسبة ملكية 22.50% (15,750,000 سهم)

• كوشمان أند ويكفيلد (قطر) بي تي واي هولدنغز – 18.75% (13,125,000 سهم)

جميع المساهمين المذكورين أعلاه هم من المساهمين المؤسسين في الشركة.

ويمنح كل سهم عادي صوتاً واحداً في اجتماعات الجمعية العامة. وبناءً عليه، يحق للمساهمين الرئيسيين التصويت على المسائل الجوهرية، بما في ذلك انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من القرارات المعروضة على الجمعية العامة.

المناصب الخارجية التي يشغلها أعضاء المجلس

عبدالعزیز عبدالله سعد ال محمود الشريف – المدير العام لجميع المنشآت الرياضية في دولة قطر ونائب الرئيس لمشاريع أسباير، ويرأس لجنة المناقصات العامة في مؤسسة أسباير زون. كما يشغل عضوية مجلس مديري شركة "انطلق" وهي مشروع مشترك بين مؤسسة أسباير زون وشركة أريد، إضافة إلى عضوية مجلس إدارة شركة برنان للتكنولوجيا الرياضية ذ.م.م وشركة أسباير سبورتس تيرف.

ووفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، لا تسري القيود العديدة المتعلقة بالحد الأقصى لعضويات أو رئاسات مجالس الإدارة على ممثلي الجهات الحكومية. ويشغل رئيس مجلس الإدارة منصبه بصفته ممثلاً لمساهم مؤسس ذي صفة حكومية، وبالتالي لا يخضع لتلك القيود العديدة.

حمد لحدان على ابوجمهور المهندي – مدير إدارة الخدمات المساندة في اللجنة الأولمبية القطرية، كما أنه عضو في لجنة تنظيم استضافة الفعاليات الرياضية الدولية والإقليمية، وعضو مجلس إدارة نادي الدوحة للجولف.

نثانييل روبينيون – الرئيس التنفيذي للاستثمار والاستراتيجية في شركة كوشمان أند ويكفيلد.

غانم فيصل محمد لسود الكبسي – المدير المالي لشركة أسباير لوجستكس منذ عام 2017.

خالد حمد احمد الحسن المهندي – مسؤول حكومي رفيع في الديوان الأميري.

الشيخ فالح بن سعود آل ثاني – باحث إداري في الديوان الأميري (مكتب الممثل الشخصي لحضرة صاحب السمو الأمير).

عبدالرحمن عبدالله حسن محمد المالكي – وكيل الوزارة المساعد لشؤون الرياضة في وزارة الرياضة والشباب.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة.

تقوم الجمعية العامة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، على ألا تتجاوز تلك المكافآت نسبة 5% من صافي أرباح الشركة بعد خصم الاحتياطي القانوني والاستقطاعات النظامية الأخرى، وبعد توزيع أرباح لا تقل عن 5% من رأس المال المدفوع على المساهمين..

- المكافآت المقترحة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة بناءً على توصية المجلس: 1,761,598 ريال قطري

مكافآت وبدلات الإدارة التنفيذية العليا

بلغ إجمالي المكافآت والبدلات المدفوعة للإدارة التنفيذية العليا خلال السنة المالية 8,333,755 ريال قطري.

الالتزام التنظيمي والعقوبات والمخالفات

تؤكد الشركة أنه لم يتم فرض أي مخالفات أو جزاءات عليها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أو أي متطلبات تنظيمية أخرى ذات صلة.

المناصب التي يشغلها الأقارب

تؤكد الشركة عدم وجود أي مناصب يشغلها أقارب حتى الدرجة الثانية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركة، سواء بصفتهم القانونية أو الشخصية.

الدورات والبرامج التدريبية

كما ورد في القسم 10.5 من هذا التقرير، تم إدراج الشركة في 15 ديسمبر 2025، ولم تُعقد أي اجتماعات لمجلس الإدارة خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الإدراج و31 ديسمبر 2025. وبناءً عليه، لم يتم تنفيذ برنامج تدريبي منظم خلال فترة التقرير.

وبعد الإدراج، باشرت الشركة العمل على إرساء إطار منظم للتدريب والتأهيل لأعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. ويشمل هذا الإطار برامج تعريفية وبرامج تطوير مستمر تغطي أنشطة الشركة وإطار الحوكمة والمتطلبات التنظيمية ومجالات المخاطر الرئيسية.

وتواصل الإدارة التنفيذية العليا المشاركة في أنشطة التطوير المهني المرتبطة باختصاصاتهم، بما في ذلك الالتزام بمتطلبات التطوير المهني المستمر حيثما كان ذلك منطبقاً.

التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما في ذلك التعاملات التي تمت قبل إدراج الشركة في 15 ديسمبر 2025 أبرمت الشركة التعاملات التالية مع أطراف ذات علاقة من المساهمين المؤسسين الذين يملكون أكثر من 5% من رأس المال المصدر:

1. تقديم خدمات إدارة المرافق لمؤسسة أسباير زون

قدمت الشركة خدمات إدارة المرافق إلى مؤسسة أسباير زون (AZF)، وهي أحد المساهمين المؤسسين في الشركة..

وتعد مؤسسة أسباير زون مساهماً مؤسساً في الشركة وتملك نسبة 33.75% من رأس المال المصدر، وتُصنف كطرف ذي علاقة.

وخلال فترة التقرير، قدمت الشركة خدمات إدارة مرافق لمؤسسة أسباير زون بقيمة إجمالية بلغت 58,662,370 ريال قطري وكما في 31 ديسمبر 2025، كان هناك مبلغ مستحق قدره 14,919,430 ريال قطري، تم سداد مبلغ 4,962,629 ريال قطري منه لاحقاً في يناير 2026.

وقد نتج عن هذه المعاملة الاعتراف بإيرادات قدرها 58,662,370 ريال قطري، وتدفقات نقدية قدرها 52,763,647 ريال قطري خلال السنة.

وقد تمت المعاملة وفق شروط تجارية اعتيادية، وخضعت للمراجعة وفق الإجراءات الحوكمية المعمول بها للتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ولم يتم رصد أي تعارض مصالح فيما يتعلق بهذه المعاملة.

2. مصروفات ضريبية تم سدادها نيابة عن كوشمان آند ويكفيلد (قطر) بي تي واي هولدنغز

تعد شركة كوشمان آند ويكفيلد (قطر) بي تي واي هولدنغز ("C&W") مساهماً مؤسساً في الشركة وتملك نسبة 18.75% من رأس المال المصدر، وتصنف كطرف ذي علاقة، كما أنها مساهم أجنبي.

وخلال فترة التقرير، قامت الشركة بسداد مصروفات ضريبية نيابة عن شركة C&W بلغت قيمتها 1,490,073 ريال قطري على أساس الدفع والاسترداد، وكانت هذه التسوية مرتبطة بمسائل سابقة على الإدراج.

وكما في 31 ديسمبر 2025، كان هناك مبلغ قدره 970,000 ريال قطري مستحق لصالح شركة C&W يتعلق بأتعاب مجلس الإدارة..

وقد تمت المعاملة على أساس الاسترداد وخضعت للمراجعة وفق الإجراءات الحوكمية المعمول بها للتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ولم يتم رصد أي تعارض مصالح فيما يتعلق بهذه المعاملة.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

أنشطة اللجان

تم إدراج الشركة في 15 ديسمبر 2025. ونظرًا لقصر الفترة بين تاريخ الإدراج ونهاية السنة، لم تُعقد أي اجتماعات لمجلس الإدارة أو لجانه خلال الفترة من تاريخ الإدراج وحتى 31 ديسمبر 2025. وخلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، تمت ممارسة الإشراف الحوكمي من خلال مجلس الإدارة وهيكل لجانه وفقًا للنظام الأساسي للشركة.

وخلال عام 2026، سيواصل مجلس الإدارة ولجانه عقد اجتماعاتهم ضمن الهيكل القائم، إلى حين استكمال موازنة وإعادة تشكيل تكوين اللجان واختصاصاتها ضمن فترة توفيق الأوضاع المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عام 2025.

مدونة السلوك

اعتمد مجلس الإدارة مدونة للسلوك تحدد معايير السلوك المهني والأخلاقي المتوقعة في الشركة. ويشكل الإشراف على الالتزام بهذه المدونة جزءًا من إطار الحوكمة المعتمد لدى الشركة.

وخلال فترة التقرير، تم دعم الالتزام بمدونة السلوك من خلال إشراف الإدارة وآليات التقارير والتصعيد المعتمدة وفقًا للإجراءات الداخلية للشركة.

النزاعات أو المطالبات

تؤكد الشركة أنها لم تكن طرفًا في أي نزاعات أو إجراءات تحكيم أو دعاوى قضائية جوهرية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 تستوجب الإفصاح وفقًا للمتطلبات القانونية أو التنظيمية المعمول بها.

المبالغ المصروفة على الإعلانات

بلغ إجمالي المصروفات الإعلانية والتسويقية التي تكبدتها الشركة خلال السنة 227,466 ريال قطري، وذلك دعمًا لأنشطة تطوير العلامة التجارية وتعزيز الحضور في السوق وأنشطة تطوير الأعمال. وقد توزعت هذه المصروفات على النحو التالي:

- رعاية و مواد تسويقية لمعرض إل إي دي باور إكسبو 67,416 ريال قطري
- وضع العلامة التجارية للشركة على المركبات: 6,000 ريال قطري
- تصميم الأجنحة وتكاليف المشاركة في معرضي المعرض الدولي لإدارة المرافق والصيانة والتنظيف وإل إي دي باور إكسبو: 42,250 ريال قطري
- اتفاقية رعاية منتخب اسكتلندا لكرة القدم (هوم نيشن 2026): 5,000 ريال قطري
- أتعاب إدارة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي: 106,800 ريال قطري

مناقشات وتحليلات الإدارة بشأن أصحاب المصلحة

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما في ذلك في سياق تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة قطرية وإدراج أسهمها للتداول في 15 ديسمبر 2025، نظرت الإدارة التنفيذية العليا، تحت إشراف مجلس الإدارة، في عدد من المسائل ذات الأهمية لأصحاب المصلحة، بما في ذلك أولويات الشركة للسنة الكاملة الأولى بعد الإدراج وتوجهها الاستراتيجي على المدى المتوسط.

ونظرًا لأن إدراج الشركة تم في 15 ديسمبر 2025 ولم تُعقد اجتماعات لمجلس الإدارة خلال الفترة بين تاريخ الإدراج و31 ديسمبر 2025، فقد تقرر أن تُجرى المناقشات الرسمية على مستوى مجلس الإدارة بشأن الأولويات المستقبلية خلال عام 2026 ضمن جدول الحوكمة المعتاد. ومع ذلك، فقد جرت مناقشات تحضيرية خلال عملية الإدراج وعلى مستوى الإدارة التنفيذية خلال فترة التقرير.

وقد ركزت هذه المناقشات على ما يلي:

- موازنة إطار الحوكمة في الشركة مع المتطلبات المطبقة على الشركات المدرجة ضمن فترة توفيق الأوضاع المقررة في نظام الحوكمة
- الحفاظ على استمرارية العقود القائمة وضمان استقرار العمليات التشغيلية
- المشاركة المنضبطة في المناقصات وتوزيع القطاعات داخل دولة قطر
- تقييم فرص التوسع الإقليمي، بما في ذلك الأعمال التحضيرية المتعلقة بهيكل شراكة مقترح في المملكة العربية السعودية، وذلك رهنًا بالاعتبارات التنظيمية والتجارية

وعند النظر في هذه المسائل، تم إيلاء الاهتمام لمصالح المساهمين والموظفين والعملاء والدائنين والجهات التنظيمية، مع التركيز على موثوقية العمليات وإدارة رأس المال بحذر والامتثال التنظيمي وتعزيز البناء المؤسسي للشركة خلال مرحلتها الأولى كشركة مدرجة..

تقرير الرقابة الشرعية

وفقًا للمادة (3) من النظام الأساسي للشركة، تمارس الشركة أنشطتها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وبموجب المادة (60) من النظام الأساسي، يتم تعيين مستشار شرعي لتقديم رقابة مستقلة على مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية. ويقوم المستشار الشرعي بمراجعة أنشطة الشركة ضمن نطاق اختصاصه وإصدار رأي سنوي بشأن مدى توافقها مع أحكام الشريعة.

وقد صدر تقرير الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بصورة مستقلة وفقًا للوائح التأسيسية للشركة والمتطلبات المعمول بها..

التداول بناءً على معلومات داخلية

اعتمدت الشركة سياسة للتعامل في الأوراق المالية ومنع التداول بناءً على معلومات داخلية، معتمدة من مجلس الإدارة، تنظم استخدام المعلومات الجوهرية والتعامل في الأوراق المالية للشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وغيرهم من الأشخاص المصنفين كمطلعين. وتتضمن السياسة

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

أحكامًا تتعلق بإعداد قائمة المطلعين وتحديثها دوريًا، والحصول على تعهدات خطية من المطلعين تؤكد علمهم بالتزاماتهم، إضافة إلى الالتزام بفترات حظر التداول المنصوص عليها نظامًا.

وقد تم إعداد قائمة بالمطلعين عند إدراج الشركة للتداول في بورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025، وتم تزويد كل من بورصة قطر وشركة الإيداع المركزي للأوراق المالية بها. ولم تطرأ أي تعديلات على قائمة المطلعين خلال الفترة بين تاريخ الإدراج و31 ديسمبر 2025.

وخلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ولا سيما خلال الفترة الممتدة من تاريخ الإدراج وحتى نهاية السنة، لم يتم - بحسب علم الشركة - تنفيذ أي تعامل مباشر أو غير مباشر في أسهم الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا أو غيرهم من المطلعين، بما في ذلك أزواجهم وأبنائهم الفُصْر.

وتواصل الشركة مواءمة ضوابط التداول بناءً على معلومات داخلية وممارسات الإفصاح لديها مع متطلبات نظام الحوكمة واللوائح التنظيمية ذات الصلة خلال فترة توفيق الأوضاع اللاحقة للإدراج..

المتحدث الرسمي باسم الشركة

في إطار إدراج أسهم الشركة للتداول في بورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025، تم تحديد شخص اتصال معتمد لدى بورصة قطر، كما تم نشر بيانات الاتصال الخاصة به على الموقع الإلكتروني للشركة. ويعد هذا الشخص نقطة الاتصال الرئيسية للمستثمرين والمشاركين في السوق.

ونظرًا لأن إدراج الشركة تم في 15 ديسمبر 2025 ولم تُعقد اجتماعات لمجلس الإدارة خلال الفترة بين تاريخ الإدراج و31 ديسمبر 2025، لم يصدر قرار رسمي من مجلس الإدارة بتعيين المتحدث الرسمي وفقًا لنظام حوكمة الشركات. ومع ذلك، استمر شخص الاتصال المعين في أداء مهام الإفصاح إلى حين اعتماد التعيين رسميًا من قبل مجلس الإدارة.

وخلال فترة التقرير، لم يكن لشخص الاتصال المعين أي مصالح مالية أو تجارية أو علاقات أو إجراءات قانونية من شأنها التأثير سلبًا على أدائه لمهامه على النحو المناسب.

الموقع الإلكتروني

في سياق إدراج أسهم الشركة للتداول في بورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025، أنشأت الشركة صفحة مخصصة لعلاقات المستثمرين على موقعها الإلكتروني. وقد تضمنت هذه الصفحة الوثائق الأساسية المتعلقة بالإدراج والإفصاح، بما في ذلك النظام الأساسي للشركة، ونشرة الإدراج، والقوائم المالية المدققة والمراجعة، والبيانات الصحفية الصادرة بشأن الإدراج والإفصاحات اللاحقة. كما تم نشر بيانات الاتصال الخاصة بمسؤول علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني.

وكما في 31 ديسمبر 2025، تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح المستمرة المتعلقة بالموقع الإلكتروني وفقًا لقواعد علاقات المستثمرين الصادرة عن بورصة قطر. ولا تتضمن صفحة علاقات المستثمرين في الوقت الحالي بعض المعلومات المرتبطة بسعر السهم، بما في ذلك عرض السعر الفوري للسهم وبيانات التداول التاريخية ومعلومات أعلى وأدنى سعر سنوي للسهم. ومن المقرر استكمال هذه المتطلبات خلال عام 2026.

الإفصاحات التنظيمية والإفصاح العام

اعتمدت الشركة سياسة للإفصاح والاتصال معتمدة من مجلس الإدارة، تحدد الإطار المنظم لاعتماد ونشر ومراقبة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للجهات التنظيمية والمساهمين والسوق والأطراف الخارجية الأخرى. وتنظم هذه السياسة الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، وإجراءات الاعتماد الداخلية، والبيانات التصعيد إلى مجلس الإدارة عند الحاجة، إضافة إلى الإخطار المتزامن لكل من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وفقًا للقواعد المعمول بها.

وعقب إدراج أسهم الشركة للتداول في 15 ديسمبر 2025، قامت الشركة بالإفصاحات المطلوبة المرتبطة بالإدراج، بما في ذلك نشر نشرة الإدراج والوثائق التأسيسية والمعلومات المالية والإعلانات ذات الصلة عبر بورصة قطر وعلى موقعها الإلكتروني.

ونظرًا لتوقيت الإدراج، لم تنشأ أي التزامات إفصاح دورية إضافية خلال الفترة بين 15 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2025. أما الإفصاحات المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما في ذلك القوائم المالية المدققة وتقارير الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتقارير السنوي وتقارير حوكمة الشركات هذا، فيتم إصدارها خلال عام 2026 ضمن الأطر الزمنية التنظيمية المطبقة على الشركات المدرجة.

شائعات السوق

تعالج الشركة الشائعات المتداولة في السوق وفقًا لسياسة الإفصاح والاتصال المعتمدة لديها. ويتم تقييم أي معلومات قد يُتوقع بشكل معقول أن تؤثر في سعر الأوراق المالية للشركة أو في قرارات المستثمرين من حيث أهميتها النسبية، ويتم الإفصاح عنها - عند الاقتضاء - من خلال بورصة قطر وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

وتحظر السياسة الإفصاح الانتقائي عن المعلومات الجوهرية غير المتاحة للجمهور، كما تنص على إخضاع الاتصالات الخارجية لمراجعة واعتماد داخليين قبل نشرها ويحتفظ مجلس الإدارة بالإشراف على ممارسات الإفصاح في الشركة.

وخلال فترة التقرير المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لم يتم رصد أي شائعات جوهرية في السوق تستوجب إصدار إفصاح توضيحي أو تصحيحي.

10. تقرير حوكمة الشركات (تابع)

توقيت الإفصاحات

تنص سياسة الإفصاح والاتصال في الشركة على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الجوهرية بشكل فوري ومتزامن من خلال نظام الإفصاح في بورصة قطر، مع إخطار هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. كما تشترط السياسة أن يتم الإفصاح بطريقة تكفل تكافؤ الوصول إلى المعلومات وتجنب الإفصاح الانتقائي.

ووفقاً للقواعد المعمول بها، لا يتم نشر الإفصاحات خلال جلسات التداول. وفي حال استلزم الأمر الإفصاح أثناء جلسة التداول، يتم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في اللوائح ذات الصلة.

وقد قامت الشركة بإخطار كل من هيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر بالشخص المعين ونائبه لأغراض الإفصاح، ويتم إخطار الجهتين بأي تغييرات تطرأ على هذه التعيينات وفقاً للمتطلبات التنظيمية. كما تتضمن الإفصاحات الصادرة بموجب نظام حوكمة الشركات الإشارة إلى النظام وفق ما تقتضيه المتطلبات..

وخلال فترة التقرير المنتهية في 31 ديسمبر 2025، التزمت الشركة بمتطلبات توقيت الإفصاح المطبقة على الإفصاحات المرتبطة بإدراج أسهمها للتداول.

10.17. مدقق خارجي

عينت الجمعية العامة شركة فورفيس مزارز مدققاً خارجياً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وبلغت أتعاب التدقيق القانوني المعتمدة عن السنة المالية 45,000 ريال قطري.

وإلى جانب أعمال التدقيق القانوني، قدمت شركة فورفيس مزارز خلال عام 2025 خدمات مهنية مرتبطة بإدراج الشركة للتداول في بورصة قطر، بما في ذلك إصدار خطاب تأكيد. وبلغ إجمالي أتعاب الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق خلال السنة المالية 19,000 ريال قطري. وقد خضعت هذه الخدمات للمراجعة وفقاً لإطار الحوكمة المعتمد لدى الشركة، ولم يُعتبر أنها تؤثر في استقلالية المدقق الخارجي.

تُعد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويجري المدقق الخارجي أعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

ووفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة والتشريعات ذات الصلة، يقوم المدقق الخارجي بإبلاغ مجلس الإدارة بأي مسائل جوهرية يتم تحديدها خلال أعمال التدقيق، كما يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن مدى التزام الشركة بتطبيق نظام حوكمة الشركات المدرجة، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. وقد صدرت التقارير المتعلقة بالالتزام بنظام الحوكمة وبنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 خلال عام 2026 ضمن دورة التقارير السنوية.

وتؤكد الشركة أن المدقق الخارجي قدم الإقرارات المطلوبة بشأن استقلاليته وفقاً للمعايير المهنية والتنظيمية المعمول بها.

10.18. حوكمة الشركات التي تساهم فيها الحكومة

تُعد كل من مؤسسة أسباير زون (33.75%) واللجنة الأولمبية القطرية (22.50%) من المساهمين المؤسسين في الشركة. ويمثل هاتين الجهتين أعضاء في مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للشركة والقوانين المعمول بها.

ووفقاً لنظام حوكمة الشركات المدرجة، لا تسري القيود العددية المتعلقة بالحد الأقصى لعضويات ورئاسات مجالس الإدارة على ممثلي الجهات الحكومية. وباستثناء هذا الإعفاء، يخضع جميع أعضاء مجلس الإدارة، بمن فيهم الأعضاء المعينون من قبل المساهمين المؤسسين، لذات الواجبات والمسؤوليات ومعايير الحوكمة المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها.

ولا يغير وجود مساهمات ذات صلة بجهات حكومية من التزام الشركة بالامتثال لنظام حوكمة الشركات المدرجة. ويمارس مجلس الإدارة مسؤولياته بصورة جماعية وفقاً للنظام الأساسي للشركة والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

10.19. ضوابط تداول الأشخاص المطلعين

اعتمدت الشركة سياسة للتعامل في الأوراق المالية ومنع التداول بناءً على معلومات داخلية، معتمدة من مجلس الإدارة تتضمن ضوابط تهدف إلى الحد من إساءة استخدام المعلومات الجوهرية غير المتاحة للجمهور وتنظيم تعاملات الأشخاص المطلعين.

وتحتفظ الشركة بسجل للأشخاص المطلعين وفقاً للمتطلبات التنظيمية، وقد تم تزويد كل من بورصة قطر وشركة الإيداع المركزي للأوراق المالية بالسجل عند إدراج أسهم الشركة للتداول بتاريخ 15 ديسمبر 2025. ولم تطرأ أي تعديلات على سجل المطلعين خلال فترة التقرير. كما ستقوم الشركة بتزويد هيئة قطر للأسواق المالية بسجل المطلعين وفقاً للمتطلبات المعمول بها.

ويتم إخطار الأشخاص المطلعين رسمياً بصفاتهم، كما يُطلب منهم تقديم إقرارات خطية تؤكد التزامهم بواجبات السرية والقيود المفروضة على التداول والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. وتتضمن السياسة فترات حظر للتداول وقيوداً محددة على التعامل.

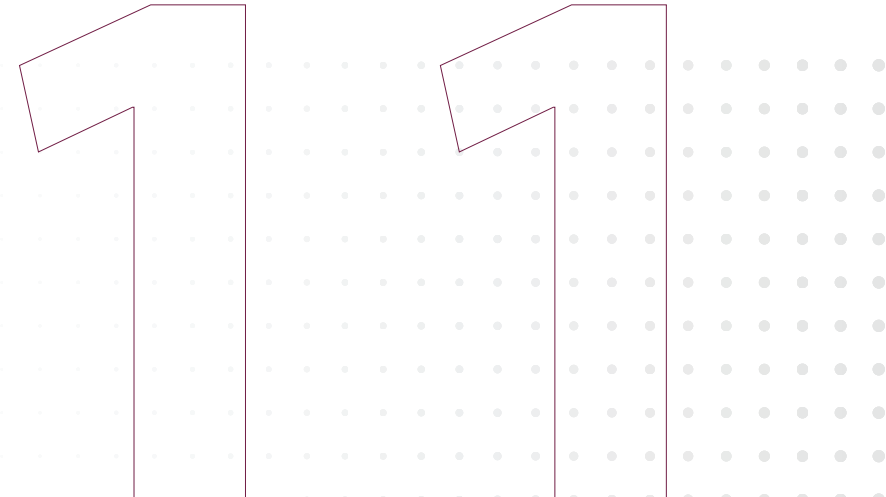
واستناداً إلى المعلومات المتاحة لدى الشركة، لم يتم تنفيذ أي تعامل مباشر أو غير مباشر في الأوراق المالية للشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا أو غيرهم من الأشخاص المطلعين خلال فترة التقرير المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

عبدالعزیز آل محمود

رئيس مجلس الإدارة

شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق.

تقرير تأكيد مستقل بشأن تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعام 2025



1.1 أ) تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز (ش.م.ق.ع.)

تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة 11 من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (هيئة قطر) كلّفنا مجلس إدارة مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ق.ع. (الشركة) للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في 31 ديسمبر 2025 ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه. يتضمن البيان الموقع من رئيس مجلس الإدارة للشركة والذي تمت مشاركة مزارز بتاريخ 5 مارس 2026 والذي من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للشركة، والذي ينص على أنه بما أن الشركة قد تم إدراجها مؤخراً في 15 ديسمبر 2025، وما زال تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية جارياً، فإن مجلس الإدارة لم يكمل بعد تقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية اعتباراً من 31 ديسمبر 2025.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديوي والمعروف بـ (الجنة المنظمات الراعية أو إطار عمل لجنة المنظمات الراعية).

تتضمن هذه مسؤولية صياغة وتنفيذ واختبار والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتفسيرات المعقولة في ظل الظروف، والحفاظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدهته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها.

قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم 3000، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والتي تتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة متضمناً السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التي يتضمن معايير الاستقلالية الدولية (قواعد) معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للزاهمة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها الشركة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

اقتصرت إجراءاتنا على تقييم وصف مجلس الإدارة لحالة تطبيق معايير الرقابة الداخلية على التقارير المالية الحالية. ولأن الإدارة لم تكمل بعد تصميم وتنفيذ وتقييم فعالية التشغيل، لم نجر أي إجراءات بشأن فعالية التشغيل أو تراجع اختبارات الإدارة. علاوة على ذلك، كجزء من مهمتنا، لم نقوم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان ولا من السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للشركة. لم نحصل على المعلومات الأخرى حتى يتم تضمينها في التقرير السنوي الذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فحين مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

1.1 أ) تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية (تابع)

خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للشركة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه مناسباً لفترات مستقبلية إذا حدث تغييرا في الظروف أو تراجعاً في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استناداً إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. وضعت الشركة أهداف الرقابة داخلياً استناداً إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المبينة في هذا التقرير ورهنا بها. نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

بناء على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الشركة لا تزال في طور إجراء تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية ولم تكمل بعد تقييمها لتصميم أو تنفيذ أو فعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية اعتباراً من 31 ديسمبر 2025.

القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق أي طرف غير المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه أو على أي جزء منه، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول أو النتائج التي توصلنا إليها. أصدرنا تقريرنا للمساهمين في الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن ينسخ أو يُشار إليه أو يُفصح عنه كلياً فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للشركة أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

مهاب سامي مسلم
سجل مراقبي الحسابات رقم (349)
بترخيص من هيئة الأسواق المالية مدقق خارجي
رخصة رقم 1201911

5 مارس 2026
الدوحة
دولة قطر

مرفق بيان الشركة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

1.1 ب) تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

- تتم بصورة مستمرة أو دائمة بطبيعتها، مثل الإشراف والمراقبة التي هي جزء من السياسات والإجراءات المعتمدة أو الفصل بين المهام؛
- تتم على أساس دوري، مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية؛
- تكون وقائية (Preventive) أو رصدية (Detective) بطبيعتها؛
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية: تشمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية تلك الضوابط على المستوى الأعلى للشركة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النظام، في حين أن الضوابط التي لها تأثير مباشر يمكن أن تتضمن، على سبيل المثال، عملية التسوية التي تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية؛ و
- تتضمن خصائص آلية و/أو يدوية: الضوابط الآلية هي وظائف رقابية مدمجة في عمليات النظام، مثل ضوابط الفصل الإجباري بين المهام التي يفرضها التطبيق، وكذلك فحوص التواصل (Interface) بين الأنظمة والتأكد من اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط اليدوية هي تلك التي يطبقها فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل التفويض والموافقة لإجراء المعاملات.

قياس التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية

- لقد بدأت الشركة وشرعت في إجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) وفقاً لإطار عمل COSO. وفي 15 ديسمبر 2025، استكملت الشركة إدراجها المباشر في السوق الرئيسي لبورصة قطر. ونظراً لأن الشركة كانت مرحلة لفترة قصيرة فقط قبل 31 ديسمبر 2025، فإن عملية التقييم لا تزال قيد الإنجاز كما في 31 ديسمبر 2025. وبناءً على ذلك، لم يتم الانتهاء بعد من تقييم فعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية لدى الشركة حتى ذلك التاريخ.
- كما في تاريخ التقرير، لم تقم الشركة بعد بإجراء تقييم رسمي لمدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)، وذلك بالنظر إلى:
- مخاطر حدوث خطأ جوهري في بنود البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية تعرض بنود البيانات المالية للأخطاء الجوهريّة؛ و
 - مقدار احتمالية فشل الضوابط المحددة، وذلك بالنظر إلى عوامل مثل درجة التحول الآلي، درجة التعقيد، مخاطر تجاوز الإدارة، كفاءة الموظفين، ومستوى الحكم الشخصي المطلوب؛

قياس التصميم والتطبيق والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية (تتمة)

- تحدد هذه العوامل، بشكل إجمالي، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مناسباً. يتم استمداد هذه الأدلة من خلال إجراءات مدمجة كجزء من المسؤوليات اليومية للموظفين، أو من خلال إجراءات يتم تنفيذها خصيصاً لغرض تقييم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية. المعلومات التي يتم جمعها من مصادر أخرى تشكل أيضاً عنصراً هاماً في التقييم، حيث أن مثل هذه الأدلة إما قد تلتفت انتباه الإدارة إلى قضايا إضافية تتعلق بالرقابة أو تدعم النتائج التي تم التوصل إليها.
- كما هو مذكور أعلاه، أكملت الشركة إدراجها المباشر في السوق الرئيسية لبورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025، ونظراً لقصر الفترة منذ إدراج الشركة، لم تكمل الإدارة بعد تقييمها رسمياً لتصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR)، وبالتالي لا يُبدي رأياً بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2025. وتحفظ الشركة بينة رقابية تاريخية قائمة، كما بانثرت بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقاً لإطار COSO، وذلك في إطار التزامها المستمر بمتطلبات الحوكمة والإفصاح وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

عبدالعزیز آل محمود

رئيس مجلس الإدارة

شركة مساندة لخدمات إدارة المرافق ش.م.ع.ق.

5 مارس 2026

إلى: شركة مزارز إس إيه ليمتد (فرع قطر)

دوحة، قطر

تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة عامة

إن مجلس إدارة شركة مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيس ش.م.ع.ق. ("الشركة") هي المسؤولة عن إنشاء والحفاظ على ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) كما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA). إن الرقابة الداخلية لدينا على التقارير المالية هي عملية مصممة لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). كما يشمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة لمنع الأخطاء الجوهرية.

مخاطر إعداد التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية إما في عدم عرض البيانات المالية بشكل عادل بسبب أخطاء غير متعمدة أو متعمدة أو ألا يتم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. بنشأ العرض غير العادل للبيانات المالية إذا احتوى واحد أو أكثر من حسابات البيانات المالية أو الإفصاحات على أخطاء (أو حذفات) جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، بشكل فردي أو جماعي، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

للحد من مخاطر إعداد التقارير المالية، أنشأت الشركة إطاراً للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) يهدف إلى توفير تأكيد معقول، وليس مطلقاً، ضد الأخطاء الجوهرية. وقد اعتمدت الشركة المعايير الواردة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبواي (COSO) كأساس لتطوير وتقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية لديها. وقد باشرت الشركة عملية تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط وفقاً لهذا الإطار، كما يتم إجراء تقييم فعالية التشغيل بشكل تدريجي. وبناءً عليه، يتم تطبيق إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية على مراحل.

- الوجود / الحدوث: الأصول والالتزامات موجودة، والعمليات المالية قد حدثت.
- الاكتمال: جميع العمليات المالية مسجلة، وأرصدة الحسابات مدرجة في البيانات المالية.
- التقييم / القياس: يتم تسجيل الأصول والالتزامات والعمليات المالية في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية: تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل صحيح كإصول والتزامات.
- العرض والإفصاحات: يتم تصنيف البيانات المالية والإفصاح عنها وعرضها بطريقة مناسبة.

وبرغم هذا، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن جودة تصميمه وتشغيله، إلا أنه يمكن أن يقدم فقط تأكيداً معقولاً، ولكن ليس مطلقاً، بشأن استيفاء وتحقيق أهداف هذا النظام، وعليه فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو نظم وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيايل. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام التحكم حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب مراعاة فوائد الضوابط بالنسبة لتكافئها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف الأعمال والدعم مع المشاركة في مراجعة موثوقة الفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية. ونتيجة لذلك، فإن تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية يشمل موظفين يعملون في وظائف مختلفة عبر المنظمة.

ضوابط الحد من مخاطر الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية

إن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يتضمن عدداً كبيراً من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف للحد من مخاطر وقوع أخطاء جوهرية في البيانات المالية. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل، وتشمل تلك التي:

البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

12

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول

إلى السادة مساهمي شركة مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ع.ق. ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الدخل والشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التوضيحية الأخرى كما هو موضح في الصفحات من 10 إلى 45.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤولياتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية "في هذا التقرير. إننا مستقون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية وفقاً لحكمنا المهني هي تلك الأمور، الأكثر أهمية في أعمال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية ككل وخلال تكوين رأينا حولها، كما أننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

الفقطع الزمني للإيرادات	أمور التدقيق الرئيسية
راجع الإيضاحات 3 و17 حول البيانات المالية	
كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الأساسية الخاصة بنا.	أمور التدقيق الرئيسية
تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين إجراءات أخرى:	اعترفت الشركة بإيرادات بلغت 145.5 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 148.6 مليون ريال قطري)
<ul style="list-style-type: none"> الحصول على فهم لعمليات إدارة العقود لدى الشركة، والاعتراف بالإيرادات، وإجراءات الفوترة الشهرية، بما في ذلك تحديد العمليات والضوابط الرئيسية ذات الصلة بالقطع الزمني للإيرادات في نهاية الفترة. تقييم تصميم وتطبيق الضوابط ذات الصلة بالاعتراف بالإيرادات والفوترة، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات المطبقة في أو حول تاريخ التقرير. تقييم مدى ملاءمة سياسات الاعتراف بالإيرادات لدى الشركة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15، وبشكل خاص فيما يتعلق بعقود الخدمات طويلة الأجل ذات ترتيبات الفوترة الشهرية. تنفيذ إجراءات جوهرية لاختبار القطع الزمني للإيرادات، بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> اختبار قيود الإيرادات والفواتير ذات الصلة المسجلة قرب تاريخ التقرير؛ تتبع البنود المختارة إلى العقود الأساسية أو أي مستندات داعمة أخرى ذات صلة، لتقييم ما إذا تم تسجيل الإيرادات في الفترة المحاسبية المناسبة؛ و اختبار الفواتير الصادرة بعد تاريخ التقرير مباشرة لتحديد ما إذا كان أي منها يتعلق بخدمات تم تنفيذها قبل نهاية السنة. تنفيذ إجراءات تحليلية على إيرادات نهاية السنة، بما في ذلك المقارنة مع الفترات السابقة والتوقعات، بهدف تحديد أي تحركات أو اتجاهات أو علاقات غير اعتيادية قد تشير إلى وجود مشكلات محتملة في قطع الإيرادات. تقييم كفاية واكتمال الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات في البيانات المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> تُعد الإيرادات مؤشراً رئيسياً لأداء بالنسبة للشركة، وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 240، "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتمال في تدقيق البيانات المالية" يُفترض وجود مخاطر احتمال تتعلق بالاعتراف بالإيرادات، مع التركيز بشكل خاص على مخاطر القطع الزمني غير المناسب للإيرادات في نهاية السنة. تحقق الشركة إيراداتها بشكل أساسي من عقود إدارة المرافق والخدمات ذات الصلة، بما في ذلك العقود مع الجهات الحكومية والجهات المرتبطة بها. ويتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن هذه العقود على مدار الوقت، استناداً إلى تقديم الخدمات للعملاء وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 الإيرادات من العقود مع العملاء". يتطلب تحديد ما إذا تم الاعتراف بالإيرادات في الفترة المحاسبية المناسبة تقييم توقيت تنفيذ الخدمات، خاص في الخدمات المقدمة قرب تاريخ التقرير. وتوجد مخاطر جوهرية لاحتمال الاعتراف بالإيرادات في فترة تقرير غير صحيحة نتيجة أخطاء القطع الزمني، خاصة في الحالات التي تمت فيها الخدمات عبر نهاية السنة أو عندما يتم اعتماد مستندات إثبات إنجاز الخدمة بعد نهاية السنة المالية بفترة قصيرة. وبناءً على ذلك، تم اعتبار القطع الزمني للإيرادات في نهاية السنة مسألة تدقيق رئيسية.

1.2. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ وإعادة إصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو تأكيد عال المستوى، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً عن أخطاء جوهرية في حال وجودها. وقد يمكن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان يمكن بشكل فردي أو جماعي أو إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس حكماً مهنيًا ونقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق كما إننا نقوم بـ:

- تحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن تزوير أو خطأ تصميم و تنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، وتحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا المختطف. إن خطر عدم إكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ نظراً لأن الاحتمال قد ينطوي على تدليس وتزوير أو حذف متعمد أو عرض خاطئ أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- تقييم بالحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي إتخذتها إدارة الشركة.
- إصدار نتيجة على مدى ملائمة استخدام إدارة الشركة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها ما إذا كانت هناك شكوكاً جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على المواصله وفقاً لمبدأ الإستمرارية. إذا وصلنا إلى أن هناك شكوكاً جوهرية فإننا مطالبون بلفت الإنتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية أو إذا كان الإفضاح عن هذه المعلومات غير كاف بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تسبب في أن نقوم الشركة بالتوقف عن الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفضاحات وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق ضمن أمور أخرى بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق.

نقوم أيضاً بتزويد مجلس الإدارة ببيان بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة.

ومن الأمور التي تم التواصل فيها مع مجلس الإدارة، تحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، أمور التدقيق الأساسية. نحن نشير إلى هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عنها، في حالات نادرة جداً، لا يتم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظراً للأثار السلبية التي قد تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على المصلحة العامة في حالة ذكرها في التقرير.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

إلى السادة مساهمي شركة مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ع.ق.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

التأكيد على الأمر

بالإشارة إلى إيضاح 1 حول البيانات المالية، والذي يوضح أنه وبموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 8 أكتوبر 2025، تم تحويل الشكل القانوني للشركة من شركة مساهمة خاصة إلى شركة مساهمة عامة قطرية. ولاحقاً، وتم بعد ذلك الإدراج المباشر لأسهم الشركة في السوق الرئيسية لبورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025، مما أدى إلى تغيير في هيكل ونسب المساهمين نتيجة الطرح العام. ولا يتضمن رأينا أي تعديل فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير متحفظ حول هذه البيانات المالية كما في 3 فبراير 2025.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المدرجة في التقرير السنوي للشركة (التقرير السنوي)، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي، بما في ذلك تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير المدقق.

إن رأينا بشأن البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نندي عن أي شكل من أشكال تأكيد الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا حول البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، إلى وجود خطأ جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فعلياً الإبلاغ عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية مجلس الإدارة والمكثفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول حول إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية واستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي لتصفية الشركة أو إنهاء عملياتها أو ليس لديها بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك،

ويعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تمة)

إلى السادة مساهمي شركة مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ع.ق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، الذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 (قانون الشركات التجارية القطري المعدل)، فإننا نفيد بما يلي:

- تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة، وتتفق بياناتها المالية مع تلك السجلات.
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا،
- لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو النظام الأساسي قد حدثت خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة أو على أدائها المالي كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025؛ و
- لقد أطلعنا على تقرير مجلس الإدارة لكي يتم تضمينه في التقرير السنوي، والمعلومات المالية الواردة فيه تتماشى مع دفاتر وسجلات الشركة.

مهذب سامي مسلم

مجل مراقبي الحسابات رقم (349)

رقم التسجيل في هيئة قطر للأسواق المالية 1201911

الدوحة، دولة قطر في: 5 مارس 2026

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالريال القطري ما لم ينص على خلاف ذلك)

الإيضاح	2025	2024
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
4	477,804	849,117
5	1,899,619	1,543,717
6	5,015,654	1,037,065
7	9,129,486	9,100,195
إجمالي الموجودات غير المتداولة	16,522,563	12,530,094
الموجودات المتداولة		
29.8	59,308,764	51,486,621
9 (ب)	14,024,479	9,018,199
10	186,808,231	94,877,132
إجمالي الموجودات المتداولة	260,141,474	155,381,952
إجمالي الموجودات	276,664,037	167,912,046
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
11	70,000,000	15,000,000
12	11,526,509	7,500,000
	56,017,848	116,154,135
إجمالي حقوق الملكية	137,544,357	138,654,135
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
14	15,363,673	15,412,082
15	1,506,513	579,209
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	16,870,186	15,991,291
المطلوبات المتداولة		
15	3,672,360	502,327
9 (ب)	66,422,092	-
16	52,155,042	12,764,293
إجمالي المطلوبات المتداولة	122,249,494	13,266,620
إجمالي المطلوبات	139,119,680	29,257,911
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	276,664,037	167,912,046

اعتمدت إدارة الشركة هذه البيانات المالية وصرحت بإصدارها في 5 مارس 2026.

السيد / عبد العزيز عبد الله الشريف
رئيس مجلس الإدارة

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

بيان الدخل الشامل
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالريال القطري ما لم ينص على خلاف ذلك)

الإيضاح	2025	2024	
إيرادات	145,489,848	148,602,664	17
تكلفة الإيرادات	(102,008,986)	(94,307,140)	29, 18
مجمّل الربح	43,480,862	54,295,524	
إيرادات أخرى	1,228,996	373,965	22
مصروفات عمومية وإدارية	(6,679,653)	(8,254,470)	19
حصة من (الخسائر) / الأرباح الناتجة عن المشروعات المشتركة	(220,134)	6,001,899	7
مخصص إنخفاض قيمة مدينون تجاريون	(1,126,092)	(958,924)	29, 8
إيرادات التمويل بالصافي	3,581,113	2,542,009	21
إجمالي الدخل الشامل للسنة	40,265,092	54,000,003	
العائد الأساسي والمخفف للمسهم	0.66	36.00	24

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

بيان التغيرات في حقوق الملكية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ ريال قطري ما لم ينص على خلاف ذلك)

رأس المال	إحتياطي قانوني	أرباح محتجزة	الإجمالي	
15,000,000	7,500,000	102,654,132	125,154,132	الرصيد في 1 يناير 2024
-	-	54,000,003	54,000,003	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	(40,500,000)	(40,500,000)	توزيعات الأرباح المعلنة (1)
15,000,000	7,500,000	116,154,135	138,654,135	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
55,000,000	-	(55,000,000)	-	زيادة في رأس المال (إيضاح 11)
-	-	40,265,092	40,265,092	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	-	1,631,757	1,631,757	تنازل عن مبالغ مستحقة إلى طرف ذو علاقة (2)
-	4,026,509	(4,026,509)	-	المحول إلى إحتياطي قانوني (إيضاح 12)
-	-	(1,006,627)	(1,006,627)	المحول إلى صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح 13)
-	-	(42,000,000)	(42,000,000)	توزيعات الأرباح المعلنة (1)
70,000,000	11,526,509	56,017,848	137,544,357	الرصيد في 31 ديسمبر 2025

(1) في 23 مايو 2024، تم الإعلان و الموافقة عن توزيع أرباح بمبلغ 40,500,000 ريال قطري عن أرباح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (إيضاح 9). تم تسوية توزيع الأرباح بالكامل في سنة 2024.

في 17 نوفمبر 2025، تم الإعلان و الموافقة على توزيع أرباح بقيمة 42,000,000 ريال قطري عن أرباح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (إيضاح 9)، ولم يتم سدادها حتى تاريخ التقرير (إيضاح 16).

(2) خلال السنة، اتفقت الشركة و المساهمين المؤسسين لها، بشكل متبادل على التنازل عن التزام قائم بمبلغ 1,631,757 ريال قطري (2024: لا شيء). ونتيجة لذلك، تم إلغاء الاعتراف بالالتزام وتم الاعتراف بالأثر مباشرة ضمن حقوق الملكية (إيضاح 9).

1.1 البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

بيان التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بالريال القطري ما لم ينص على خلاف ذلك)

الإيضاحات المتممة للبيانات المالية

كما في وعن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(جميع المبالغ بالريال القطري ما لم ينص على خلاف ذلك)

الإيضاح	2025	2024
الأنشطة التشغيلية		
الربح	40,265,092	54,000,003
تعديلات ل:		
إهلاك الممتلكات والمعدات	4	484,384
ربح من بيع الممتلكات والمعدات	4	633,393
إطفاء الموجودات غير الملموسة	4	(850)
إهلاك موجودات حق الاستخدام	5	746,271
حصة من الخسائر / الأرباح الناتجة عن المشروعات المشتركة	6	3,778,761
مخصص إنخفاض قيمة مديون تجاريون	7	220,134
إيراد الأرباح من استثمارات المضاربة	8	1,126,092
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	10	(2,685,526)
مصرفات تمويلية على مطلوبات الإيجار	14	3,366,606
صافي التعديلات في الإيجار	15	143,517
أرباح التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل		4,794
تغييرات في رأس المال العامل:		
مديون تجاريون وذمم مبنية أخرى		54,888,046
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة		45,400,938
دائنون تجاريون وذمم دائنة أخرى		2,230,293
التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		(8,948,235)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين		(5,006,280)
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		(12,787,331)
الأنشطة الاستثمارية		
إضافات للممتلكات والمعدات		50,609,342
متحصلات من استبعاد الممتلكات والمعدات		(4,179,972)
إضافات للموجودات غير الملموسة		27,830,545
صافي حركة رأس المال العامل للمشروع المشترك		(2,673,826)
أرباح من استثمارات المضاربة		46,429,370
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية		25,156,719
الأنشطة التمويلية		
سداد مطلوبات الإيجار بما في ذلك مصرفات تمويلية		(390,424)
توزيعات الأرباح المدفوعة		1,123
صافي التمويل مع طرف ذو علاقة		(1,102,173)
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		38,792,514
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		2,685,526
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		41,088,739
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		(3,835,944)
سداد مطلوبات الإيجار بما في ذلك مصرفات تمويلية		(3,781,800)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(40,500,000)
صافي التمويل مع طرف ذو علاقة		68,053,849
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		(44,335,944)
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		43,182,165
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		91,931,099
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		51,694,967
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		94,877,132
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		186,808,231
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		94,877,132
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		1,493,374
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		7,494,100
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		1,631,757
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		55,000,000
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		1,493,374
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية		7,494,100

1. معلومات الشركة والأنشطة الرئيسية

مساندة فاسيلتي مانجمنت سيرفيسز ش.م.ع.ق. ("الشركة") مسجلة كشركة ذات مسؤولية محدودة لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب السجل التجاري رقم 58773 بتاريخ 15 يناير 2013. بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2025، تم تحويل الشكل القانوني للشركة من شركة مساهمة خاصة إلى شركة مساهمة عامة فطرية. وتم بعد ذلك الإدراج المباشر لأسهم الشركة في السوق الرئيسية لبورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025. ونتيجة لهذا الإدراج، تم طرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب العام، مما أدى إلى تغيير في هيكل ونسب المساهمين. يقع مكتب الشركة المسجل في أنكور 1، مبنى سيورت اكسلرييتور، الحي التجاري القطري، أسباير، الدوحة، دولة قطر.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تقديم خدمات إدارة المرافق، بما في ذلك تنظيف وإدارة وصيانة الملاعب والمباني والحدائق.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات السارية لقانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وتعديلاته بالقانون رقم 8 لسنة 2021.

ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء مطلوبات الإيجار التي يتم قياسها بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

ج) عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية بالريال القطري الذي يمثل عملة التعامل وعملة العرض للشركة.

د) استخدام التقديرات والأحكام

تم الإفصاح عن المعلومات حول المجالات الهامة للتقديرات غير المؤكدة والأحكام الجوهرية المطبقة في إعداد البيانات المالية في إيضاح 28.

هـ) التعديلات السارية حديثاً على المعايير

قامت الشركة بتطبيق التعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي أصبحت سارية للفترة السوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. وقد تم اعتماد هذه التعديلات في إعداد هذه البيانات المالية:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - العملات الغير قابلة للتداول:
توفر هذه التعديلات إرشادات حول كيفية تحديد الكيانات لسعر الصرف الذي يجب استخدامه عندما تكون العملة غير قابلة للتداول.

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

2. أساس الإعداد (تتمة)

و) التعديلات على المعايير لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولكنها متاحة للتطبيق المبكر

تم إصدار التعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. لم تقم الشركة بتطبيق المبكر لهذه المعايير الجديدة والتعديلات والتحسينات على المعايير ولكن قد تقوم بتطبيقها في الفترات المستقبلية:

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2026)
توضح هذه التعديلات تقييم التدفقات التعاقدية، إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية التي تم تسويتها إلكترونياً، وتحسن الإفصاحات ذات الصلة.
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 - العقود التي تشير إلى الكهرياء المعتمدة على الطبيعة (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2026)
تقدم هذه التعديلات إرشادات بشأن محاسبة العقود التي تشير إلى الكهرياء المتغيرة، وتحسن الإفصاحات ذات الصلة.
التعديلات السنوية للمعايير المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية - الجزء 11 (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2026).
هذه التحسينات تتضمن تعديلات بسيطة لتوضيح الصياغة أو تصحيح النتائج غير المقصودة في العديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2027).
يوضح هذا المعيار الجديد المتطلبات التي تم تحديثها لعرض وإفصاح البيانات المالية لتعزيز الاستمرارية والشفافية.
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 19 - الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات (سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2027)
يحد هذا المعيار من متطلبات الإفصاح للشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة، وذلك لتبسيط عملية إعداد التقارير مع الحفاظ على المعلومات المفيدة.

تقوم الشركة حالياً بتقييم التأثير المحتمل لهذه المعايير الجديدة والتعديلات والتحسينات على المعايير على بياناتها المالية.

ز) التعديلات على المعايير ليست فعالة بعد

تم إصدار التعديلات التالية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولكنها ليست سارية المفعول بعد ومتاحة للتطبيق الاختياري:

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 10 والمعيار المحاسبية الدولي 28 - بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك (سيتم تحديد تاريخ السريان لاحقاً).
تتناول هذه التعديلات المعالجة المحاسبية للمعاملات بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

ح) الأمور المتعلقة بالتغير المناخي

تأخذ الشركة في الاعتبار الأمور المتعلقة بالتغير المناخي عند إصدار الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية، حيثما كان ذلك مناسباً. يتضمن هذا التقييم مجموعة واسعة من التأثيرات المحتملة على الشركة بسبب المخاطر المادية والانتقالية. من المتوقع أن تؤثر معظم المخاطر المتعلقة بالمناخ على مدى فترة أطول بشكل عام من الاستحقاق التعاقدى لمعظم التعرضات، ومع ذلك فإن الأمور المتعلقة بالمناخ تزيد من عدم اليقين في التقديرات والافتراضات التي تدعم بعض البنود في البيانات المالية. في الوقت الحالي، ليس للمخاطر المتعلقة بالمناخ تأثير كبير على القياس، على الرغم من أن الشركة تراقب عن كثب التغييرات والتطورات ذات العلاقة. تشمل البنود والاعتبارات الأكثر تأثراً بشكل مباشر بالأمور المتعلقة بالمناخ منها الأعمارها الإنتاجية للممتلكات والمعدات، انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، وخسائر الائتمان المتوقعة، من بين أمور أخرى.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية

السياسات المحاسبية الجوهرية للشركة المطبقة في إعداد البيانات المالية موضحة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على السنتين المعروضتين في هذه البيانات المالية.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الإهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة بشكل مباشر بشراء البنود. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات أو احتسابها كموجودات منفصلة، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى الشركة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبنود ويكون بالإمكان قياس تكليف البنود بشكل موثوق به. يلغى الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي عنصر مسجل كموجودات منفصلة عند استبدالها. ويتم إدراج جميع تكاليف الصيانة والإصلاح الأخرى في الربح أو الخسارة خلال فترة التقرير المتكبدة فيها.

يتم احتساب الإهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخصيص تكلفة الموجودات مطروحاً منها القيمة المتبقية على مدار أعمارها الإنتاجية على النحو التالي:

السنوات	
3	الأثاث والأجهزة المنزلية
5	السيارات
3	أجهزة الكمبيوتر
3	المعدات المكتبية
5	الأثاث والتجهيزات

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات، وتعديلها إذا كان ملائماً، في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد، إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من القيمة القابلة للاسترداد المقدرة. تُحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات بالاستناد إلى الفرق بين القيمة الدفترية وعائداتها ويتم تسجيلها في بيان الدخل الشامل.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الموجودات غير الملموسة

البرامج

يتم الاعتراف بالتكلفة المرتبطة بصيانة البرامج كمصروف عند تكديدها. يتم الاعتراف بتكاليف التطوير التي تنسب مباشرة إلى تصميم واختبار منتجات البرمجيات الفريدة والمميزة التي تسيطر عليها الشركة كأصول غير ملموسة عند استيفاء المعايير التالية:

- من الممكن تقنياً إكمال البرنامج بحيث يكون متاحاً للاستخدام ؛
- تعترف الإدارة استكمال البرنامج واستخدامه أو بيعه.
- إمكانية استخدام البرنامج أو بيعه.
- يمكن توضيح كيف سيولد البرنامج فوائد اقتصادية مستقبلية محتملة.
- توافر الموارد التقنية والمالية وغيرها من الموارد الكافية لإكمال التطوير واستخدام أو بيع البرامج ؛ و
- يمكن قياس النفقات المنسوبة إلى البرنامج أثناء تطويره بشكل موثوق.

التكاليف المنسوبة مباشرة والتي تتم رسالتها كجزء من البرنامج تشمل تكاليف الموظفين وجزء مناسب من النفقات العامة ذات العلاقة. يتم تسجيل تكاليف التطوير المرسلة كموجودات غير ملموسة ويتم إطفاءها من النقطة التي يكون فيها الأصل جاهزاً للاستخدام.

موجودات حق الاستخدام

يتم قياس موجودات حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة ، والتي تشمل المبلغ الأولي للمطلوبات الاجارية المعدلة لأي مدفوعات إيجار تتم في أو قبل تاريخ البدء ، بالإضافة إلى أي تكاليف أولية مباشرة متكبدة و تقدير لتكاليف تفكيك وإزالة الأصل الأساسي أو استعادة الأصل الأساسي أو الموقع الذي يوجد فيه ، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. يتم لاحقاً قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الإهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة ، إن وجدت ، ويتم تعديلها لبعض قياسات مطلوبات الإيجار .

الإهلاك المحسوب لشطب تكلفة بنود موجودات حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الإنتاجي لحق استخدام الموجودات المؤجرة أو نهاية عقد الإيجار .

الاستثمارات في المشاريع المشتركة

المشروع المشترك هو ترتيب تعاقدي مشترك يكون بموجبه للشركة وطرف واحد أو أكثر سيطرة مشتركة على الترتيب، ولهم حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك.

يتم احتساب حصص الشركة في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وبموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة، ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة الشركة من أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ والدخل الشامل الآخر للمشروع المشترك. ويتم الاعتراف بحصة الشركة من أرباح أو خسائر المشروع المشترك في بيان الربح أو الخسارة ضمن بند حصة الربح / (الخسارة) من المشاريع المشتركة.

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأدوات المالية

يتم إثبات الذمم المدينة التجارية وسندات الدين مبدئياً عند نشأتها. يتم إثبات جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

الأصل المالي أو الإلتزام المالي ما لم يكن موجوداً مالياً بدون عنصر تمويل كبير ، يتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة المضافة ، في حالة وجود بنود غير مفاضة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة التي تنسب بشكل مباشر إلى الاستحواذ أو الإصدار. يتم قياس الذمم المدينة التجارية التي لا تحتوي على عنصر تمويلي هام مبدئياً بسعر المعاملة.

الموجودات المالية: التصنيف والقياس اللاحق

عند الاعتراف الأولي ، يتم تصنيف الأصل المالي على:

- أ- التكلفة المطفأة - إذا استوفت الشرطين التاليين ولم يتم تحديدهما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ؛
- يحتفظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بأصول لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.
- ب- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - إذا استوفت كل من الشروط التالية ولم يتم تعيينها كما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- يحتفظ به ضمن نموذج أعمال تحقق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية ؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية الخاصة بها في تواريخ محددة إلى التدفقات النقدية التي تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.
- ت- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - جميع الموجودات المالية غير المصنفة كمفاضة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو موضح أعلاه.

عند الاعتراف الأولي ، قد تقوم الشركة بتحديد أصل مالي بشكل غير قابل للاسترداد والذي يلي بطريقة أخرى المتطلبات لقيمته بالقيمة العادلة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أخرى.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة الإبلاغ الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

صنفت الشركة عند الاعتراف الأولي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. لا تمتلك الشركة أي موجودات مالية أخرى.

الموجودات المالية: تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. تشمل المعلومات التي تم النظر فيها:

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأدوات المالية

الموجودات المالية: تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

- السياسات والأهداف المعلنة للحفاظ وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. وتشمل هذه ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب التدفقات النقدية التعاقدية أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات ؛
 - كيف يتم تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها ؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية الموجودة في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر ؛
 - كيف يتم تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة ؛ و
 - تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة ، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.
- لا تعتبر عمليات نقل الموجودات المالية إلى أطراف أخرى في معاملات غير مؤهلة للإلغاء ، مبيعات لهذا الغرض ، بما يتماشى مع اعتراف الشركة المستمر بالموجودات.

الموجودات المالية : تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنفود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإفراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش ربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات رأس المال والفائدة فقط ، تدرس الشركة الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم ، تأخذ الشركة في الاعتبار: الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛ المصطلحات التي قد تعدل معدل القسيمة التعاقدية ، بما في ذلك ميزات معدل متغير ؛ الدفع المسبق وميزات التمديد. والشروط التي تحد من مطالبته الشركة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال: ميزات غير قابلة للإستعادة).

تتوافق ميزة الدفع المسبق مع مدفوعات رأس المال والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الفائدة والفائدة على المبلغ الأساسي المستحق ، والتي قد تشمل تعويضًا إضافيًا معقولًا عن الإلغاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة على أهميته التعاقدية ، وهي ميزة تسمح أو تتطلب الدفع المسبق بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضًا تعويضًا إضافيًا معقولًا بالنسبة للإلغاء المبكر) يتم التعامل مع هذا المعيار بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المقدم غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الموجودات المالية: القياس اللاحق والأرباح والخسائر

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة - يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم إدراج إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج صافي الأرباح والخسائر ، بما في ذلك أي إيرادات فوائد أو أرباح ، في الربح أو الخسارة. لا تملك الشركة أي موجودات مالية أخرى.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. عند إلغاء الاعتراف ، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة. لا تملك الشركة أي موجودات مالية أخرى.
- استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - يتم قياس هذه الموجودات لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إدراج توزيعات الأرباح كإيراد في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعتراؤها بالربح أو الخسارة. لا تملك الشركة أي موجودات مالية أخرى.

المطلوبات المالية: التصنيف والقياس اللاحق

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تصنيف الالتزام المالي كما في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة ، أو أنه مشتق أو تم تعيينه على هذا النحو عند الاعتراف المبني.

يتم قياس المطلوبات المالية في القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر ، بما في ذلك أي مصروفات فوائد، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية: إلغاء الاعتراف

يتم استبعاد الأصل المالي (أو ، عند الاقتضاء ، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) في الحالات التالية:

- انتهت صلاحية حقوق تلقي التدفقات النقدية من الأصل ؛ و
- قامت الشركة بنقل حقوقها في تلقي التدفقات النقدية من الأصل أو تمهدت بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف آخر بموجب ترتيب "التبرير" ؛ وإما (أ) قامت الشركة بنقل جميع مخاطر ومزايا الأصل إلى حد كبير ، أو (ب) لم تقم الشركة بنقل أو احتفظت إلى حد كبير بجميع مخاطر ومزايا الأصل ، ولكنها نقلت السيطرة على الأصل.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية: إلغاء الاعتراف (تتمة)

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبه بنقل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي الخاص بها ، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا الموجودات المنقولة. في هذه الحالات ، لا يتم إلغاء الموجودات المنقولة.

المطلوبات المالية: إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم انتهاء أو إلغاء الالتزام. عندما يتم استبدال التزام مالي قائم بمقترض آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة إلى حد كبير ، أو يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري ، يتم التعامل مع هذا التبادل أو التعديل على أنه إلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد والفرق في القيمة الدفترية المعنية يتم إدراجه في بيان الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبدرج الصافي في بيان المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعندما يكون هناك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

الانخفاض في القيمة

الموجودات المالية غير المشتقة

تعترف الشركة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. لا تملك الشركة أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة. تقيس الشركة بدل الخسارة إما بمبلغ يساوي:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ، وهي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأدوات المالية. أو
 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً ، والتي تشمل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهراً).
- أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقبية يتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.
- يتم دائماً قياس مخصصات الخسارة للدينون والذمم المدينة الأخرى بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة.
- يتم قياس مخصصات الخسارة بمبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة إما بمبلغ يساوي 12 شهراً أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر اعتماداً على حجم الزيادات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالموجودات.
- يتم دائماً قياس مخصصات الخسارة على النقد ولدى البنوك بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.
- تعتبر الشركة أن الأصل المالي متخلف عن السداد عندما يكون من غير المرجح أن يدفع العميل التزاماته الائتمانية لشركة بالكامل ، دون لجوء الشركة إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد).

تعتبر الشركة أن النقد ولدى البنوك يتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيفها لمخاطر الائتمان معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار".

يتم دائماً قياس مخصصات خسارة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من 12 شهراً). أقصى فترة يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقبية يتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

في تاريخ كل تقرير ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. الأصل المالي "منخفض القيمة الائتمانية" ، عندما يحدث حدث واحد أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدر للأصل المالي. الدليل على أن أحد الموجودات المالية قد انخفضت قيمته الائتمانية يشمل خرق العقد مثل التخلف عن السداد.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. تقوم الشركة بشكل فردي بإجراء تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول بالاسترداد. لا تتوقع الشركة استرداداً جوهرياً من المبلغ المشطوب.

ومع ذلك ، فإن الموجودات المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة. تم تقييم الموجودات المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.

يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية ما يلي:

- تقصير أو تعثر من قبل المدين.
- إعادة هيكلة مبلغ مستحق لشركة بشروط لا تراها الشركة بخلاف ذلك.
- المؤشرات على أن المدين سيدخل في مرحلة إفلاس. أو

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الانخفاض في القيمة (تتمة)

الموجودات المالية غير المشتقة (تتمة)

الشطب (تتمة)

- بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى وجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية المتوقعة من مجموعة من الموجودات المالية.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطلقة

نظرت الشركة في دليل على انخفاض قيمة هذه الموجودات المالية على مستوى الأصل الفردي والمستوى الجماعي. تم تقييم جميع الموجودات الهامة بشكل فردي بشكل فردي لتحديد الانخفاض في القيمة.

تم بعد ذلك تقييم أولئك الذين تبين أنهم ليسوا معوقين بشكل جماعي لأي انخفاض تم تكبده ولكن لم يتم تحديده بشكل فردي بعد. الموجودات التي لم تكن مهمة بشكل فردي تم تقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة. تم إجراء تقييم جماعي من قبل الشركة سويًا الموجودات التي لها خصائص مخاطر مماثلة.

عند تقييم الإخفاض في القيمة الأجمالية، استخدمت الشركة معلومات تاريخية عن توقيت عمليات الاسترداد ومقدار الخسارة المتكيدة، وأدخلت تعديلاً إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية على هذا النحو بحيث من المرجح أن تكون الخسائر الفعلية أكبر أو أقل مما تشير إليه الاتجاهات التاريخية.

تم احتساب خسارة انخفاض القيمة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل. تم الاعتراف بالخسائر في الربح أو الخسارة وتم إظهارها في حساب المخصصات. عندما اعتبرت الشركة أنه لا توجد آفاق واقعية لاسترداد الأصل، يتم إعدام المبالغ ذات العلاقة. إذا انخفض حجم خسارة انخفاض القيمة فيما بعد وكان النقص مرتبطاً بشكل موضوعي بحدث وقع بعد تسجيل انخفاض القيمة، فقد تم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية (ممتلكات ومعدات، موجودات غير ملموسة، موجودات حق الإستخدام و الإستثمار في مشروعات مشتركة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل.

بالنسبة لاختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة من الموجودات التي تولد التدفقات النقدية من الاستخدام المستمر والمستقل إلى حد كبير عن التدفقات النقدية للأصول الأخرى أو وحدات توليد النقد.

القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للعملة هي أكبر قيمة في الاستخدام وقيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع. تستند القيمة المستخدمة إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ القابل للاسترداد. يتم إدراج خسائر انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم تخصيصها لتقليل القيمة الدفترية للأصول الأخرى في وحدة توليد النقد على أساس تناسبي.

يتم عكس خسارة انخفاض القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، في حالة عدم وجود خسائر انخفاض في القيمة.

النقد وما في حكم النقد

لأغراض بيان التدفقات النقدية، تتكون النقد وما في حكم النقد في الصندوق، والنقد والأرصدة لدى البنوك، والودائع البنكية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر.

رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. يتم احتساب التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى إصدار الأسهم العادية كخصم من حقوق الملكية.

المخصصات

يتم الاعتراف بمخصصات المطالبات القانونية أو ضمانات الخدمة أو سداد التزامات عندما يترتب على الشركة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل خروج موارد لتسوية الالتزام، وأن يكون مبلغ الالتزام قد تم تقديره على نحو موثوق به. ولا يتم الاعتراف بالمخصصات المتعلقة بخسائر التشغيل المستقبلية. وفي حالة وجود عدد من الالتزامات المماثلة، يتم تحديد احتمال الحاجة إلى تدفقات نقدية صادرة لتسوية بمراعاة فئة الالتزامات الكتل.

ويتم احتساب المخصص حتى مع وجود احتمال ضئيل بخروج موارد تتعلق بأي بند مُدرج في نفس فئة الالتزامات. وتقاس المخصصات بالقيمة الحالية لأفضل تقديرات الإدارة للتدفقات المتوقعة لسداد الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير. ويتم إثبات الزيادة في المخصصات بسبب مرور الوقت ضمن مصروفات الفوائد. تتم مراجعة المخصصات سنويًا لتعكس أفضل التقديرات الحالية للتدفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم الشركة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الأجانب وفقاً لعهود العمل وقانون العمل القطري رقم 14 لسنة 2004. ويستند الحق في هذه الاستحقاقات إلى الراتب النهائي وطول مدة الخدمة للموظفين، رهنا بإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدار فترة التوظيف.

يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدار فترة التوظيف. يتم تضمين الرسوم الناتجة في "تكلفة الموظفين" في بيان الدخل الشامل. ليس لدى الشركة أي التزامات دفع أخرى بمجرد دفع الاشتراكات. يتم الاعتراف بالمساهمات عند استحقاقها. تم تقديم هذا كمطلوبات غير متداولة أخرى في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار

عند بداية العقد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يحتوي عليه. العقد هو أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية مقابل منفعة. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان:

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

عقود الإيجار (تتمة)

- يتضمن العقد استخدام أصل محدد - قد يتم تحديد ذلك صراحة أو ضمناً ، ويجب أن يكون مميزاً مادياً أو يمثل بشكل جوهري كل قدرة الأصل المميز مادياً. إذا كان للمورد حق استبدال جوهري ، فلن يتم تحديد الأصل ؛
 - للشركة الحق في الحصول بشكل جوهري على جميع المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام ؛ و
 - يحق للشركة توجيه استخدام الأصل. تتمتع الشركة بهذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار الأكثر صلة بتغيير كيفية استخدام الأصل ولأي غرض. في حالات نادرة حيث يكون القرار بشأن كيفية ولأي غرض محددًا مسبقاً ، يكون للشركة الحق في توجيه استخدام الأصل إذا كان يحق للشركة تشغيل الأصل ؛ أو قامت الشركة بتصميم الأصل بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدامه.
- عند البدء أو عند إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على مكون عقد الإيجار ، تخصص الشركة المقابل في العقد لكل عنصر إيجار على أساس سعره المستقل.

الشركة كمتأجر

تعترف الشركة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار في تاريخ بدء الإيجار. يتم قياس حق استخدام الأصل مبدئياً بالتكلفة ، والتي تشمل على المبلغ الأولي لالتزام الإيجار المعدل لأي دفعة إيجار يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء ، بالإضافة إلى أي تكلفة أولية مباشرة متكبدة وتقدير تكلفة التفكيك وإزالة الأصل الأساسي أو لاستعادة الأصل الأساسي أو الموقع الذي يوجد فيه ، ناقصاً أي حافز إيجار مستلم.

يتم لاحقاً استهلاك موجودات حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو نهاية مدة الإيجار ، أيهما أقرب. يتم تحديد العمر الإنتاجي المقدر لموجودات حق الاستخدام على نفس الأسس التي يتم تحديدها للممتلكات والمعدات. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تخفيض حق استخدام الأصل بشكل دوري عن طريق خسائر انخفاض القيمة ، إن وجدت ، ويتم تعديله لبعض القياسات الأولية لمطلوبات الإيجار .

يتم قياس التزام عقد الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء ، مخصومة باستخدام سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار أو ، إذا كان هذا المعدل لا يمكن تحديده بسهولة ، ومعدل الاقتراض المتزايد للشركة. بشكل عام ، تستخدم الشركة معدل الاقتراض المتزايد كمعدل الخصم .

تتكون مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار مما يلي:

- المدفوعات الثابتة ، بما في ذلك المدفوعات الثابتة الجوهرية ؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، يتم قياسها مبدئياً باستخدام المؤشر أو السعر في تاريخ البدء ؛
- المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية. و

سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي من المؤكد بشكل معقول أن تمارسه الشركة ، ومدفوعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت الشركة متأكدة بشكل معقول من ممارسة خيار التمديد ، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن الشركة متأكدة بشكل معقول عدم الإنهاء مبكراً.

يتم قياس التزام عقد الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إعادة قياسها عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في مؤشر أو معدل ، إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع أن يكون مستحق الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية ، أو إذا غيرت الشركة تقييم ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء .

عندما يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار بهذه الطريقة ، يتم إجراء تعديل مماثل على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام ، أو يتم تسجيله في بيان الدخل الشامل إذا كانت القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام تحتوي على تم تخفيضه إلى الصفر .

عقد إيجار قصير الأجل وإيجار للموجودات منخفضة القيمة

لم تختار الشركة الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار حيث أن الشركة لديها عقود إيجار قصيرة الأجل الخاصة بسكن الموظفين والتي لا تتجاوز مدة إيجار 12 شهراً أو أقل. تعترف الشركة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروفات على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار .

توزيعات الأرباح

تعترف الشركة بالالتزام عندما يتم السماح بتوزيع الأرباح ولم يعد التوزيع وفقاً لتقدير الشركة. وفقاً للقانون التجاري القطري رقم 11 لسنة 2015 ، المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2021 ، يسمح بالتوزيع عندما يوافق عليه المساهمون. يتم الاعتراف بالمبلغ المقابل مباشرة في حقوق الملكية.

الاعتراف بالإيرادات

الإيرادات من العقود مع العملاء

تقوم الشركة بإثبات الإيراد من العقود مع العملاء استناداً إلى نموذج مكون من خمس خطوات على النحو الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15:

- خطوة رقم 1: تحديد العقد/العقود المحررة مع العملاء: ويتم تعريف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر يُنشئ بينهما حقوق والتزامات قابلة للنفاد، كما يحدد المعايير الخاصة بكل عقد والتي لا بد من استيفائها.
- خطوة رقم 2: تحديد الوفاء بالالتزامات في العقد: الوفاء بالالتزام هو الوعد للعميل في العقد من أجل نقل البضاعة أو الخدمة للعميل.
- خطوة رقم 3: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو النظير الذي تتوقع الشركة أن تكون لها حق فيه مقابل نقل البضائع أو الخدمات المعهودة إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن الغير.
- خطوة رقم 4: تخصيص سعر المعاملة للوفاء بالالتزامات العقد: للعقود التي يوجد بها أكثر من التزام يتطلب الوفاء به، تقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام مطلوب الوفاء به بقيمة تصف النظير الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل إتمام الوفاء بكل الالتزامات.
- خطوة رقم 5: إثبات الإيراد عند أو (اعتباراً من) وقت إتمام الشركة بالالتزامات تتعلق بالأداء.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

الإيرادات من العقود مع العملاء (تتمة)

تستوفي الشركة الالتزامات المتعلقة بالأداء، وتقوم بإثبات الإيراد بمرور الوقت، في حالة أن أحد المعايير التالية تم الاستيفاء بها:

1. يتلقى العميل بشكل متزامن ويستهلك الفوائد التي يتم تقديمها من خلال أداء الشركة بينما تقوم الشركة بالإداء؛

2. أو يُنشئ أداء الشركة ويحسن من الموجودات التي يسيطر عليها العميل باعتبار أنه يتم إنشاء أو تحسين الموجودات؛

3. أو لا ينشأ عن أداء الشركة أي من الموجودات ذات استخدام بديل للشركة، كما أن للشركة حق قابل للنفاد في الدفع من أجل إتمام الوفاء حتى تاريخه.

من أجل الوفاء بالالتزامات؛ في حالة أنه لم يتم الاستيفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم إثبات الإيراد في الوقت المحدد عند إتمام الوفاء بالالتزامات.

عندما تستكمل الشركة وفاء الالتزام من خلال تسليم البضائع أو الخدمات الموعودة، تُحرر الشركة عقداً للموجودات استناداً لقيمة النظرير المكتسب نتيجة للوفاء.

وفي حالة أن النظرير المستلم من العميل يزيد عن قيمة الإيراد المعترف به، فهذا يزيد من الالتزامات القانونية للعقد.

يتم قياس الإيراد الناتج بالقيمة العادلة للنظرير المستلم أو الذي يمكن تحصيله، مع الأخذ في الاعتبار شروط الدفع المحددة في التعاقد. تقوم الشركة بتقييم ترتيباتها للإيراد مقابل المعايير المحددة لتحديد ما إذا كانت الشركة تتصرف طرف رئيسي أم وكيل. وقد خلصت الشركة إلى أنها تتصرف كطرف رئيسي في كافة ترتيبات الإيراد الخاصة بها.

يتم إثبات الإيراد في بيان الدخل بالقدر الذي يحتمل فيه تدفق الفوائد الاقتصادية داخل الشركة، كما يمكن أن يتم قياس الإيراد والتكاليف، حسب الاقتضاء، بصورة مؤثقة.

خدمات إدارة المرافق

تتكون الإيرادات الناتجة عن تقديم خدمات إدارة المرافق من خدمات التنظيف والصيانة. ويتم الاعتراف بالإيرادات على مدار الوقت خلال الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم الخدمات. وبالنسبة للعقود ذات السعر الثابت، يتم الاعتراف بالإيرادات استناداً إلى الخدمة الفعلية المقدمة حتى نهاية فترة التقرير كنسبة من إجمالي الخدمات المنق على تقديمها، وذلك لأن العميل يتلقى ويستهلك في الوقت نفسه المنافع التي تقدمها الشركة. ويتم تحديد ذلك بناءً على الوقت المنقضي مقارنة بإجمالي مدة العقد.

الإيرادات الأخرى

يتم الاعتراف بالإيرادات عند تحصيلها

إيرادات التمويل / مصاريف

يتم إدراج إيرادات التمويل / مصاريف في بيان الدخل الشامل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم المدفوعات والإيصالات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل (أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للأصل. عند حساب معدل الفائدة الفعلي، تقدر الشركة التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس خسائر الائتمان المستقبلية.

يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي. تشمل تكاليف المعاملات على التكاليف الإضافية التي تُعزى مباشرة إلى اقتناء أو إصدار موجودات مالية. تتضمن إيرادات التمويل / مصاريف الواردة في بيان الدخل الشامل والتي تتضمن الفوائد على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفاة محسوبة على أساس الفائدة الفعلية.

ضريبة الدخل

اعتباراً من 28 أكتوبر 2025، وبالنظر إلى تغيير الشكل القانوني للشركة واستكمال الموافقات التنظيمية ذات العلاقة، أصبحت الشركة مؤهلة ككيان مدرج وأصبحت مؤهلة للإعفاء من ضريبة الدخل بموجب اللوائح الضريبية المعمول بها.

وقبل الحصول على صفة شركة مساهمة عامة قطرية، تتكون الضريبة الحالية من الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع أو المستحقة على الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة للسنة المنسوبة إلى المساهم غير الخليجي في الشركة، وأي تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع أو المستحقة القبض فيما يتعلق بالسنوات السابقة. يتم احتسابها على أساس قوانين الضرائب التي تم سنها (قانون ضريبة الدخل رقم 24 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وقانون رقم 11 لسنة 2022) أو التي تم سنها بشكل جوهري في تاريخ التقرير في دولة قطر. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المواقف المتخذة في القرارات الضريبية فيما يتعلق بالحالات التي تخضع فيها اللوائح الضريبية المعمول بها للتفسير. إذا كانت اللوائح الضريبية المعمول بها خاضعة للتفسير، فإنها تحدد مخصصاً عند الاقتضاء على أساس المبالغ المتوقع دفعها إلى السلطات الضريبية.

العائد على السهم

تقدم الشركة بيانات العائد على السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم حساب العائد على السهم الأساسية بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى المساهمين العاديين في الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. أما العائد على السهم المخففة فتحدد بتعديل الربح أو الخسارة المنسوبة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، وذلك لمراعاة تأثير جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة، والتي تشمل السندات القابلة للتحويل وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين، إن وجدت.

التصنيف المتداول وغير المتداول

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات بناءً على التصنيف المتداول وغير المتداول.

تكون الموجودات متداولة في حالة:

- يتوقع أن تتحقق أو يقصد أن يتم بيعها أو استهلاكها في دورة التشغيل العادية،
- محتفظ بها أساساً لغرض المتاجرة؛

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

3. السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

التصنيف المتداول وغير المتداول (تتمة)

- يتوقع أن تتحقق خلال 12 شهراً بعد فترة التقرير؛
- النقد وما في حكم النقد ما لم يحظر أن يتم تبادلها أو استخدامها لتسوية مطلوبات ما لمدة لا تقل عن 12 شهراً بعد فترة التقرير . يتم تصنيف كل الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.
- تكون المطلوبات متداولة في حالة:
 - يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية؛
 - محتفظ بها مبدئياً لأغراض المتاجرة؛
 - تكون مستحقة التسوية خلال 12 شهراً بعد فترة التقرير؛
 - لا يوجد حق مشروط لتأخير تسوية المطلوبات لمدة لا تقل عن 12 شهراً بعد فترة التقرير .
- تصنف الشركة جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

القطاعات التشغيلية

تم تحديد القطاعات التشغيلية استناداً إلى التقارير الداخلية للإدارة والتي تتم مراجعتها بصفة منتظمة من قبل الرئيس التنفيذي لغرض تخصيص الموارد وتقييم الأداء . واستناداً إلى هيكل التقارير الداخلية للشركة وتقييم الإدارة، فإن الشركة تعمل ضمن قطاع تشغيلي واحد. وبناءً عليه، لا يتم عرض معلومات قطاعية منفصلة. كما يتم الإفصاح عن مزيد من المعلومات في الإيضاح 27 حول البيانات المالية.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

- لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية منها إلى الشركة.
- لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة في البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق النقدي المدفوع لهذه الموارد متضمناً منافع اقتصادية بعيدة.

4. ممتلكات ومعدات

الإجمالي	الأثاث والتجهيزات	المعدات المكتبية	أجهزة الكمبيوتر	السيارات	الأثاث والأجهزة المنزلية	التكلفة
8,680,629	638,900	868,927	3,828,858	1,392,121	1,951,823	في 1 يناير 2024
390,424	252,600	62,740	75,084	-	-	إضافات
(4,750)	-	-	(4,750)	-	-	إستبعادات (1)
9,066,303	891,500	931,667	3,899,192	1,392,121	1,951,823	في 31 ديسمبر 2024
113,370	3,600	21,450	88,320	-	-	إضافات
(2,150)	-	-	(2,150)	-	-	إستبعادات (1)
9,177,523	895,100	953,117	3,985,362	1,392,121	1,951,823	في 31 ديسمبر 2025
7,587,485	622,029	689,923	3,521,627	806,136	1,947,770	الإهلاك المتراكم
633,393	54,052	115,715	244,885	216,382	2,359	في 1 يناير 2024
(3,692)	-	-	(3,692)	-	-	إهلاك السنة (إيضاح 18)
8,217,186	676,081	805,638	3,762,820	1,022,518	1,950,129	في 31 ديسمبر 2024
484,384	89,040	83,257	101,574	208,820	1,693	إهلاك السنة (إيضاح 18)
(1,851)	-	-	(1,851)	-	-	إستبعادات (1)
8,699,719	765,121	888,895	3,862,543	1,231,338	1,951,822	في 31 ديسمبر 2025
477,804	129,979	64,222	122,819	160,783	1	القيمة الدفترية
849,117	215,419	126,029	136,372	369,603	1,694	في 31 ديسمبر 2025

(1) في بيان التدفقات النقدية، تتكون المتحصلات من بيع الممتلكات والمعدات مما يلي:

2024	2025
1,058	299
65	850
1,123	1,149

القيمة الدفترية
ربح بيع ممتلكات ومعدات
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

(1) يعرض الجدول أدناه حصة أرباح أو خسائر المشروعات المشتركة:

2024	2025
633,729	(479,139)
5,368,170	259,005
6,001,899	(220,134)

(أ) مساندة - خدمات إدارة المرافق كومو
دخلت الشركة في مشروع مشترك مع شركة كومو لخدمات إدارة المرافق ذ.م.م. على أساس تقاسم الأرباح 50:50، باسم "مساندة - كومو لإدارة المرافق المتكاملة"، وهو مشروع غير مندمج مع مقر الأعمال في دولة قطر. ويتمثل نشاط المشروع المشترك بشكل رئيسي في توفير خدمات إدارة المرافق المتكاملة لمقر شركة قطر للبترول (قطر للطاقة).
وبناءً على الاتفاقية الموقعة مع شركة كومو لإدارة المرافق ذ.م.م، بدأت الشركتان أنشطتهما في 2021 لمدة 5 سنوات.

2024	2025
50:50	50:50

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية للمشروعات المشتركة، استناداً إلى بياناتها المالية المنفصلة:
بيان المركز المالي

2024	2025
922,687	559,065
43,177,722	38,521,782
(1,038,441)	(1,266,526)
(20,197,452)	(15,908,082)
22,864,516	21,906,239
11,432,258	10,953,120

بيان نتائج الأعمال

2024	2025
40,300,380	43,953,296
(39,784,012)	(44,911,573)
516,368	(958,277)
258,184	(479,139)
375,545	-
633,729	(479,139)

2024	2025
5,599,772	5,599,772
-	1,102,173
5,599,772	6,701,945
3,366,517	4,056,055
689,538	746,271
4,056,055	4,802,326
1,543,717	1,899,619

(1) يتعلق هذا بإضافة برامج كمبيوتر المستخدمة في عمليات إدارة مرافق الشركة.

6. موجودات حق الاستخدام

2024	2025
28,893,104	30,352,547
1,493,374	7,494,100
(33,931)	-
30,352,547	37,846,647
25,536,721	29,315,482
3,778,761	3,515,511
29,315,482	32,830,993
1,037,065	5,015,654

7. استثمارات في مشروعات مشتركة

2024	2025
41,890,810	9,100,195
(38,792,514)	249,425
6,001,899	(220,134)
9,100,195	9,129,486

5. موجودات غير ملموسة
التكلفة
في 1 يناير
إضافات (1)
في 31 ديسمبر
الإطفاء المتراكم
في 1 يناير
إطفاء السنة (إيضاح 18)
في 31 ديسمبر

القيمة الدفترية

التكلفة
في 1 يناير
إضافات (إيضاح 15)
تعديلات
في 31 ديسمبر
الإهلاك المتراكم
في 1 يناير
إهلاك للسنة (إيضاح 18)
في 31 ديسمبر
القيمة الدفترية

في 1 يناير
صافي حركة رأس مال المشروعات المشتركة
الحصة في (خسائر) / أرباح المشروعات المشتركة (1)
في 31 ديسمبر

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

7. استثمارات في مشروعات مشتركة (تتمة)

(ب) مساندة - أرينا للخدمات الاستشارية

دخلت الشركة في مشروع مشترك مع شركة اليماء للاستشارات الإدارية ذ.م.م على أساس تقاسم الأرباح 50:50، باسم "مساندة - أرينا للخدمات الاستشارية"، وهي مشروع غير مدمج مع مقر الأعمال في دولة قطر. ويتمثل نشاط المشروع المشترك بشكل رئيسي في توفير خدمات إدارة المرافق المتكاملة لهيئة الأشغال العامة. وبناءً على الاتفاقية الموقعة مع شركة اليماء للاستشارات الإدارية ذ.م.م، بدأ المشروع المشترك لمساندة - أرينا للخدمات الاستشارية أنشطته في 10 أبريل 2023 لتقديم معرض البستنة الدولي 2023 الدوحة قطر، وقد اختتمت في 30 يوليو 2024 بعد نجاح تنظيم الحدث.

2024	2025
50:50	50:50

مساندة - أرينا للخدمات الاستشارية

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية للمشاريع المشتركة، استناداً إلى بياناتها المالية المفصلة:

بيان المركز المالي

2024	2025
684,655	-
(545,942)	-
138,713	-
69,357	-

موجودات متداولة
مطلوبات متداولة
صافي الموجودات
حصة الشركة في صافي الموجودات (50%)

بيان نتائج الأعمال

2024	2025
35,857,590	-
(25,121,249)	518,010
10,736,341	518,010
5,368,170	259,005

إيرادات
إيرادات أخرى / (مصروفات)
صافي الربح
حصة الشركة في صافي الربح (50%)

8. مدينون تجاريون ونعم مدينة أخرى

2024	2025
(إيضاح 29)	
35,445,399	43,014,228
(142,674)	(1,268,766)
35,302,725	41,745,462
11,952,706	12,602,647
2,270,409	2,860,014
1,357,895	1,592,305
141,860	38,115
461,026	470,221
51,486,621	59,308,764

مدينون تجاريون، بالإنجمالي (1) (إيضاح 17)
يخصم: مخصص إنخفاض قيمة المدينون التجاريون (2)
مدينون تجاريون، بالصافي
إيرادات مستحقة (3) (إيضاح 17)
مبالغ مدفوعة مقدماً
ودائع التأمين
مبالغ مدفوعة مقدماً للموردين
ذمم مدينة أخرى

(1) في سنة 2024، قامت الشركة بشطب ذمم تجارية بقيمة 816,250 ريال قطري. ولم يتم شطب أي ذمم خلال السنة الحالية.
(2) كانت الحركات في مخصص انخفاض قيمة المدينون التجاريون كما يلي:

2024	2025
-	142,674
142,674	1,126,092
142,674	1,268,766

في 1 يناير
مخصص مكون خلال السنة
في 31 ديسمبر

(3) يتعلق هذا بإجراء مستحق ناتج عن خدمات إدارة المرافق التي تم تقديمها ولم يتم إصدار فواتير بها بعد.

9. معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة من المساهمين وموظفي الإدارة الرئيسيين للشركة والشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية. تعتمد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

(أ) معاملات الأطراف ذات العلاقة

2024	2025
64,618,520	58,662,370
40,500,000	42,000,000
-	1,631,757
1,667,495	1,490,073

المساهمون الرئيسيون:
إيرادات (إيضاح 17)
توزيعات أرباح معلنة (إيضاح 16)
تنازل عن مبالغ مستحقة إلى طرف ذو علاقة (إيضاح 9 (ب))
تحويلات مالية

(ب) ارصدة أطراف ذات علاقة

(1) مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

2024	2025
7,593,126	12,527,327
1,425,073	1,497,152
9,018,199	14,024,479

المساهمون الرئيسيون:
مؤسسة أسباير زون (إيضاح 17)
شركة كوشمان أند ويكفيلد - قطر - القابضة المحدودة

الأرصدة المذكورة أعلاه ذات طبيعة تجارية، ولا تحمل أي فائدة أو أوراق مالية، مستحقة عند الطلب ويتم تحصيلها نقداً.

(2) مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة

2024	2025
-	66,422,092

المساهمون الرئيسيون:
مؤسسة أسباير زون

الأرصدة المذكورة أعلاه ذات طبيعة تمويلية، ولا تحمل أي فائدة أو أوراق مالية، مستحقة الدفع عند الطلب ويتم تسويتها نقداً.

خلال السنة، قامت الشركة بالتنازل عن أرصدة تبلغ 1,631,757 ريال قطري (إيضاح 9 (أ)).

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

9. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

(ج) مكافآت موظفي الإدارة الرئيسية

2024	2025
4,431,336	4,417,870
3,395,000	1,761,598
7,826,336	6,179,468

منافع الموظفين قصيرة الأجل
مكافآت المديرين

10. نقد وما في حكم النقد

2024	2025
80,500,000	105,000,000
14,362,551	81,802,047
14,581	6,184
94,877,132	186,808,231

ودائع قصيرة الأجل (1)
نقد لدى البنوك (2)
نقد بالصندوق

(1) الودائع البنكية قصيرة الأجل، التي تستحق خلال 30-90 يوماً، تكتسب أرباحاً بين 3% - 4.75% سنوياً (2024: 4.45% - 5.5%). خلال السنة، حققت الشركة أرباحاً بمبلغ 3,966,150 ريال قطري (31 ديسمبر 2024: 2,685,526 ريال قطري). يتم احتساب الودائع البنكية قصيرة الأجل على أساس فترات استحقاق شهرية وربع سنوية ونصف سنوية (إيضاح 21).
(2) نقد محتفظ به بالحسابات البنكية والذي لا يكتسب أي عائد.

11. رأس المال

2024		2025	
المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم
15,000,000	1,500,000	70,000,000	70,000,000

مرخص به، مصدر، ومدفوع بالكامل

70,000,000 سهم (2024: 1,500,000 بقيمة اسمية قدرها 1 ريال قطري للسهم الواحد (2024: 10 ريال قطري للسهم الواحد).

في 19 فبراير 2025، وافقت الشركة على زيادة رأس مالها بمقدار 55,000,000 ريال قطري من خلال رسملة الأرباح المحتجزة (إيضاح 24). ونتيجة لهذه الزيادة، تم تعديل عدد الأسهم، وتخفيض القيمة الاسمية للسهم الواحد من 10 ريال قطري إلى 1 ريال قطري. وتم تحديث المستندات القانونية وفقاً لذلك.

12. احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات القطري رقم 11 لسنة 2015 والنظام الأساسي للشركة، ينبغي ترحيل نسبة 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني كل سنة حتى يصل رصيد الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الظروف المنصوص عليها في القانون أعلاه والنظام الأساسي للشركة. وفقاً للنظام الأساسي ومتطلبات القوانين التشريعية، تقوم الشركة بترحيل نسبة مئوية معينة من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي القانوني.

13. مساهمة صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2011 (تعديل القانون رقم 13 لسنة 2008)، قامت الشركة باقتطاع جزء من الأرباح بمبلغ 1,006,627 ريال قطري، بما يعادل 2.5% من صافي الربح للسنة، وذلك لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية (إيضاح 16). ولم يتم إجراء أي اقتطاع مماثل في السنة السابقة، حيث لم تكن الشركة مدرجة خلال عام 2024.

14. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2024	2025
16,225,448	15,412,082
3,366,606	2,625,417
(4,179,972)	(2,673,826)
15,412,082	15,363,673

في 1 يناير
مخصص مكون (إيضاح 20)
مدفوع
في 31 ديسمبر

قامت الإدارة بتصنيف الالتزام ضمن المطلوبات غير المتداولة في بيان المركز المالي، حيث لا تتوقع أن تكون هناك مدفوعات ذات تأثير جوهري، كمكافأة نهاية الخدمة للموظفين خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير. لا يتم خصم المخصص إلى القيمة الحالية حيث لا يتوقع أن يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد كبيراً.

15. مطلوبات الإيجار

2024	2025
3,309,726	1,081,536
1,493,374	7,494,100
(3,835,944)	(3,781,800)
143,517	385,037
(29,137)	-
1,081,536	5,178,873

في 1 يناير
إضافات (1) (2) (إيضاح 6)
سداد مطلوبات الإيجار بما في ذلك مصروفات التمويل
مصروفات التمويل (إيضاح 21)
حركات أخرى
في 31 ديسمبر

يتم عرض مطلوبات الإيجار في بيان المركز المالي على النحو التالي:

2024	2025
579,209	1,506,513
502,327	3,672,360
1,081,536	5,178,873

غير متداول
متداول

فيما يلي تحليل التدفقات النقدية التعاقدية غير المضمومة على النحو التالي (إيضاح 25):

2024	2025
550,800	3,866,400
596,700	1,653,300
1,147,500	5,519,700

أقل من سنة واحدة
أكثر من سنة واحدة
إجمالي مطلوبات الإيجار غير المضمومة في نهاية السنة

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

15. مطلوبات الإيجار (تتمة)

المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل هي كما يلي:

2024	2025
3,778,761	3,515,511
143,517	385,037
3,922,278	3,900,548
2024	2025
3,778,761	3,515,511
143,517	385,037
2024	2025
(3,835,944)	(3,781,800)

إهلاك موجودات حق الإستخدام (إيضاح 6)

مصرفوات التمويل على مطلوبات الإيجار

اعترفت الشركة بالمبالغ التالية في بيان التدفقات النقدية:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

إهلاك موجودات حق الإستخدام (تمت إضافته)

مصرفوات التمويل على مطلوبات الإيجار (تمت إضافته)

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

سداد مطلوبات الإيجار بما في ذلك مصرفوات التمويل

(1) في 1 يناير 2025، أبرمت الشركة عقد إيجار سكن للموظفين. يسدد هذا التأجير التمويلي بدفعات إيجار شهرية بمبلغ 234,000 ريال قطري، تبدأ من 1 يناير 2025 وحتى 31 ديسمبر 2026، ويحمل معدل اقتراض إضافي بنسبة 6% سنوياً.

(2) في 27 فبراير 2025، أبرمت الشركة عقداً لتأجير سياراتها. تسدد مطلوبات الإيجار التمويلي هذه بالتزامات إيجار شهرية بمبلغ 42,300 ريال قطري، تبدأ من 1 مارس 2025 وتنتهي في 28 فبراير 2030، ويحمل معدل اقتراض إضافية بنسبة 6% سنوياً.

16. دائنون تجاريون ونعم دائنة أخرى

2024	2025
-	42,000,000
6,750,000	4,588,706
1,014,197	1,442,679
1,849,727	1,070,139
1,683,229	1,031,524
-	1,006,627
1,420,073	972,079
47,067	43,288
12,764,293	52,155,042

توزيعات أرباح مستحقة (1)

مخصص مكافآت

دائنون تجاريون

مصرفوات مستحقة

مخصص الإجازات وتذاكر الطيران

مخصص صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح 13)

مستحقات شريعية الدخل (إيضاح 23)

نعم دائنة أخرى

(1) في 17 نوفمبر 2025، وافق المساهمون على توزيع أرباح بمبلغ 42,000,000 ريال قطري (2024 : 40,500,000 ريال قطري) عن أرباح السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وحتى تاريخ التقرير، لم يتم سداد هذه الأرباح بعد (إيضاح 9 (ب)).

17. إيرادات

2024	2025
130,204,469	124,389,383
18,398,195	21,100,465
148,602,664	145,489,848

أنواع الخدمات:

خدمات إدارة المرافق

خدمات إعارة الموظفين

توقيت تقديم الخدمات:

2024	2025
148,602,664	145,489,848
2024	2025
83,984,144	86,827,478
64,618,520	58,662,370
148,602,664	145,489,848
2024	2025
35,445,399	43,014,228
11,952,706	12,602,647
7,593,126	12,527,327

خدمات مقدمة على مدار الوقت

علاقة العملاء:

عملاء أطراف ثالثة

أطراف ذات علاقة (إيضاح 9)

أرصدة العقود (إيضاح 8 و 9)

مديون تجاريون (1)

إيرادات مستحقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

(1) اعترفت الشركة بمخصص تراكمي لخسائر انخفاض القيمة في الذمم المدينة التجارية الناشئة عن عقود مع العملاء، والتي تتعلق بشكل رئيسي بعملاء من أطراف ثالثة، بمبلغ 1,268,766 ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2025 (2024 : 142,674 ريال قطري) (إيضاح 8).

نُفي الشركة بالتزاماتها المتعلقة بالأداء عند إكمال الخدمات. عادة ما يتم إصدار الفواتير على أساس شهري، مع شروط دفع قياسية تبلغ 90 يوماً.

18. تكلفة الإيرادات

2024	2025
(إيضاح 29)	
78,768,445	87,837,750
3,778,761	3,515,511
3,092,769	2,455,493
2,260,523	2,184,094
2,199,630	2,009,089
786,377	873,900
689,538	746,271
379,475	493,721
633,393	484,384
679,921	465,243
344,070	138,259
348,875	93,625
55,367	64,092
24,652	60,763
265,344	586,791
94,307,140	102,008,986

تكلفة الموظفين (إيضاح 20)

إهلاك موجودات حق الإستخدام (إيضاح 6)

إيجار (1)

صيانة البرامج

سفر وانقالات

مصرفوات بنكية

إطفاء موجودات حق الإستخدام (إيضاح 5)

طباعة وقرطاسية

إهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح 4)

اتصالات

إصلاح وصيانة

أتعاب مهنية

تأمين

لوازم ومرافق

أخرى

(1) يتعلق هذا بالإيجار قصير الأجل لسكن الموظفين.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

19. مصروفات عمومية وإدارية

2024	2025
6,173,346	5,244,365
1,472,154	629,155
237,128	285,557
132,124	183,971
92,219	158,109
147,499	178,496
8,254,470	6,679,653

تكلفة الموظفين (إيضاح 20)
أتعاب مهنية
ترفيه
سفر وانتقالات
مصروفات بنكية
أخرى

20. تكلفة الموظفين

2024	2025
81,575,185	90,456,698
3,366,606	2,625,417
84,941,791	93,082,115

رواتب، أجور ومنافع أخرى
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح 14)

تم توزيع تكلفة الموظفين في بيان الدخل الشامل على النحو التالي:

2024	2025
78,768,445	87,837,750
6,173,346	5,244,365
84,941,791	93,082,115

تكلفة الإيرادات (إيضاح 18)
مصروفات عمومية وإدارية (إيضاح 19)

21. إيرادات التمويل بالصافي

2024	2025
2,685,526	3,966,150
(143,517)	(385,037)
2,542,009	3,581,113

دخل الأرباح من استثمارات المضاربة (إيضاح 10)
تكلفة التمويل على التزامات عقود الإيجار (إيضاح 15)

22. إيرادات أخرى

تتعلق هذه بشكل رئيسي بخدمات الدعم الإداري والتشغيلي. بقيمة 1,228,996 ريال قطري (31 ديسمبر 2024: 373,965 ريال قطري).

23. ضريبة الدخل

2024	2025
54,000,003	40,265,092
12,374,692	6,822,610
(9,571,788)	220,134
56,802,907	47,307,836
2.5%	2.05%
1,420,073	972,079

ربح السنة قبل الضريبة
يضاف: المصروفات غير القابلة للخصم
تعديلات أخرى
صافي الدخل الخاضعة للضريبة
معدل ضريبة الدخل (1)
مصروف / ضريبة الدخل المستحقة (2)

(1) اعتبارًا من 28 أكتوبر 2025، وبالنظر إلى تغيير الشكل القانوني للشركة واستكمال الموافقات التنظيمية ذات العلاقة، أصبحت الشركة مؤهلة ككيان مدرج وأصبحت مؤهلة للإعفاء من ضريبة الدخل بموجب اللوائح الضريبية المعمول بها. وبناءً عليه، تم تسجيل مصروف ضريبة الدخل لعام 2025 عن 300 يوم، دون تطبيق ضريبة دخل على 65 يومًا المتبقية من السنة.

(2) كانت تحركات رصيد ضريبة الدخل المستحقة كما يلي:

2024	2025
1,656,861	1,420,073
1,420,073	972,079
(1,656,861)	(1,420,073)
1,420,073	972,079

في 1 يناير
مصروف ضريبة الدخل
ضريبة الدخل المدفوعة
في 31 ديسمبر

يحمل المساهمون الأجانب ضريبة الدخل بنسبة 10% على حصة الأرباح الخاضعة للضريبة التي تعود إلى المساهمين الأجانب بشكل مباشر.

24. العائد على السهم

تم احتساب العائد على السهم الأساسية بقسمة صافي الربح للفترة العائد إلى مساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. ولم يكن هناك أي أسهم محتملة مخففة قائمة في أي وقت خلال السنة، وبناءً عليه فإن العائد على السهم المخففة تساوي العائد على السهم الأساسية.

أنهت الشركة طرحها العام الأولي وتم إدراجها في بورصة قطر بتاريخ 15 ديسمبر 2025. وقد تم عرض العائد على السهم للفترة المقارنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 33 "العائد على السهم"، وذلك استناداً إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال تلك الفترة، على الرغم من أن الشركة لم تكن مدرجة في ذلك الوقت.

2024	2025
54,000,003	40,265,092
1,500,000	60,804,110
36.00	0.66

صافي الربح للسنة العائد إلى المساهمين / شركاء

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (إيضاح 11)

العائد الأساسي والمخفف للسهم

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

25. مطلوبات محتملة

كانت المطلوبات المحتملة للشركة والتي من المتوقع منها ألا ينشأ أي مطلوبات جوهرية.

	2024	2025	
ضمانات الأداء	103,371,020	103,371,020	
ضمانات العطاء	2,000,000	4,521,261	
	105,371,020	107,892,281	

(أ) التزامات عقود الإيجار التشغيلية

تقوم الشركة باستئجار سكن للموظفين ومساحات مكتبية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء مع مؤجرين مختلفين ولمدد إيجارية متفاوتة (إيضاح 15).

(ب) التزامات الإنفاق الرأسمالي

كما في 31 ديسمبر 2025، تتعلق التزامات الإنفاق الرأسمالي بشكل رئيسي بأجهزة الكمبيوتر والأثاث والتجهيزات وبرامج الكمبيوتر.

26. إدارة المخاطر المالية ورأس المال

إدارة المخاطر المالية

تعرض الشركة للمخاطر التالية الناتجة عن استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر السوق
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى أهداف الشركة وسياساتها والعمليات التي تعتمد عليها لقياس هذه المخاطر وإدارتها. كما تتضمن هذه البيانات المالية إفصاحات كمية إضافية متعلقة بهذه المخاطر.

تتحمل الإدارة المسؤولية الشاملة عن وضع إطار إدارة المخاطر في الشركة والإشراف عليه، وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها الشركة ومراقبتها بشكل فعال.

(أ) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في المخاطر التي تسبب في تغير أسعار السوق مثل أسعار الصرف الأجنبي ومعدل الربح وأسعار الأسهم والتي ستؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. وهدف إدارة مخاطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق عند مستويات مقبولة مع مضاعفة العائد. وتمتلك الشركة عدة مؤشرات مقبولة، قائمة على القيمة المعرضة للخطر، والتي قد تكون مقبولة وتتم مراقبتها على أساس دوري.

(1) مخاطر العملات

الشركة غير معرضة لمخاطر صرف العملات الأجنبية الكبيرة لأنها تتعامل في المقام الأول بالريال القطري، وهو العملة الوظيفية للشركة.

(2) مخاطر معدل الربح

في تاريخ التقرير، كان توزيع معدلات الربح للأدوات المالية المدرة للربح لدى الشركة على النحو التالي:

	2024	2025	
أدوات معدل الربح المتغيرة:			
ودائع قصيرة الأجل	80,500,000	105,000,000	
مطلوبات الإيجار	(1,081,536)	(5,178,873)	
	79,418,464	99,821,127	

يوضح الجدول التالي حساسية بيان الدخل الشامل للتغيرات المعقولة الممكنة في أسعار الربح بمقدار 25 نقطة أساس، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. إن حساسية بيان الدخل الشامل هي تأثير التغيرات المفترضة في معدل الربح لسنة واحدة، بناءً على معدل المطلوبات المالية المتغيرة المحفوظ بها في تاريخ التقرير.

من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في معدل الربح مساوياً ومعاكساً لتأثير الزيادات الموضحة:

تغيير في نقاط الأساس	تغيير في الأثر على الربح	
25+	(249,553)	2025
25-	249,553	أدوات معدل الربح المتغيرة
25+	(198,546)	2024
25-	198,546	أدوات معدل الربح المتغيرة

(3) مخاطر أسعار الأسهم

الشركة غير معرضة لأية مخاطر جوهرية في أسعار الأسهم حيث لا يوجد لديها استثمارات في حقوق الملكية كما في تاريخ التقرير.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للشركة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل لأداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بشكل أساسي من المدينون للشركة والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

26. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

	2024	2025
مدينون تجاريون	35,445,399	43,014,228
مبالغ مستحقة من أطراف ذات العلاقة	9,018,199	14,024,479
إيرادات مستحقة	11,952,706	12,602,647
ودائع التأمين	1,357,895	1,592,305
ذمم مدينة أخرى	461,026	470,221
ودائع قصيرة الأجل	80,500,000	105,000,000
نقد لدى البنوك	14,362,551	81,802,047
	153,097,776	258,505,927

في 31 ديسمبر

مدينون تجاريون

يتأثر تعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. ومع ذلك، تأخذ الإدارة أيضًا في الاعتبار العوامل التي قد تؤثر على مخاطر الائتمان لقاعدة عملائها.

تحد الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان من هذه الموجودات المالية من خلال تقييم الجدارة الائتمانية لكل طرف مقابل قبل الدخول في العقود؛ وضع حدود بيع لكل طرف مقابل، والتي تتم مراجعتها بانتظام؛ والمراجعة الدورية لإمكانية تحصيل الذمم المدينة لتحديد أي مبالغ منخفضة القيمة.

تستخدم الشركة مصفوفة المخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ذمها التجارية المدينة. وعند مراقبة مخاطر الائتمان، يتم تجميع العملاء استناداً إلى خصائص ائتمانية مشتركة. وجميع عملاء الشركة هم جهات حكومية أو جهات مرتبطة بالحكومة. وترى الإدارة أن مخاطر الائتمان المتعلقة بهذه الجهات منخفضة؛ وبناء عليه، لم يتم الاعتراف بمخصص انخفاض قيمة جوهري، وذلك استناداً إلى الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية.

يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة:

	متوسط معدل الخسارة المرجح (1)	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة	2025
1-30 بعد تاريخ الاستحقاق	-	7,838,289	-	-
31-60 بعد تاريخ الاستحقاق	-	5,187,332	-	-
61-180 بعد تاريخ الاستحقاق	0.61%	20,113,181	122,690	-
181-365 بعد تاريخ الاستحقاق	0.53%	8,465,589	44,976	-
أكثر من 365 يوم الإجمالي (إيضاح 8)	78.10%	1,409,837	1,101,100	-
	2.95%	43,014,228	1,268,766	

2024	متوسط معدل الخسارة المرجح (1)	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة
1-30 بعد تاريخ الاستحقاق	-	7,266,680	-
31-60 بعد تاريخ الاستحقاق	-	4,789,480	-
61-180 بعد تاريخ الاستحقاق	0.61%	18,923,567	115,434
أكثر من 365 يوم الإجمالي (إيضاح 8)	0.61%	4,465,672	27,240
	0.40%	35,445,399	142,674

(1) يتم احتساب معدلات الخسارة المرجحة باستخدام طريقة «معدل التدفق الصافي»، وذلك استناداً إلى احتمالية انتقال الذمم المدينة عبر مراحل التعثر المتتالية وصولاً إلى الشطب. ويتم احتساب معدلات التدفق الصافي بناءً على خصائص مخاطر ائتمانية مشتركة.

المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة

تستخدم الشركة مصفوفة مخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة. بناءً على هذا التقييم، توصلت الإدارة إلى عدم وجود تعرض كبير لمخاطر الائتمان المتعلقة بهذه الذمم المدينة، وبالتالي، لم يتم تسجيل مخصص لانخفاض في القيمة. تعتقد الإدارة أنه لا توجد مخاطر ائتمانية من المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة، لأن هذه الأطراف المقابلة تخضع لسيطرة مساهمي الشركة، الذين يتمتعون بملاحة مالية قوية.

ودائع التأمين

تُضَلَّ الشركة المنشآت التجارية المعروفة عند اختيار مواقع سكن الموظفين، وذلك لضمان التشغيل المريح واسترداد التأمينات القابلة للاسترداد عند إنهاء عقود الإيجار.

نم مدينة أخرى

تعتبر مخاطر الائتمان على هذه الذمم المدينة في حدها الأدنى حيث يتم استردادها بشكل كبير على أساس شهري وبناءً على سلوك السداد التاريخي وتحليل قاعدة ائتمان العملاء وبالتالي لا يتم إثبات أي مخصص لانخفاض في القيمة على هذه الذمم المدينة.

نقد لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل

تُحتفظ أرصدة الشركة النقدية لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية إسلامية ذات سمعة جيدة وجديرة بالثقة. وعليه، ترى الإدارة أن مخاطر الائتمان المتعلقة بالنقد لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ضئيلة.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

26. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر التي تواجه الشركة صعوبة في الوفاء بالالتزامات المالية وقت استحقاقها. ونهج الشركة في إدارة هذه المخاطر هو التأكد بقر الإمكان من أن لديها سيولة كافية للوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق في ظل الظروف الطبيعية أو وقت الشدة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو احتمال الإضرار بسمعة الشركة.

التعرض لمخاطر السيولة

فيما يلي نواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية للمطلوبات المالية في تاريخ التقرير. المبالغ إجمالية وغير مخصومة، وتشمل مدفوعات تمويلية تعاقدية وتستبعد تأثير اتفاقيات المقاصة.

ويخلص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية الشركة في 31 ديسمبر بناءً على المدفوعات التعاقدية غير المخصومة وأرباح السوق الحالية.

2025			
القيمة الدفترية	النقدية	تعاقد التدفقات	
		أقل من سنة	أكثر من 1 سنة
5,178,873	5,519,700	3,866,400	1,653,300
1,442,679	1,442,679	1,442,679	-
42,000,000	42,000,000	42,000,000	-
66,422,092	66,422,092	66,422,092	-
43,288	43,288	43,288	-
115,086,932	115,427,759	113,774,459	1,653,300

المطلوبات المالية غير المشقة
مطلوبات الإيجار
داننوت تجاريون
توزيعات ارباح مستحقة
مبالغ مستحقة الى طرف ذو علاقة
ذمم دائنة أخرى

2024			
القيمة الدفترية	النقدية	تعاقد التدفقات	
		أقل من سنة	أكثر من 1 سنة
1,081,536	1,147,500	550,800	596,700
1,014,197	1,014,197	1,014,197	-
47,067	47,067	47,067	-
2,142,800	2,208,764	1,612,064	596,700

المطلوبات المالية غير المشقة
مطلوبات الإيجار
داننوت تجاريون
ذمم دائنة أخرى

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة الشركة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية بما يدعم ثقة المستثمرين والدائنين والسوق، ويساعد على ضمان تطوير أعمالها في المستقبل. ويتكون رأس المال من رأس المال المصدر والاحتياطيات والأرباح المحتجزة الخاصة بالشركة. تقوم الإدارة بمراقبة العائد على رأس المال، والذي تُعزفه الشركة بأنه صافي الدخل التشغيلي مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين.

تهدف الشركة من خلال إدارة رأس المال، عند الاقتضاء، إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها باعتبارها منشأة مستمرة، بما يمكنها من الاستمرار في تحقيق عوائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الآخرين؛
- تحقيق عائد مناسب للمساهمين من خلال تسعير الخدمات بما يتناسب مع مستوى المخاطر؛
- الحصول على تصنيف ائتماني قوي.

علوة على ذلك، يسعى مجلس الإدارة إلى تحقيق توازن بين استهداف عوائد أعلى وبين المزايا والدرجة العالية من الأمان التي توفرها القوة الرأسمالية للشركة.

27. قطاعات تشغيلية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تقديم خدمات إدارة المرافق، وتزاول أعمالها بالكامل داخل دولة قطر. ويتم إدارة الأنشطة التشغيلية للشركة كقطاع تشغيلي واحد، حيث تتم مراجعة نتائج أعمال الشركة مجتمعاً من قبل الرئيس التنفيذي لأغراض تقييم الأداء وتخصيص الموارد. وبناءً عليه، لا يتم عرض معلومات قطاعية منفصلة.

28. الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

عند إعداد هذه البيانات المالية، أصدر مجلس الإدارة أحكاماً وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلن عنها من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بمراجعات التقديرات بأثر مستقبلي.

المعلومات المتعلقة بالمناطق الهامة التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تنطوي فيها الافتراضات أو التقديرات على خطر كبير من حدوث تعديل جوهرى للمبالغ المعترف بها في البيانات المالية هي كما يلي:

استمرارية الشركة

قامت إدارة الشركة بعمل تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وقد اقتنعت الإدارة أن الشركة لديها موارد للاستمرار كمنشأة مستمرة في المستقبل القريب. وإضافة إلى ذلك لا يوجد لدى الإدارة أي حالات عدم تأكد مادية يمكنها أن تسبب في شك جوهري فيما يتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وبالتالي يتم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات، والمعدات، وموجودات حق الاستخدام والموجودات غير الملموسة

تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدره للممتلكات، والمعدات، وموجودات حق الاستخدام والموجودات غير الملموسة وذلك لغرض احتساب الإهلاك والأطفاء.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

الأعمار الإنتاجية للممتلكات، والمعدات، وموجودات حق الاستخدام والموجودات غير الملموسة (تتمة)

ويتم هذا التقدير بعد دراسة الاستخدام المتوقع للأصل وكذلك عوامل التلف والتآكل الطبيعية والتقاعد الفني أو التجاري. وتقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً ويتم تعديل مصروف الإهلاك والإطفاء المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية قد تختلف عن التقديرات السابقة.

تقييم مطلوبات الإيجار وموجودات حق الاستخدام

يتطلب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 أن تقوم الشركة بإصدار أحكام وتقديرات تؤثر على تقييم مطلوبات الإيجار والموجودات حق الاستخدام. تتضمن هذه تحديد العقود في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، وتحديد مدة العقد ومعدل تكلفة التمويل المستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية.

تتكون مدة الإيجار التي تحددها الشركة من فترة غير قابلة للإلغاء من عقود الإيجار، والفترات التي يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كانت الشركة متأكدة من ممارسة هذا الخيار والفترات التي يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار إذا كانت الشركة متأكدة بشكل معقول عدم ممارسة هذا الخيار.

بالنسبة لعقود الإيجار غير المحددة المدة، تقدر الشركة طول العقد ليكون مساوياً للعمر الإنتاجي المقدر للموجودات غير المتداولة الموجودة في التفار المؤجر والمتصلة فعلياً به أو تحدد طول العقد ليكون مساوياً لمتوسط مدة عقد السوق أو نموذجي لنوع معين من الإيجار. يتم تطبيق نفس العمر الإنتاجي الاقتصادي لتحديد معدل إهلاك الموجودات حق الاستخدام.

يتم تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار باستخدام معدل الخصم الذي يمثل معدل مبادلة معدل تكلفة التمويل المطبق على عملة عقد الإيجار وللمدة المماثلة، مصححة بمتوسط انتشار الائتمان للمنتجات ذات التصنيف المماثل لتصنيف الشركة، مع ملاحظة في الفترة التي يبدأ فيها عقد الإيجار أو يتم تعديله.

الإنخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للشركة (الممتلكات والمعدات، وموجودات حق الاستخدام، والموجودات غير الملموسة، والمشروع المشترك - حقوق الملكية) في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة.

قد تتضمن هذه المؤشرات انخفاضاً كبيراً في قيمة الموجودات، أو حدوث تغييرات كبيرة ذات تأثير سلبي على الشركة، أو تقادم الموجودات أو تلفها المادي، أو تدهور الأداء الاقتصادي للموجودات وما إلى ذلك، إذا كان هناك أي مؤشر من هذا القبيل، فيتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل.

حوصص في الكيانات الأخرى (الشركات المستثمر فيها بحقوق الملكية والمشروع المشترك)

الحكم المطلوب في تقييم مستوى السيطرة التي تم الحصول عليها في المعاملة للحصول على حصة في كيان آخر؛ اعتماداً على الحقائق والظروف في كل حالة، قد تحصل الشركة على سيطرة أو سيطرة مشتركة أو تأثير كبير على الكيان أو الترتيب. تعتبر الشركة أن لها تأثيراً كبيراً على الشركات المستثمر فيها عندما يكون لها تمثيل في مجلس الإدارة مما يسمح لها بالمشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية ولكنها لا تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. الحكم مطلوب أيضاً لتقييم ما إذا كان الترتيب عملية مشتركة أو مشروع مشترك. تقوم الشركة بتقييم الترتيب كمشروع مشترك حيث أن حقوق الشركة مقيمة في صافي الموجودات الترتيب المشترك (أي أن الترتيب المشترك، وليس أطراف الترتيب المشترك، الذي له حق مباشر في الموجودات، والالتزامات الترتيب المشترك).

نموذج تقييم العمل

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار النموذج التجاري واختبار نموذج الأعمال. يحدد الشركة نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية تعويض مديري الموجودات. ترافق الشركة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المضافة التي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متوافقة مع هدف الأعمال التي تم الاحتفاظ بالأصل من أجلها. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للشركة لمعرفة ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يحتفظ بالموجودات المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسباً وإذا لم يكن مناسباً ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الموجودات. لا توجد مثل هذه التغييرات المطلوبة خلال السنة.

الانخفاض في قيمة المدينون

يتطلب نموذج انخفاض خسائر الائتمان المتوقع معلومات تطلعية، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف ستؤثر هذه المحركات على بعضها البعض. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تعيين احتمالية التخلف عن الدفع لمختلف فئات المستحقات. تشكل احتمالية التصير مدخلات رئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتتطلب حكماً كبيراً؛ إنه تقدير لاحتمال التخلف عن السداد عبر أفق زمني محدد، يتضمن حساب البيانات التاريخية والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

قامت الإدارة بقياس التزام الشركة فيما يتعلق بمنافع ما بعد التوظيف لموظفيها بناءً على أحكام قانون العمل القطري رقم 14 لسنة 2004. لا تقوم الإدارة بإجراء تقييم اكتواري كما هو مطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي 19 "استحقاقات الموظفين" لأنه تقدر أن هذا التقييم لا يؤدي إلى مستوى مختلف بشكل كبير من المخصصات.

يتم تنفيذ احتساب المخصص من قبل الإدارة في نهاية كل عام، ويتم تعديل أي تغيير في التزام المنافع المتوقعة في نهاية السنة في مخصص مزايا نهاية الخدمة للموظفين في بيان الدخل الشامل.

المخصصات والمطلوبات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات والمطلوبات الأخرى في الفترة فقط إلى الحد الذي ترى فيه الإدارة أنه من المحتمل أن يكون هناك تدفق مستقبلي للأموال ناتج عن عمليات أو أحداث سابقة ويمكن تقدير مبلغ التدفقات النقدية الخارجة بشكل موثوق. يتطلب توقيت الاعتراف

وتقدير الالتزام تطبيق الحكم على الحقائق والظروف الحالية، والتي يمكن أن تكون عرضة للتغيير. بما أن التدفقات النقدية الخارجة الفعلية يمكن أن تحدث في سنوات لاحقة، تتم مراجعة المبالغ الدفترية للمخصصات والمطلوبات بانتظام وتعديلها لمراعاة الحقائق والظروف المتغيرة. قد يؤدي التغيير في تقدير المخصص أو الالتزام المعترف به إلى تحميل أو إضافة رصيد إلى بيان الدخل الشامل في الفترة التي حدث فيها التغيير.

12. البيانات المالية وتقرير المدققين المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (تابع)

29. معلومات المقارنة

تم إجراء بعض التغييرات في تصنيف الحسابات، وبناء عليه، على الإفصاحات المتممة للبيانات المالية للسنة السابقة لتتوافق مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية. انظر أدناه لمزيد من التفاصيل:

- تم عرض موجودات العقود سابقاً بشكل منفصل، وقد تم إعادة تصنيفها وإدراجها ضمن بند مدينون تجاريون وذمم مدينة أخرى تحت مسمى " إيرادات مستحقة" في بيان المركز المالي، نظراً لتشابه طبيعتها. ويؤدي عرضها ضمن بند واحد إلى تقديم معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.
- كان مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية يُدرج سابقاً ضمن بند " تكلفة الإيرادات"، وقد تم إعادة تصنيفه وعرضه بشكل منفصل في بيان الدخل الشامل، وذلك لتحسين وضوح العرض ووفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية.

بيان المركز المالي	كما ورد ذكره سابقاً في 31 ديسمبر 2024		كما تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2024
	إعادة التصنيف		
مدينون تجاريون وذمم مدينة أخرى (إيضاح 8) موجودات العقود	39,533,915	11,952,706	51,486,621
		(11,952,706)	-
بيان الدخل الشامل			
مخصص إنخفاض قيمة مدينون تجاريون	-	958,924	958,924
تكلفة الإيرادات (إيضاح 18)	95,266,064	(958,924)	94,307,140

يحتفظ بعرض وتصنيف البنود في البيانات المالية من فترة إلى أخرى ما لم يوفر أي تغيير في العرض، بما في ذلك إعادة تصنيف معلومات المقارنة، معلومات أكثر ثقة وعلاقة بالموضوع لمستخدمي البيانات المالية. ولم تؤثر عمليات إعادة تصنيف معلومات المقارنة على نتائج العمليات المبلغ عنها سابقاً والأرباح المحتجزة.

30. الأحداث اللاحقة

في 2 فبراير 2026، وافق مجلس الإدارة على تعيين مستشار للمجلس فيما يتعلق بخطة الشركة المقترحة للتوسع في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى ذلك، وافق المجلس على دخول الشركة في مشروع مشترك داخل المملكة العربية السعودية، وكذلك تأسيس شركة تابعة مملوكة بالكامل لغرض الاستثمار في ذلك المشروع المشترك.

باستثناء ما ورد أعلاه، لم تكن هناك أي أحداث لاحقة جوهرياً أخرى تؤثر على فهم هذه البيانات المالية.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

13

13. تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه إلى يوم الدين، وبعد،،،

فإننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة مساندة، قد راجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها الشركة خلال السنة المنتهية في 31/12/2025م ولقد قمنا بالمراقبة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كانت الشركة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المجدة التي تم إصدارها من قبلنا

رأي هيئة الرقابة الشرعية

ولقد قامت الهيئة من خلال عضوها بالتنفيذي بالرقابة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، وفي رأينا:-

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال السنة المنتهية في 31/12/2025م، والتي أطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. إن توزيع الأرباح وتحصيل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3. إن احتساب الزكاة قد تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وننتهز هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا وتقديرنا لإدارة الشركة على تعاونها وتجاوبها مع الهيئة، ولكل المساهمين والمتعاملين مع الشركة، سائلين الله تعالى أن يبارك في جهودهم جميعاً لخدمة الاقتصاد الإسلامي، وتنمية وطننا بما يحقق الخير للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

بيت المشورة للاستشارات المالية

د. أشامة قيس الدريعي

العضو التنفيذي - هيئة الرقابة الشرعية

إبلاغ قرار الهيئة رقم (1) بشأن نسبة زكاة أسهم شركة مساندة لعام 2025م

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، فقد اطّلت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة مساندة على البيانات المالية الختامية لعام 2025م، وعلى الإيضاحات التي تقدمت بها الإدارة المالية لدى شركتكم الموقرة، وبعد النظر توصلت الهيئة إلى نسبة زكاة أسهم شركة مساندة للسنة المنتهية 2025م، حيث بلغت زكاة السهم الواحد (0.0497) ر.ق. حسب على النحو التالي:

عدد أسهم المساهم × نسبة زكاة السهم الواحد = زكاة أسهم سنة 2025م.

لو أن مساهماً يملك في شركة مساندة 1000 سهم بنية الاستثمار والاستفادة من الربح دون نية بيعها، تكون زكاته على النحو التالي:

1000 سهم × 0.0497 = 49.7 ريال قطري

وعليه فإن مقدار الزكاة المستحقة هو 49.7 ريال قطري.

ولا تقوم الشركة بدفع الزكاة نيابة عن المساهمين، وإنما تقوم هيئة الرقابة الشرعية باحتساب مقدار الزكاة لكل سهم لمساعدة المساهمين على تحديد التزامهم الزكوية بشكل فردي.



الدوحة، قطر
منطقة الأعمال - قطر
أسباير زون، الدوحة

الهاتف: +974 4430 8800
البريد الإلكتروني: info@mosanada.qa
الموقع الإلكتروني: www.mosanada.qa